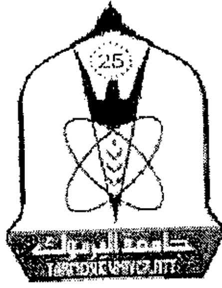


جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم الاقتصاد

اثر تحرير التجارة على العمالة والأجور في القطاع الصناعي الأردني (1984-2005)

Impact of Trade Liberalization on Employment and Wages in Jordanian Industrial Sector (1984-2005)

إعداد الطالب

هيثم احمد عبابنـه

إشراف

الأستاذ الدكتور قاسم الحموري

حقل التخصص -- الاقتصاد

2007

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم الاقتصاد

" اثر تحرير التجارة على العمالة والأجور في القطاع الصناعي الأردني: للفترة ١٩٨٤ - ٢٠٠٥ "

إعداد

هيثم احمد مصطفى عبابنه

بكالوريوس اقتصاد – جامعة اليرموك – ١٩٩٣

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد

جامعة اليرموك اربد – الاردن

وافق عليها

التوقيع

الأستاذ الدكتور قاسم الحموري.................................. مشرفاً رئيساً

الأستاذ الدكتور وليد حميدات............................ عضواً

الأستاذ الدكتور علي المقابله.................................. عضواً

الدكتور احمد ملاوي................................ عضواً

تاريخ تقديم الرسالة

٢٠٠٧

الإهداء

أهدي هذه الرسالة إلى من أناروا دربي

إلى والديّ وزوجتي وأبنائي و أخوتي وأخواتي

حفظهم الله جميعاً

أهدي هذا العمل

شكر وتقدير

لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير وعظيم الامتنان إلى الأستاذ الدكتور والمشرف على رسالتي قاسم الحموري. أشكره على صبره وسعة صدره وتحمله خلال إعداد هذه الرسالة، أشكره على حرصه الدائم ومساهمته في بناء معرفتي لإخراج هذه الرسالة إلى الواقع الملموس بالشكل العلمي الذي آمل أن يكون لائقاً وسليماً.

ولا يسعني أيضا إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى كل من الأستاذ الدكتور وليد حميدات، والأستاذ الدكتور علي مقابله، والدكتور احمد ملاوي لتفضلهم قبول مناقشة الرسالة وتحمل عناء قراءتها وتصويبها وإخراجها بالشكل العلمي المناسب.

ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر وخالص الامتنان لأساتذتي الأفاضل أعضاء الهيئة التدريسية في قسم الاقتصاد في جامعة اليرموك، والذين كان لهم علي فضل جمّ طوال مسيرتي التعليمية. كما أتقدم بالشكر إلى الأخ زياد أبو ليلى والأخ رياض طهماز لما أبدوه من مساعدة في تحليل بيانات هذه الدراسة.

الباحث

قائمة المحتويات

المبحث الثاني: واقع القطاع الصناعي في الأردن في ظل عملية تحرير التجارة

الفصل الرابع: المنهجية والتحليل القياسي

الفصل الخامس: ملخص النتائج والتوصيات

المراجع والمصادر والملاحق

قائمة الجداول

الملخص باللغة العربية

عبابنة، هيثم، **أثر تحرير التجارة على العمالة والأجور في القطاع الصناعي الأردني (1984-2005)**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، 2007. (**المشرف**: الأستاذ الدكتور قاسم الحموري)

تلعب عملية تحرير التجارة دوراً محورياً في التأثير على اقتصاديات الدول، لما لها من انعكاسات على هيكل سوق العمل فيها. وتعتبر عملية تحديد هذا التأثير من الدراسات الهامة والتي قد تسهم في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة. وعليه هدفت هذه الدراسة بشكل أساسي إلى تحليل وبيان أثر عملية تحرير التجارة على هيكل العمالة والأجور في القطاع الصناعي الأردني في المدى القصير والمدى البعيد، بالاعتماد على البيانات المقطعية للسلاسل الزمنية (Pooled Data) لكل من الإنتاج الصناعي وعدد العمالة وإجمالي الأجور للفترة (1984-2005). ولتحقيق ذلك، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والأسلوب القياسي. ولقد تم استخدام جملة من الأساليب الإحصائية الوصفية ومنها التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية، إضافةً إلى طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) بعد التأكد من استقرار البيانات المقطعية للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة. ولقد أظهرت نتائج هذه الدراسة، أن عملية تحرير التجارة تؤثر إيجابيا على الطلب على العمالة والأجور في الصناعات المصدرة، وسلبياً على الطلب على العمالة والأجور في الصناعات المستوردة ، وذلك في المدى القصير والمدى البعيد في الأردن.

ولقد أوصت الدراسة بضرورة قيام الحكومة الأردنية بتنمية قطاعات الصناعات الأردنية وخصوصاً الصناعات المصدرة لتأثرها الإيجابي بعملية تحرير التجارة، وبالتالي إمكانية مساهمتها في الحد من مشكلتي البطالة والفقر، وكذلك تشجيع الصناعات المستوردة على الإبداع والابتكار.

الكلمات المفتاحية: تحرير التجارة، الصناعات المصدرة، الصناعات المستوردة، الإنتاج الصناعي، العمالة والأجور.

الفصل الأول

الإطار التمهيدي للدراسة

الفصل الأول

الإطار التمهيدي للدراسة

1-1 مقدمة

شــغل موضوع تحرير التجارة العالمية والذي يتضمن تقليل المعيقات في وجه التجارة الخارجية اهتمام الحكومات ومخططي العلاقات الاقتصادية على المستوى الإقليمي والدولي منذ انــتهاء الحــرب العالمية الثانية من القرن العشرين. فكانت جهود المجتمع الدولي منصبة على إصلاح السياسات التجارية باعتبارها وثيقة الصلة بالنمو الاقتصادي، ودعم القدرة التنافسية في الأســواق الدولية، وتوازن ميزان المدفوعات. وقد أسفرت جهود التعاون الاقتصادي الدولي في عــالم ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى إنشاء عدد من المنظمات الدولية التي تختص كل منها بمــيدان معين من ميادين العلاقات الإقتصادية الدولية، وبمشكلة أساسية من المشاكل الاقتصادية التي عانت منها بلدان العالم في مرحلة ما بين الحربين العالميتين.

ويجمــع الاقتصــاديون منذ أكثر من قرنين على وجود علاقة إيجابية قوية بين تحرير الــتجارة العالمية والنمو الإقتصادي، حيث أن تحرير التجارة الدولية يؤثر إيجاباً على المستوى العام للرفاهية الاجتماعية في بعض دول العالم. وفي نفس الوقت كان هذا الأثر سلبياً في عدد من المجتمعات، وخصوصاً في مجال توزيع الدخل والثروة.

وعمومــاً، لم يسبب الانفتاح الاقتصادي وعلى المستوى الدولي نتائج إيجابية في حجم الآمال المعقودة والمتوقعة، ولا سيما في إطار الدول النامية. فنتائج الدراسات البحثية لم تكن في حجم توقعات النظريات الاقتصادية التي أنتجها كبار الاقتصاديين في الجامعات في ضوء الآثار الإيجابــية المــتوقعة للانفتاح الإقتصادي. فهذه النظريات ليست خاطئة، وإنما استجدت عوامل

إضافية جديدة غيرت طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية. من هذه العوامل انتقال رؤوس الأموال بسرعة، مما ساهم في ضرب الاستقرار المالي والنقدي والتجاري الدولي.

وبشكل عام، فإن الاقتصاد العالمي الجديد قد واجه كثيراً من التحديات والتغيرات الجوهرية، ومن ابرز هذه التحديات والتغيرات ظهور التكتلات الإقتصادية الدولية وانبثاق منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization) (WTO)، والسوق الشرق أوسطية. وفي هذا الإطار، تواجه القطاعات الاقتصادية في الدول النامية تحديات كبيرة، وعلى رأس تلك القطاعات القطاع الصناعي الذي يحتاج مجاراة متطلبات تلك المستجدات، والتهيؤ للمنافسة المتوقعة أمام فتح الأسواق والتوسع فيها.

وعلى الصعيد الأردني، نجد أن الصناعات الرئيسية ما زالت تعتمد بشكل رئيسي على تصدير المواد الخام، ويلعب القطاع العام في هذا المجال دوراً بارزاً. ومن ناحية أخرى، فقد قام الأردن خلال العقد الماضي بالاعتماد الكبير على استيراد التكنولوجيا القديمة؛ وهذا يعكس عمق الفجوة التكنولوجية القائمة في بلد نامي كالأردن. وعلى صعيد آخر فإن القطاع الصناعي الأردني يلجأ إلى نسخ التجارب الناجحة، ولا يلجأ إلى الإبداع والابتكار، لذلك نجد عدداً كبيراً من المصانع الصغيرة تعمل في مجال واحد، وهذا يؤدي بالتالي إلى العمل دوماً بأقل من الطاقة الإنتاجية. وفي ظل هذا الواقع يبرز السؤال التالي "هل يستطيع القطاع الصناعي الأردني وفقاً لواقعه الحالي مواجهة التحديات التي تفرضها عملية تحرير التجارة، وبالتالي الاستفادة من معطياتها في تحسين هيكل الأجور والعمالة؟". ويعتبر هذا السؤال الدافع الرئيسي وراء إجراء هذه الدراسة.

1-2 مشكلة الدراسة

ينطلق الفكر الاقتصادي لتحرير التجارة العالمية من فرضية ترى أن اتساع الأسواق يؤدى إلى نتائج اقتصادية هامة للتجارة، كمحرك للتنمية ونمو الاستثمارات؛ ذلك أن نمو التبادل التجاري يساعد على تحقيق وفورات الحجم، ورفع الكفاءة الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج، ورفع معدلات النمو، الأمر الذي يدعم القدرات التنافسية للإنتاج داخل وخارج المنطقة، ويزيد من فرص التوظيف، ويعمل على رفع كفاءة القوى العاملة وتحسين هيكل أجورها.

وبالتالي فإن مشكلة الدراسة تتمثل في الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

"هل تؤثر عملية تحرير التجارة على هيكل الأجور والعمالة في القطاع الصناعي الأردني، وما درجة هذا التأثير في المدى القصير والمدى البعيد؟."

1-3 أهمية الدراسة

مما لا شك فيه أن تحرير التجارة العالمية سيكون له انعكاسات عميقة على هيكلية سوق العمل الأردني، فمن جهة يتوقع أن تحدث عمليات إعادة توزيع للموارد (العمال ورأس المال) بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وضمن القطاع الواحد. حيث يتوقع تراجع في الأنشطة الاقتصادية التي لا تتمتع بميزات نسبية، وتفتقر إلى القدرة على المنافسة والصمود؛ وهذا سيؤدي بالضرورة إلى زيادة في البطالة من خلال أعداد العمال الذين سيفقدون وظائفهم؛ إما بسبب إغلاق المؤسسات التي يعملون بها، وإما بسبب قيام هذه المؤسسات بإعادة هيكلة أنشطتها لزيادة تنافسيتها. وبالتالي فإن أهمية هذه الدراسة تأتي من خلال إلقاء الضوء على عملية تحرير التجارة بشكل عام، وأثرها على العمالة والأجور في القطاع الصناعي الأردني في المدى القصير والمدى البعيد.

وكذلك تبرز أهمية الدراسة من الأهمية البالغة للدور الإيجابي والذي يمكن أن تلعبه عملية تحرير التجارة على زيادة الطلب على العمالة ورفع معدلات الأجور في بعض الصناعات، وبالتالي المساهمة في حل مشكلتي الفقر والبطالة عن طريق توفير وظائف ذات أجر مقبول، ودفع النمو الاقتصادي في البلدان النامية من جهة من خلال زيادة معدلات الإنتاج. وعليه تكمن أهمية هذه الدراسة في توجيه أنظار صانعي القرار السياسي والاقتصادي نحو دور عملية تحرير التجارة وأثرها -إن وجد- على هيكل العمالة والأجور في القطاع الصناعي في الأردن.

1-4 أهداف الدراسة

يعتبر الانفتاح الإقتصادي أحد المتغيرات الأساسية التي تواجه اقتصاديات الدول النامية، ومنها الأردن في مجال تجارتها الخارجية، وكذلك في مجال هيكل العمالة والأجور. ولهذا فإن هدف هذه الدراسة الرئيسي هو تحليل وبيان اثر تحرير التجارة على هيكل العمالة والأجور في القطـاع الصـناعي الأردنـي، وذلك بعد تقصي واقع التجارة الخارجية والقطاع الصناعي في الأردن للفـترة (1984-2005). وعلـيه تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الرئيسية التالية:

1. ما هو أثر عملية تحرير التجارة على الطلب على الأيدي العاملة في القطاع الصناعي الأردني في المدى القصير والمدى البعيد؟.
2. ما هو أثر عملية تحرير التجارة على أجور العاملين في القطاع الصناعي الأردني في المدى القصير والمدى البعيد؟.
3. ما هي أبرز الجهود المبذولة من قبل الأردن في مجال وضع إطار عام للسياسة الصناعية للاستفادة من عملية تحرير التجارة؟.

1- 5 فرضيات الدراسة

من خلال مراجعة الباحث للدراسات السابقة ذات العلاقة بعملية تحرير التجارة، وأثرها على كل من هيكل العمالة والأجور، فإن هذه الدراسة سترتكز على الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:

"وجود أثر إيجابي لعملية تحرير التجارة على الطلب على الأيدي العاملة في المدى القصير والمدى البعيد في قطاع الصناعات المصدرة في الأردن".

الفرضية الثانية:

"وجـود أثر سلبي لعملية تحرير التجارة على الطلب على الأيدي العاملة في المدى القصير والمدى البعيد في قطاع الصناعات المستوردة في الأردن".

الفرضية الثالثة:

"وجـود أثـر إيجابـي لعملية تحرير التجارة على إجمالي أجور الأيدي العاملة في المدى القصير وسلبي في المدى البعيد في قطاع الصناعات المصدرة في الأردن".

الفرضية الرابعة:

"وجود أثر سلبي لعملية تحرير التجارة على إجمالي أجور الأيدي العاملة في المدى القصير وإيجابي في المدى البعيد في قطاع الصناعات المصدرة في الأردن".

1- 6 منهجية الدراسة

ســيتم فــي هذا الجزء عرض وتوضيح لبعض جوانب منهجية الدراسة، ولتحقيق هذا الغرض سوف يتم الحديث عن طرق البحث، والمتضمنة الوسائل الأساسية لجمع البيانات، كذلك سوف يتم تناول الأساليب الإحصائية المستخدمة في عملية معالجة البيانات.

1-6-1 وسائل جمع البيانات

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والأسلوب القياسي، من خلال جمع بيانات من التقارير السنوية الصادرة عن البنك المركزي الأردني ودائرة الإحصاءات العامة حول الإنتاج الصناعي، وعدد الأيدي العاملة والأجور، والصادرات والمستوردات الوطنية، والصادرات الصناعية، والناتج المحلي الإجمالي في الأردن، وحجم المبيعات المحلية والمصدرة للقطاع الصناعي. ولعدم توفر بيانات عن إنتاج القطاع الصناعي الأردني، وعدد الأيدي العاملة وأجورها فيه قبل العام (1984)، فقد أضطر الباحث إلى اعتماد الفترة (1984-2005) كحدود زمانية لهذه الدراسة. كما أن عدم توفر بيانات حول حجم المبيعات المحلية والمصدرة للصناعات في الأردن قبل العام (1994)، أدى إلى اعتماد الباحث على الفترة (1994-2005) كحدود زمانية لتصنيف هذه الصناعات إلى صناعات مصدرة وصناعات مستوردة.

ولوضع الأسس العلمية والأطر النظرية لهذه الدراسة، والوصول إلى فرضيات معتمدة على أسس نظرية، في مجال أثر عملية تحرير التجارة على كل من هيكل العمالة والأجور في القطاع الصناعي سواء في المدى القصير أو البعيد؛ فقد قام من الباحث بمراجعة عدد من الدوريات والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة

1-6-2 الأساليب الإحصائية المستخدمة

إن متغيرات الدراسة تتمثل في كل من الإنتاج الصناعي وعدد الأيدي العاملة، وأجورها في القطاع الصناعي، ودرجة الانفتاح الإقتصادي. ولقد قام الباحث بتحويل البيانات ذات العلاقة بكل من حجم الإنتاج الصناعي، وأجور العاملين في هذا القطاع إلى بيانات حقيقية بالأسعار الثابتة للعام (1994) كسنة أساس لغايات التحليل القياسي. حيث اتسم العام (1994) نسبياً بالاستقرار السياسي والاقتصادي؛ بحيث لم يواجه الأردن في هذا العام أزمات سياسية واقتصادية. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام التحليلات الإحصائية التالية:

1. **التحليل الوصفي:**

تم استخدام المنهج الوصفي في الدراسة من خلال استخدام النسب المئوية والتكرارات والمتوسطات الحسابية لمعرفة ابرز التطورات في قطاع التجارة الخارجية في الأردن في مجال الصادرات والمستوردات ومستوى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك تركيبها السلعي وتوزيعها الجغرافي الفترة (1984-2005). وكذلك تم استخدام المنهج الوصفي لمعرفة ابرز التطورات في القطاع الصناعي الأردني في مجال الإنتاج الصناعي والصادرات الصناعية، والمبيعات المحلية والمصدرة، وكذلك إجمالي عدد العاملين وأجورهم.

2. **التحليل القياسي:**

لقد تم استخدام نموذج تعظيم الأرباح (Profit Maximization Model) والمستمد من دالة الإنتاج لكوب دوغلاس (Cobb-Douglas Production Function) لقياس اثر تحرير التجارة على العمالة والأجور على كل من الصناعات المصدرة والمستوردة في الأردن وللفترة (1984-2005). وتم في الفصل الرابع عرض مفصل لأبعاد هذا النموذج وتطبيقاته.

1-7 الدراسات السابقة

يتضمن هذا الجزء من الدراسة مراجعة للدراسات السابقة التي تناولت موضوع تحرير الـتجارة الخارجـية بشـكل عام وعلاقتها بالعمالة والأجور بشكل خاص. وقد تم ترتيبها وفقاً لتسلسـلها الزمني من الأحدث إلى الأقدم. وأضيف في نهاية عرض هذه الدراسات جزء فرعياً ضمنه الباحث استنتاجات جرى استخلاصها في ضوء محتويات هذا الجزء.

ففـي دراسة كرستف وآخرون (Christev, *et al*, 2005) هدف هؤلاء الباحثون إلـى بيان اثر تحرير التجارة على العمالة في القطاع الصناعي في أوكرانيا. في ضوء حدوث انفتاح مفاجئ بعد انهيار النظام الاشتراكي في هذه الدولة. ولقد خلصت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن تحرير التجارة يؤثر على تدفق فرص العمل في الصناعات الأوكرانية حسب اتجاهات التجارة.

وهدفـت دراسـة بنجا (Banga, 2005) إلى تقدير أثر تحرير التجارة العالمية على أسواق العمل، من خلال تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر، والتجارة، والتكنولوجيا على الأجور والعمالة في قطاع الصناعات الهندية خلال الفترة التي جاءت بعد الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الهـندي. وقد استندت هذه الدراسة إلى (78) صناعة في الهند. ولقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن الاسـتثمار الأجنبي المباشر والتجارة والتطور التكنولوجي لها تأثيرات مختلفة على الأجور والعمالـة فـي قطـاع الصناعات الهندية. فقد يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعة من الصناعات في بعض الأحيان، مما يؤدي إلى زيادة في معدلات الأجور. في حين لا يوجد له أي تأثير على العمالة في هذه الصناعة في أحياناً أخرى. وأظهرت النتائج أيضاً أن حجم الصادرات المـرتفعة لصناعة ما يزيد من التوظيف في هذه الصناعة، ولكنه في نفس الوقت لا يؤثر على

معدلات الأجور. كما وجدت هذه الدراسة أن التطور التكنولوجي يوفر العمل لكن دون أن يؤثر في معدلات الأجور. وقد تعزى هذه النتائج إلى وجود عرض هائل للعمالة في بلد كالهند.

وقامت دراسة كل من ميشرا وكومر (Mishra and Kumar, 2005) بقياس تأثير تحرير التجارية العالمية في الهند على هيكل الأجور الصناعية فقط. ولقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية وقوية بين التغييرات الحاصلة في درجة تحرير التجارة والتغييرات الحاصلة في هيكل الأجور الصناعية عبر الوقت. ويعزى ذلك إلى أن تحرير التجارة أثر على زيادة إنتاجية القطاعات الصناعية بشكل كبير. مما أدى إلى زيادة الطلب على العمالة في هذه القطاعات، وبالتالي التأثير على هيكل أجورها بشكل جوهري. وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أيضاً أن تحرير التجارة قد أدى إلى تزايد عام في عدم المساواة في أجور العمالة في الهند.

أما دراسة حسين وكارنرتني (Hossain and Karunaratne, 2004) فقد بحثت في تأثير تحرير التجارة على الكفاءة التكنولوجية والعمالة في القطاع الصناعي في بنغلادش. ولقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن الكفاءة التكنولوجية بشكل إجمالي لقطاع الصناعة والكفايات التكنولوجية لغالبية الصناعات الفردية قد ازدادت بمرور الزمن. وبينت النتائج أيضاً أن الصناعات المعتمدة على الاستيراد وتلك المعتمدة على التشجيع على التصدير قد مرت بتجارب ارتفاع في الكفاية التكنولوجية عبر الوقت. بالإضافة إلى ذلك فإن النتائج أظهرت أثراً إيجابيا لتحرير التجارة على العمالة من ناحية التوظيف.

أما دراسة كارنرو وارباش (Carneiro and Arbache, 2004) فقد هدفت إلى معرفة تأثيرات تحرير التجارة على المتغيرات غير الاقتصادية، ومحددات سوق العمل في البرازيل. وكذلك دور تحرير التجارة في تشكيل نتائج سوق العمل من خلال نظرية كل من ستولبر–سامولسون (Stolper-Samuelson) و نظرية هيكشر–أولين (Heckscher-Ohlin).

وبينـــت الدراســـة أن الـــبلدان التي تبنت استراتيجيات تنموية متجهة نحو الخارج (زيادة درجة الانفـــتاح الإقتصـــادي) وصلت لمستويات نمو عالية، فيما لو قورنت ببلدان تبنت استراتيجية تـــنموية مـــتجهة نحـــو الداخل (تقليص درجة الانفتاح الإقتصادي). واستخدمت الدراسة مدخل نموذج التوازن العام من أجل إيجاد نموذج للأنماط المتعلقة بنمو الصادرات من قبل هذا القطاع، وتأثـــيراتها على محددات سوق العمل والمحددات غير الاقتصادية. وقد خلصت الدراسة إلى أن تحريـــر التجارة يساهم في تحسين الثروة الاقتصادية من خلال إنتاج أكبر، وأسعار محلية أقل، وطلـــب عمل أكثر، ولكن فوائد هذا التطور الاقتصادي يميل لكونه أكثر ملائمة من قبل العمالة الماهرة في معظم القطاعات الموجهة للتجارة، وهو ما يعارض تنبؤات نظريات التوازن العام.

وهدفت دراسة بافنك (Pavcnik, *et al*, 2003) إلى توضيح تأثير تحرير التجارة في الـــبرازيل على هيكلية الأجور الصناعية للفترة (1988-1994). وقد أوضحت هذه الدراسة أن الدمج الصناعي يقدم قناة مهمة من خلال تحرير التجارة الذي يؤثر على مكاسب العمال، وعدم المساواة في الأجور بين العمالة الماهرة والعمالة غير الماهرة. وتقترح هذه الدراسة انه بما أن دمج الصناعة هو مكون أساسي لمكاسب العمال فإن مكافآت الأجور الصناعية تعتبر إلى حد ما ثابتة بمرور الوقت. لذلك لا يوجد ترابط إحصائي بين التغييرات في مكافآت الأجور الصناعية والتغـــيرات في السياسة التجارية. وبينت النتائج أيضاً أن تحرير التجارة في البرازيل لم يساهم بشـــكل أساسي في الحد من عدم المساواة المتزايد في الأجور بين العمالة الماهرة والعمالة غير الماهرة من خلال التغييرات في مكافآت الأجور الصناعية.

وهدفت دراسة هاشماتي وآخرون (Heshmati, *et al*, 2003) إلى التعرف على آثار تحرير التجارة على العمالة والأجور في المدى القصير والمدى الطويل في تونس، وذلك خلال الفترة الزمنية (1971-1996). وقام الباحثون بتقسيم الصناعات التونسية إلى صناعات

مصدرة وصناعات مستوردة بناءً على توجهها السوقي (Market Orientation)(حسب حجم مبيعاتها المحلية والمصدرة أيهما أكبر مساهمة في حجم المبيعات الكلية). وخرجت الدراسة بنتائج كان من أهمها: أن هناك اختلافات في مدى تأثير تحرير التجارة على العمالة والأجور بين المدى الطويل والمدى القصير في كل من الصناعات المصدرة والصناعات المستوردة وبتأثير إيجابي لصالح الصناعات المصدرة.

وهدفـت دراسـة هنداوي (2003) إلى تحليل العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي والنمو والاسـتثمار فـي الأردن فـي الفترة (1976-2000)، ولقد استخدم الباحث طريقة المربعات الصـغرى علـى مرحلتين. حيث خلصت هذه الدراسة إلى وجود أثر للانفتاح الاقتصادي على بعـض قـنوات الـنمو الاقتصادي ومنها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة الاستثمار المحلـي مـن خـلال فتح الأسواق العالمية، وتحسين أداء الصادرات الأردنية. وكان من أبرز توصـيات هـذه الدراسة هي استمرار الأردن في الاتجاه نحو عملية تحرير التجارة (الانفتاح الاقتصادي)، والعمل على الاستفادة من فرص المنافسة الدولية.

وقد قام سابا وآخرون (Saba, *et al*, 2001) في دراستهم بمراجعة الدراسات النظرية والتجريبية لتأثير تحرر التجارة على الأجور في الدول النامية. ووجدت هذه الدراسة أن الأجور قـد انخفضـت بشـكل أساسي في قطاع التجارة بعد تحررها في الدول النامية. كما انخفضت الأجـور المشـروطة بدرجة اقل في القطاعات غير التجارية والتي يمكن أن تعكس التأثيرات الكبيرة للتجارة الخارجية.

وبينت دراسة اكس يو (Xu, 2000) أن مشكلة عدم المساواة في الأجور قد انخفضت فـي سـتينيات وسـبعينيات القرن العشرين في كوريا وتايوان وسنغافورة ولكنها ارتفعت في ثمانيـنات وتسعينيات القرن العشرين في عدة بلدان نامية حررت التجارة. وقدمت هذه الدراسة

شـــرحاً يرتكــز على نموذج علاقة U-Shape بين تحرر التجارة وعدم المساواة في الأجور. فعندما تكون الحدود التجارية مرتفعة نسبياً، فإن تحرير التجارة يؤدي إلى انخفاض عدم المساواة في الأجور. وقد خلصت الدراسة إلى إن مفتاح حل مشكلة عدم تساوي أجور الأيدي العاملة هو أن يتم العمل على تحرير التجارة.

أما دراسة الخامري (2000) فقد قامت بتحليل أثر تحرير التجارة على القطاع الصناعي فـــي اليمـــن خلال الفترة (1990-1999). باستخدام أسلوب مقارنة أداء هذا القطاع قبل وبعد الدخـــول في عملية تحرير التجارة. وتوصلت هذه الدراسة إلى عدم نجاح عملية تحرير التجارة في اليمن في التأثير الإيجابي على القطاع الصناعي، وذلك بسبب تراجع نمو صادراته وارتفاع نمـــو العجـــز التجاري، وكذلك تراجع إنتاجية العامل الحقيقية في هذا القطاع، والأهم من ذلك تراجع القيمة المضافة الحقيقية للقطاع الصناعي أثناء فترة تحرير التجارة (1995- 1999).

وعمدت دراسة لانك (Lang, 1998) إلى تحليل أثر تحرير التجارة على العمالة والأجور في نيوزلندا للفترة (1982-1988). ففي حقبة الثمانينات عمدت هذه الدولة إلى حماية الصناعات التي تمتاز بالأجور المنخفضة. وخلصت الدراسة إلى أن هنالك أثر قليل لـــتحرير التجارة على الطلب على العمالة في هذه الصناعات؛ كونها تخضع للحماية. كما خلصـــت هذه الدراسة إلى أنه وفي المدى البعيد، سيؤدي تحرير التجارة إلى خلق قيود على الأجور والقوة الاحتكارية للمؤسسات الصناعية، وبالتالي سيسهم في إزالة أي حماية مفروضة على توزيع العمالة.

أمـــا دراسة اليوسف (Al-Yousif, 1997) فقد هدفت إلى بحث العلاقة بين الصادرات والـــنمو الاقتصـــادي في أربع دول من دول الخليج وهي السعودية والكويت والإمارات العربية

المتحدة وعُمان للفترة (1973–1993). وذلك من خلال نموذج دالة إنتاج كوب دوغلاس، حيث قـام بتعديله من خلال إضافة كل من العمل وراس المال والصادرات والإنفاق الحكومي ومعدل التـبادل الـتجاري. ولقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الصادرات والنمو الاقتصادي، كما أكدت نتائج هذه الدراسة دعم فكرة التوجه نحو تحرير التجارة، وتجنب فرض التشريعات التي تعمل على تقييد التجارة الخارجية.

1-7-1 استنتاجات حول الدراسات السابقة

وبعـد الاطلاع على الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وجد الباحث أن هنالك نـدرة وغـياب في الدراسات العربية وخصوصاً الأردنية منها والتي تطرقت لتحليل أثر عملية تحريـر الـتجارة على هيكل العمالة والأجور مقارنة مع الدول الأجنبية الأخرى. حيث لم يجد الباحث أي دراسة عمدت إلى تحليل هذا الأثر في الأردن. وعليه فإن ما يميز هذه الدراسة عن غـيرها مـن الدراسات العربية كونها الأولى التي درست أثر عملية تحرير التجارة على هيكل العمالـة والأجـور في الأردن في الفترة (1984–2005) وذلك لأخذ صورة اكثر واقعية عن الاقتصـاد الأردنـي. وعلـى الرغم من أهمية الموضوع، وما له من انعكاسات على الاقتصاد الأردني، إلا أنه – وحسب حد علم الباحث– لم ينل هذا الموضوع أي اهتمام من قبل الباحثين.

كمـا نلاحظ من الدراسات السابقة، أن هنالك اختلاف في نتائجها فيما يتعلق بأثر عملية تحريـر التجارة على هيكل العمالة والأجور بين الدول موضع هذه الدراسات حسب النظريات الاقتصـادية. ويعزى ذلك إلى التباين في درجات الانفتاح الاقتصادي بين هذه الدول من ناحية، والى التباين في قدرات هذه الدول الصناعية، ومعدلات حجم تجارتها الخارجية.

وعليه جاءت هذه الدراسة كمحاولة لسد النقص الحاصل في هذا الموضوع وتغطية أبرز جوانـــبه، ومعرفة مدى انسجام الواقع الأردني مع الاطروحات الاقتصادية النظرية ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

1- 8 تسلسل الدراسة

تتكون هذه الدراسة بالإضافة لهذا الفصل من أربعة فصول أخرى، حيث تناول الفصل الثانـــي مـــنها الإطار النظري حول ماهية عملية تحرير التجارة وأثرها على العمالة والأجور، وتناول الفصل الثالث في مبحثه الأول واقع التجارة الخارجية في الأردن، كما تناول في مبحثه الثاني واقع وسمات القطاع الصناعي الأردني ودوره في الاقتصاد الوطني، وبيان مدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف والعمالة. وتضمن الفصل الرابع التحليل القياسي لنموذج الدراســـة، وأخيرا وفي الفصل الخامس تم استعراض النتائج التي توصلت إليها الدراسة وتقديم ابرز التوصيات بناءً على هذه النتائج.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

2-1 مقدمة

تحتل السياسة التجارية مركزاً مهماً في تصميم سياسات التنمية الاقتصادية للدول قاطبةً، حيث تعود فكرة أهمية التجارة الدولية على أساس أنها المحرك الرئيسي للنمو إلى أيام المفكر الاقتصادي آدم سميث (Adam Smith). ومع مطلع القرن الثامن عشر، بدأت الدول بالتحول تدريجياً نحو الأخذ بمبدأ حرية التجارة. ويعود الفضل في هذا التحول إلى نظرية دافيدهيوم (David Hume) في التوازن التلقائي، والتي تقوم على مبدأ حيادية السياسة الاقتصادية، وبالتالي عدم تدخل الدولة، مما يكفل للتجارة الدولية أن تسير بشكل طبيعي وتلقائي، وبما يضمن توزع عناصر الإنتاج بين الدول المختلفة بما يتلاءم مع نشاطها الاقتصادي (حاتم، 1991). إلا أنه ومع بداية القرن التاسع عشر عادت فكرة التدخل بالتجارة الدولية، حيث استخدمت المملكة المتحدة التعرفة الجمركية لحماية قطاعها الزراعي من منافسة المستوردات. وفي أواخر القرن التاسع عشر قامت كل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية بفرض التعرفة الجمركية لحماية قطاعاتها الصناعية (Krugman and Mavrice, 1997). ومنذ الحرب العالمية وحتى أواخر السبعينات من القرن الماضي، سيطرت فكرة الحماية ونظرياتها على سياسات الدول النامية، مما دفعها إلى تطبيق سياسات تصنيعية محدودة من الانفتاح الخارجي، والتي أصبحت تعرف فيما بعد باستراتيجيات التصنيع بالإحلال محل المستوردات (الخامري، 2000). إلا وأنه ومنذ الثمانينات ومنتصف التسعينات تزايد عدد الدول النامية التي تشترك في سعيها واستهدافها لتحرير تجارتها، وذلك من خلال تحقيق ثلاث مستويات متداخلة وهي: برامج الإصلاح

الاقتصـــادي، والانضـــمام إلـــى منظمة التجارة العالمية (WTO)، وتطبيق اتفاقيات التكتلات الإقتصـــادية (كالاتحـــادات الجمركـــية، والأســـواق المشـــتركة، واتفاقيات التعاون التجاري) (Krugman and Mavrice, 1997). وفي العقد الأخير من القرن الماضي أتسع نطاق تحرير الدول لتجارتها الخارجية (الخامري، 2000).

ويســتهدف تحريـــر التجارة تنويع هيكل الإنتاج والصادرات خاصةً باتجاه الصناعة التحويلـــية، ونمو الإنتاجية، مما يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية. ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال تحسين الكفاءة الاقتصادية عبر خلق نظام طبيعي وشـــفاف للحوافـــز الـــذي يـــزيل التحيز ضد الصادرات والتشوهات الاقتصادية التي أحدثتها السياسات التجارية الحمائية (International Monetary Fund, 1998). ويتفق العديد من خبراء الاقتصاد على أن هناك علاقة قوية وإيجابية بين تحرير التجارة والنمو الاقتصادي، إذ أن مستوى الرفاه الاجتماعي بشكل عام يتأثر إيجاباً بتحرير التجارة الدولية. ولكن وفي نفس الوقت يجب أن لا نغفل عن تأثيرها السلبي في عدد من المجتمعات على توزيع الدخل والثروات.

وعلى الرغم من تزايد الانفتاح الاقتصادي الدولي الكبير، إلا أنه لم يسبب نتائج إيجابية بحجم ما هو متوقع، وعلى وجه الخصوص في الدول النامية. فالنتائج دولياً، وان كانت أكثرها إيجابـــية، لـــم تكـــن في حجم توقعات النظريات الاقتصادية التي أنتجها كبار الاقتصاديين في الجامعـــات الأميركية كـــسامولسون وباغواتي (Samelson and Bhagwati). وهذا لا يتثبت أن النظريات خاطئة، وإنما كما ذكرنا سابقاً، قد يكون هنالك عوامل إضافية جديدة غيرت طبيعة العلاقـــات الاقتصـــادية الدولية، ومن هذه العوامل انتقال رؤوس الأموال بسرعة، مما ساهم في ضرب الاستقرار المالي والنقدي الدولي، وتالياً التجاري (Banga, 2005).

وعلـــى أي حـــال، فـــإن التجارة الدولية لم تتحرر كما يرغب خبراء الاقتصاد لوجود مصـــالح وطنـــية ودولية كبرى تعارض التحرير أو تخاف منه. فليس المطلوب تحرير التجارة دفعة واحدة، وإنما القيام بذلك على مراحل تدريجية تبعاً لأوضاع كل مجتمع. ففي معظم الدول مـــثلاً يطالـــب الصـــناعيون والمـــزارعون والفلاحون بالحمايات المشروعة وغير المشروعة للمحافظـــة علـــى أعمـــالهم ولمنافســـة السلع المستوردة. ومن الحمايات الصناعية والزراعية الكلاســـيكية، رفع الضرائب الجمركية على السلع المستوردة المنافسة، أو الدعم المباشر للإنتاج أو التصـــدير، أو وضـــع حواجز كمية أمام عملية الاستيراد. وفي معظم الدول أيضاً، تعارض تجمعات العمال أو نقاباتهم التحرير التجاري؛ خوفاً على فرص العمل الحالية من ناحيتي الطلب علـــى العمالة والأجور. إذ يمكن أن يؤدي تحرير التجارة الدولية إلى تغيرات كبيرة في هيكلية أسواق العمل وتقنياته، مما يسهم في تعديل خصائص الوظائف المطلوبة (Pavcnik, 2003).

ويشـــير كـــل مـــن كارنرو وارباش (Carneiro and Arbache, 2004) إلى وجود توجهـــات اقتصـــادية متباينة نحو عملية تحرير التجارة الدولية، فنجد أن هنالك من يعارض أو يتحفظ على عملية تحرير التجارة، ومنهم من يساند أو يدعم هذه العملية. وهذا أمر طبيعي. فلم تتحرر التجارة الدولية بالشكل المطلوب والذي يخدم النمو الاقتصادي لجميع الدول. كما نجد أن الفـــريق المعـــارض لعملية تحرير التجارة أو المتحفظ عن بعض مبادئها أقوى من الآخر الذي يتبنى تحريرها. وكان صوت الفريق الأول أقوى بسبب تغييب أو غياب فريق كبير لا صوت له علـــى الصعيد الدولي وفي أكثر الدول، وهذا الفريق الغائب هو فريق المستهلكين الذي يفيد من تحرير التجارة الدولية من ناحيتي السعر والجودة، لكنه غير فاعل كقوة ضغط دولية؛ إذ لا تزال تجمعـــات المستهلكين وطنية وغير متعاونة مع بعضها البعض، أو بالأحرى أن التنسيق في ما

بيـنها ضـعيف جداً. وفي الدول النامية خصوصاً تبقى تجمعات المستهلكين غير فاعلة لغياب الوعي والحرية والقوانين المشجعة لها. أما في الدول الصناعية فالمستهلكون أقوياء ويساهمون في ضغطهم السياسي والاجتماعي لتعديل التوازنات الاقتصادية لمصلحة كل المجتمع. والسؤال المهم في هذا الإطار هو "ماذا تعني عملية تحرير التجارة؟ وهل هنالك اتفاق حول هذا المفهوم؟. وهذا ما سيتم الإجابة عنه في الفقرات اللاحقة.

2-2 مفهوم تحرير التجارة

لا بد أن نتطرق ونتعرف على مفهوم التجارة بشكل عام، وتحرير التجارة بشكل خاص، حيـث يقتصـر معنى التجارة لغوياً على مبادلة السلع بهدف الربح. ويتفق هذا مع مدلول اللغة العربـية لكلمة "تجارة" فهي تقليب المال لغرض الربح. وقد عرف العلامة ابن خلدون التجارة فـي مقدمته المشهورة بأنها: "محاولة الكسب بقيمة المال بشراء السلع بالرخيص وبيعها بالغلاء" (حاتم، 1991).

أمـا فـيما يـتعلق بمفهوم تحرير التجارة ، فقد تم تعريفها من قبل الاقتصادي المشهور بجاواتي (Bhagwati) على أنها أي سياسة اقتصادية تؤدي إلى تقليل الانحياز ضد الصادرات. ووفقـاً لهـذا التعريف فإنها ليس بالضرورة أن تكون نسبة التعرفة الجمركية على المستوردات صفراً، أو أن تكون بالضرورة منخفضة على جميع المستوردات (Bhagwati, 1978).

وهـناك تعريف أخر لتحرير التجارة ساد خلال السبعينات من القرن المنصرم من قبل بعـض الاقتصـاديين. فقـد تـم تعـريف تحريـر الـتجارة على أنها القيام ببعض الإرخاء (Relaxation) للقيود والحواجز على التجارة والصرف الأجنبي (Edward, 1989) .

أمـا حديـثاً، فقـد اكتسب مفهوم تحرير التجارة دلالة اكثر وضوحاً. حيث حدد ويس (Weiss) لهذا المفهوم ثلاثة دلالات رئيسية وهي (Weiss, 1992):

1- تخفيض العوائق والقيود المطبقة على التجارة الأجنبية بدرجة كبيرة سواء كانت هذه العوائق جمركية أو غير جمركية.

2- الحالة التي تزداد فيها حصة المستوردات من السوق المحلي بصورة ملحوظة أو جوهرية.

3- إن تحرير التجارة تؤدي إلى منح حوافز متكافئة لكل السلع المتاجر بها سواء كانت سلعا تصديرية أو إحلالية للمستوردات.

كما أن حياد الدولة في إطار التجارة، يعد مؤشراً لعملية تحرير التجارة. وعليه يعتبر أي تحرك للدولة نحو الحياد تحريراً للتجارة، في حين أي تغير يزيد الانحراف عن الحياد يعد مناقضاً لعملية تحرير التجارة (Edward, 1998).

وعليه يستطيع الباحث تعريف عملية تحرير التجارة على أنها العملية التي يتم من خلالها خفض المعيقات والقيود بغض النظر عن طبيعتها أمام التجارة الخارجية. ويرى الباحث أن عملية تحرير التجارة تسهم في تنويع هيكل الإنتاج والصادرات بشكل خاص. الأمر الذي ينعكس على زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وما يرافق ذلك من تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاه المنشود للجميع.

3-2 عملية تحرير التجارة في النظرية الاقتصادية

تمتد جذور نظرية التجارة الدولية كما نعرفها اليوم إلى كتابات آدم سميث (Adam Smith). في القرن الثامن عشر والتي وضع أساسها في كتابه الشهير "ثروة الأمم" في العام (1776). ولقد كان الرأي السائد قبل آدم سميث حول ماهية التجارة الخارجية مرتبط بفكر مدرسة التجاريين (Merchantilists)، حيث كان أساس آراء التجاريين عن التجارة هو

الاعـتقاد بثـبات الثروة الإجمالية للعالم. وعليه فإن أي مكاسب تحققها إحدى الدول المشاركة بالتجارة بالضرورة تكون على حساب الدولة الأخرى (Krueger, 1980). وبالتالي فإنه طبقا لهـذا المفهـوم فإن هناك جانب مستفيد من عملية عدم اعتراض التجارة وأخر متضرر. حيث ذهـب رواد هذا الفكر إلى افتراض مفاده أن الدول التي تستورد سلعاً اكثر مما تصدر للخارج ستفقد الذهب والفضة (معيار الثروة) ثمناً لهذه السلع الأمر الذي ينعكس على انخفاض رصيدها من الثروة. ومما ينطوي على هذا الفهم فإن التجاريين يرون أن السياسة التجارية المناسبة للدولة هي سياسة تشجيع الصادرات وليست المستوردات. وقد كانت جهود آدم سميث محاولة لدحض حجج التجاريين حول تقييد حرية التجارة. حيث عمل على بيان وتوضيح المكاسب الناجمة عن عملية تحرير التجارة، حيث يقوم الفكر الكلاسيكي للتجارة لدى آدم سميث على مبدأ أساسي وهو إقرار مبدأ حرية التجارة الخارجية. وبالرغم من بساطة هذه النظرية وبساطة الافتراضات التي بنيـت علـيها، إلا أنها تعتبر حجر الأساس لوضع نظريات متطورة في التجارة الدولية (الفار، 1987).

ويُحلل أثر تحرير التجارة على النمو الاقتصادي في إطاره الكلاسيكي ضمن كل من نظـرية سـتولبر- ساموليـسون (Stolper-Samuelson Theory) ونظـرية هيكشر-أولين (Heckscher-Ohlin Theory) فـي التجارة الدولية. والذي مفاده أن عوامل المنفعة النسبية وعوامـل الإنـتاج هي المحفز الرئيسي للتجارة بين البلدان. ويفسر هذا النموذج حركة التبادل التجاري بين الدول على أنها نتاج عملية التخصص في الإنتاج الذي يتطلب كثافة لعنصر العمل أو راس المال. ويمكن استخدام هذا النموذج من قبل الفريق المؤيد لعملية تحرير التجارة؛ كونه يعكـس مـدى مسـاهمة تحرير التجارة في زيادة معدلات الإنتاج للدول الأكثر انفتاحاً. حيث يفـترض هذا النموذج أن تحرير التجارة هي أفضل استراتيجية اقتصادية لتحقيق الرفاه وزيادة

معــدلات الدخــل فـــي المجتمع، والذي ينجم عن مكاسب التخصص في الإنتاج وزيادة فاعليته وحجمـــه، فضلاً عن مكاسب الاستهلاك التي حققها المجتمع ككل، بشرط توافر المنافسة الكاملة (Dunn and Ingram, 1996). كما استمر هذا الفكر الكلاسيكي في طرحه القائم على الميزة النسبية لعوامل الإنتاج. حيث تناول ديفيد ريكاردو (David Ricardo) موضوع التجارة الدولية ووضـــع نظريـــته المعـــروفة باسم "نظرية التكاليف النسبية" والتي تناولتها الكثير من البحوث والدراســـات بالتحلـــيل والاختبار (أبو خضير وآخرون، 2002). ولقد تعاقبت بعد ذلك البحوث والدراســـات في موضوع التجارة الدولية والتبادل الدولي في الأدب الاقتصادي إلى أن وضعت "نظرية الميزة النسبية". في التجارة الدولية والتي ساهم في وضعها الاقتصاديان السويديان ايلي هكشــر (Eli Heckscher) وبــرتل اولين (Bertil Ohlin) في العام (1947). والتي تسمى بنظرية هكشر– اولين (Heckscher-Ohlin Theory). حيث فسرت هذه النظرية أسباب قيام التجارة الدولية بين الدول وأسباب الاختلاف في الأسعار والتكاليف (Harrison, 1996).

وترى هذه النظرية أن الدافع وراء قيام التبادل التجاري بين الدول هو بسبب الاختلاف فـــي الوفـــرة النســـبية لعناصر الإنتاج في هذه الدول. وعليه فإن كل دولة سيكون لها منحنى إمكانـــيات إنتاج (Production Possibility Frontier) (PPF) يختلف عن منحنى إمكانيات الإنـــتاج في الدول الأخرى؛ الأمر الذي سينعكس على أهمية ودور عملية التجارة. بحيث تقوم الدولـــة بتصـــدير السلعة التي تعتمد في إنتاجها على عنصر الإنتاج الوفير المتاح فيها. كما أن اختلاف التكاليف النسبية بين الدول يرجع إلى اختلاف وفرة الموارد الاقتصادية فيما بينها؛ حيث أن هـــنالك تباين بين الدول في وفرة عوامل الإنتاج. وهكذا سوف تحصل الدولة على ميزه في إنـــتاج الســـلع كثـــيفة راس المال، إذا كان عنصر راس المال متوفر فيها بشكل مكثف. وكذلك

سوف تحصل الدولة على ميزه نسبية في إنتاج السلع كثيفة العمل إذا كان عنصر العمل موجود فيها بوفره (الخامري، 2000).

ووفقاً للنموذج المطور من قبل هكشر- اولين (Heckscher-Ohlin Theory)، يتبين أن تحرير التجارة في إطار الدول النامية سيؤدي إلى انتقال موقع الإنتاج باتجاه الصناعات كثيفة العمل. وعليه فإن الطلب على العمل في هذه الصناعات سوف يزداد، وخصوصاً في الصناعات التصديرية (Heshmati, *et al*, 2003).

أما النظرية التجارية الحديثة، والتي ارتبطت بأسماء باحثين مثل برنارد وسبنسر (Brander and Spencer, 1983) وكذلك كروسمن وهلبمن (Grossman and Helpman, 1993) وآخرين، فإنها تنتقد النظرية الكلاسيكية القائمة على فكرة الميزة التنافسية لعدم قدرتها على تحليل وفهم التطورات في الاقتصاد الدولي، حيث أنها لا تقدم تفسيراً منطقياً لأسباب تركز التجارة الدولية بين البلدان المتقدمة والتي لها نفس مستوى التقدم التقني (حمودة، 1999). وملخص هذه النظرية يكمن في أن التجارة تجري بين الدول التي تمتاز بقوة عمل عالية المهارة وعالية الأجر وبين الدول التي تمتلك قوة عمل غير ماهرة مقرونة بمستويات متدنية من الأجور. وعليه فإن الوضع الطبيعي في هذه الحالة أن تتخصص الدول التي تمتاز بقوة عمل عالية المهارة وعالية الأجر في إنتاج منتجات متطورة تكنولوجياً وذات قيمة مضافة عالية، وتتطلب مهارة عالية الكثافة. في حين تتخصص التي تمتلك قوة عمل غير ماهرة مقرونة بمستويات متدنية من الأجور في إنتاج منتجات متواضعة في البعد التكنولوجي وذات قيمة مضافة منخفضة نسبياً وتتطلب مهارة متدنية الكثافة (Grossman and Helpman, 1993). ووفقاً لهذه النظرية فإن الحالة الأولى من الدول هي دول متقدمة، بينما الحالة الثانية من الدول هي دول نامية.

كما أن نظريات تأثير تحرير التجارة على النمو الاقتصادي، لم تتناول هذا التأثير بشكل مباشـــر، ولكـــنها ركزت على معالجة محددات النمو الاقتصادي وأثر بعض السياسات عليها، وابـــرز هـــذه السياسات سياسة تحرير التجارة. وبالتالي فقد عالجت هذه النظريات أثر تحرير الـــتجارة علـــى الـــنمو الاقتصــــادي من خلال تناولها لأثر تحرير التجارة على محددات النمو الاقتصــــادي. فتحرير التجارة لا يحدث نمواً اقتصادياً؛ ولكنه يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر علـــى أحد محددات النمو كالادخار والاستثمار والتكنولوجيا وراس المال والعمل بما فيه هيكل الأجور والتي تعمل جميعها على تحقيق نمو في معدلات الدخل.

وكمـــا أشـــارت العديد من الدراسات السابقة والتي تم تناولها في الفصل الأول من هذه الدراســـة، إلـــى أن عملـــية تحرير التجارة ساهمت في زيادة الطلب على العمالة وكذلك زيادة معـــدلات الأجور في العديد من الدول. ويعزى ذلك وفقاً للنظريات الاقتصادية ذات العلاقة إلى أن عملية تحرير التجارة أسهمت في زيادة معدلات الإنتاج والتي أدت بدورها إلى زيادة الطلب علـــى العمالـــة لتغطـــية الطلب المتزايد على السلع محلياً ودولياً، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الأجور.

وقـــدم الباحثان ملنر ورايت (Milner and Wright, 1998) نموذجاً نظرياً للتغيرات الحاصلة في سوق العمل والإنتاج في القطاع الصناعي نتيجة عملية تحرير التجارة؛ وفقاً لتقسيم الصـــناعات إلى صناعات مصدرة وصناعات مستوردة. ويبين الجدول رقم (2-1) ابرز نتائج هذه العلاقات في المدى القصير والمدى الطويل.

جدول رقم (2-1)

العلاقة بين تحرير التجارة وكل من الإنتاج والعمالة والأجور في المدى القصير والمدى الطويل

المدى القصير			
القطاع	الإنتاج	العمالة	الأجور
صناعات مصدرة	زيادة	زيادة	زيادة
صناعات مستوردة	انخفاض	انخفاض	انخفاض
المدى الطويل			
القطاع	الإنتاج	العمالة	الأجور
صناعات مصدرة	زيادة	زيادة	انخفاض
صناعات مستوردة	انخفاض	انخفاض	زيادة

المصدر: (Milner and Wright, 1998)

وبناءً على النموذج السابق والمعد من قبل ملنر ورايت (Milner and Wright, 1998) والواردة نتائجه في الجدول رقم (2-1)، نلاحظ أن أثر تحرير التجارة على كل من الإنتاج والعمالة كان إيجابياً في الصناعات المصدرة سواء في المدى القصير أو المدى الطويل، وإيجابياً على الأجور في المدى القصير، وسلباً عليها في المدى الطويل. وتعزى هذه النتائج حسب رأي ملنر ورايت إلى أن تقليص القيود الجمركية وغير الجمركية من قبل الدول المتحررة تجارياً، يسهم في زيادة الطلب على السلع المصدرة؛ نتيجة انخفاض سعرها، مما يحفز على زيادة كمية الإنتاج لتغطية الطلب المتزايد، وهذا بدوره يتطلب زيادة عدد العاملين وخاصةً إذا كانت الصناعات المصدرة تتطلب كثافة عمالية عالية. وكما نعلم أيضاً أن زيادة الطلب على العمالة يسهم في زيادة الأجور، وذلك حسب النظريات الاقتصادية، ولكن بسبب ارتفاع الأجور في الصناعات المصدرة، فإن ذلك يحفز العمالة الموجودة في الصناعات الأخرى على الانتقال إلى الصناعات المصدرة، مما يؤدي إلى زيادة عرض العمالة في الصناعات المصدرة، وبالتالي انخفاض الأجور.

أما في الصناعات المستوردة، فيرى كل من ملنر ورايت أن تحرير التجارة يسهم في التأثير سلباً على كل من حجم الإنتاج والعمالة سواء في المدى القصير أو المدى الطويل، كما أن الأجور تتأثر سلباً في المدى القصير، ولكنها تتأثر إيجابياً في المدى الطويل. وتعزى هذه النتائج إلى اعتماد هذه الصناعات بشكل أساسي على تغطية الاحتياجات المحلية، وبالتالي الاعتماد بشكل رئيسي على الطلب المحلي من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإن تحرير التجارة يسهم في دخول سلع منافسة لسلع الصناعات المستوردة (إحلال المستوردات)، مما يقلل من حجم إنتاجها، وبالتالي تقليص حجم العمالة فيها، وزيادة عرض العمالة بسبب البطالة، مما ينتج عنه انخفاض في الأجور. أما زيادة الأجور في المدى الطويل، فيعزى إلى أن دخول السلع المنافسة يؤثر في المدى الطويل على الصناعات المستوردة، مما يحفزها على تعديل الإنتاج وتطويره لمواكبة حدة المنافسة، أو فتح أفاق جديدة للإنتاج، وهذا بدوره يخفض من إنتاجها السابق، ويزيد من حاجاتها إلى زيادة الإنتاج من المنتجات المعدلة أو ذات الأفق الجديد، مما يزيد الطلب على العمالة ذات الطابع الجديد والمهارة المطلوبة، مما يزيد معدلات الأجور في هذا الجانب. وعليه فمن النتائج غير المباشرة لتحرير التجارة والتي يتوقع أن تحدث لسوق العمل: التغير في مواصفات ومؤهلات العاملين، فبيئة العمل في المؤسسات التي تنافس دولياً تحتاج إلى أصحاب الخبرة والكفاءة العالية من العمال، والى التدريب، وإعادة التدريب للعاملين؛ لضمان تمتعهم بالمهارات التي يتطلبها العمل في المؤسسات العاملة في الأسواق الدولية (السواعي، 2006). وعليه، تأتي هذه الدراسة للتعرف على مدى انسجام هذه العلاقات في إطار الاقتصاد الأردني وخاصة في القطاع الصناعي منه.

4-2 منظمة التجارة العالمية وعملية تحرير التجارة

أن ظاهرة العولمة وتحرير التجارة ليست أمراً حديثاً في الاقتصاديات الدولية فيما بين الدول العظمى، ولكنها حديثة العهد بالدول النامية والأقل حظاً، حيث أصبحت تمثل هذه الظاهرة لمجموعة هذه الدول أمراً لا مفر منه؛ نتيجة قوة الدفع التي أصبحت تسير عمليات الترابط والاعتماد المتبادل في الاقتصاد الدولي، والتي سهلتها ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بحيث اختصرت المسافات، واختزلت الأوقات، وسهلت عملية الحصول على المعرفة، فأصبح الكل يتحدث عن القرية العالمية التي نعيش فيها وعن اقتصاد عالمي واحد.

ومن خلال العولمة يتم تحويل العالم إلى ميدان واحد، ذو نظام اقتصادي واحد، مخطط بصياغة واحدة متعددة الجنسية، وتقوم على أساس عدد من الاتفاقيات والمعاهدات، والتي تمثل الانفتاح الاقتصادي على العالم، وزيادة المنافسة، وتحرير التجارة والتطور في الإنتاج، وأساليب التسويق والتفكير في أنماط الاستهلاك، وزيادة الاستثمار الأجنبي، وتفعيل مفهوم الخصخصة (Dodaro, 1991). وتمثل كذلك حرية انتقال الموارد الإنتاجية المتمثلة في رأس المال المادي والبشري والتكنولوجيا والمواد الخام والمصنعة عبر الحدود الدولية بحرية ودون عوائق، بمعنى أن هذه الحرية تعمل على إلغاء الحدود بين الدول من جهة وتزيد التعاون بين الشركات من جهة أخرى (حمودة، 1999).

ولقد ساهمت عوامل عديدة في خلق واتساع ظاهرة العولمة الاقتصادية، ولعل أهم هذه العوامل تتمثل في التقدم العلمي والتكنولوجي والذي نتج عنه التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات، وظهور ما يسمى بالتكتلات الإقليمية، وتنامي أعداد الشركات المتعددة الجنسية، وظهور منظمة التجارة العالمية (WTO) بعد عقد عدة جولات لمنظمة الجات (General Agreement of Tariff and Trade) (GATT) بدأت بجولة جنيف عام

(1947) وانتهاء بجولة مراكش في المغرب عام (1995) والتي أعلنت بموجبها منظمة التجارة العالمية التي تهدف إلى تحرير التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء (Harrison, 1996).

وتضـم محـاور اتفاقـية منظمة التجارة العالمية كل من التجارة في السلع والخدمات وحمايـة الملكـية الفكرية. وهذه الأخيرة تشمل العلامات التجارية، وحقوق التأليف، وبراءات الاخـتراع، والتصاميم وغيرها، وتخضع هذه الحقوق لاتفاقيات دولية. وتشمل اتفاقيات المنظمة (13) اتفاقـية مفصـلة تـتعلق بـتجارة السـلع، بالإضافة إلى اتفاقيات حول مواضيع خاصة وتصـريحات وقرارات وزارية، واتفاقيات خاصة بالزراعة والنسيج والملابس، وأخرى تشمل خدمـات المصارف والاتصالات والتصاميم وبراءات الاختراع والتأليف، كما تشمل المشتريات الحكومـية، والمواصـفات الصناعية، وتعليمات الأغذية، وحقوق الملكية الفكرية، وتشمل أيضا اتفاقية منع الإغراق واتفاقية قواعد المنشأ (عوض، 1995).

وتقـوم منظمة التجارة العالمية على أربعة قواعد رئيسية تتمثل في (نعيمات والبخيت، 2005):

- عـدم التميـيز فـي المعاملـة بين دولة وأخرى بالنسبة للرسوم على الصادرات والمستوردات والرسوم الجمركية، ورسوم رخص التصدير والاستيراد.
- عدم التمييز في التعامل مع السلع المحلية والمستوردة فيما يتعلق بالضرائب المحلية والاشـتراطات والقـيود الفنية الأخرى، أي تعامل السلعة المستوردة كمنتج محلي بالنسبة لضريبة المبيعات وغيرها.
- ومن القواعد أيضا أن حماية الصناعة بالتعريفة الجمركية يعتبر أمراً مقبولاً ولكن بأقل المستويات.

- وأخيراً، الالتزام بتخفيض التعرفة الجمركية إلى الحدود الدنيا الممكنة بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية، وإزالة العوائق الأخرى، وذلك ضمن جداول متفق عليها، وعدم اللجوء لتقييد المستوردات بحصص.

ومن الجدير ذكره أن الاتفاقية تمنع أي دعم يشوه عملية المنافسة، ومنها الدعم الممكن تقديمه للصادرات والذي قد يسبب آثاراً سلبية على تجارة دول أخرى، ولكن رغم ذلك فإنه توجد بعض المجالات التي يكون الدعم فيها مسموحاً، وذلك في حالات معينة مثل دعم صناعة تعرضت لأضرار جسيمة، وتقديم بعض أنواع من الدعم الحكومي للصناعات الصغيرة والمتوسطة، ودعم نشاطات البحث والتطوير والبيئة، ومساعدة الصناعات في المناطق المتخلفة نسبياً (وزارة الصناعة والتجارة، 2005).

إن عمليات تحرير التجارة والاستثمار جعلت الأسواق اكثر انفتاحاً على بعضها البعض في مواجهة منافسة خارجية وداخلية حقيقية، الأمر الذي شكل منعطفاً هاماً نحو التحول إلى الفكرة التي تركز على صياغة السياسات التي تؤكد علي زيادة القدرة التنافسية للصناعات، وبالتالي تحقيق الميزة التنافسية من خلال نقل المعرفة واستغلال الميزات التكنولوجية؛ لتقليل تكاليف الإنتاج وزيادة الجودة. ومن هنا تحتم على الحكومات أن تعطي اهتماماً متزايداً لعملية صياغة سياسات صناعية على المستوى الكلي والجزئي والتي تتمثل بسياسة تحرير التجارة والاستثمار، وسياسة التقدم العلمي والتكنولوجي وسياسة الجودة، وسياسة تنمية الموارد البشرية، وأهمها على الإطلاق سياسة دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة (المحروق ومقابلة، 2006).

وفي إطار سعي بعض الدول إلى تطوير صناعاتها الناشئة والتخصص بالسلع الأولية. أصبح الجدل يدور حول سياسات إحلال المستوردات مقابل سياسة تشجيع الصادرات، مقابل تقييد التجارة. وبالرغم من هذا الجدل، يمكن القول أن هناك عوده إلى أصول نظريات التجارة

الخارجية، وتطبيق مبدأ حرية التجارة. والأمثلة على الدول التي اختطت تحرير التجارة منهجاً لها كثيرة، ففي السبعينيات من القرن الماضي، بدأت بعض دول أمريكا اللاتينية بتحرير تجارتها، وتعد تشيلي البلد الرائد بين هذه الدول، بالإضافة إلى الأرجنتين والأرغواي. تلا ذلك خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي تزايد عدد الدول النامية والأقل نمواً التي تسعى لتحرير تجارتها. حيث عملت على تحقيق ذلك من خلال الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وكذلك من خلال إبرام اتفاقيات تكتلات اقتصادية كالاتحادات الجمركية أو الأسواق المشتركة أو اتفاقيات التعاون والذي اتسع نطاقه في العقد الأخير من القرن المنصرم (عوض، 1995). وقد كانت المغرب من ابرز الدول العربية التي تبنت سياسة تحرير تجارتها منذ العام (1984). وأخذت بعض الدول العربية تباعاً بتحرير تجارتها. ومن ابرز هذه الدول مصر، اليمن، تونس، والأردن. حيث أن الأردن – محور دراستنا– يستمد سياسة تجارته الخارجية في إطارها العام من فلسفة الانفتاح الاقتصادي على العالم، والإيجابية في التعامل مع الشركاء التجاريين، بشكل يقوم على أساس التكافؤ وتحقيق المصالح المشتركة. وقد خطى الأردن شوطاً واسعاً على طريق تحرير التجارة، إلى جانب تعزيز آليات السوق، وتشجيع روح المبادرة الفردية والإنجاز. والذي ساهم في تفعيل دور القطاع الخاص في قيادة دفة الفعاليات الاقتصادية، وتعميق مناخ الحرية الاقتصادية، وخلق بيئة استثمارية عصرية مناسبة للاستثمار والإنتاج (هنداوي، 2003).

وأصبح الأردن من ابرز دول المنطقة العربية في تجربة الانفتاح الاقتصادي. حيث أنه يعتبر نموذجاً في السياسة الاقتصادية والتجارية واستطاع التغلب على محدودية موارده وإمكانيته المادية والطبيعية. حيث استطاع أن يعزز من علاقاته الاقتصادية والتجارية مع الدول العربية الشقيقة والأجنبية الصديقة من خلال اتفاقية اتفاقية منطقة التجارة الحرة

العربية الكبرى (GAFTA) (Greater Arab Free Trade Area)، وعدداً من اتفاقيات التجارة الحرة على المستوى الثنائي مع الدول العربية، وكذلك الدخول في اتفاق للشراكة مع الاتحـاد الأوروبي، وإبرام اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن أنجز بكفـاءة انضـمامه لمـنظمة التجارة العالمية (WTO). وتم ذلك جنباً إلى جنب مع توقيعه اتفاقـية مـنطقة الـتجارة الحرة بين الأردن ورابطة دول اتفاقية التجارة الحرة الأوروبية (EFTA) (European Free Trade Association) وسنغافورة[1].

5-2 آلية عملية تحرير التجارة

سبق وتم التطرق إلى أن نظريات التجارة المختلفة –نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث (Adam Smith) ونظرية هكشر– اولين (Heckscher-Ohlin Theory). والتي تدافع عن عملـية تحريـر التجارة الدولية، وتبين أهمية ذلك في رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية للبلدان المشـاركة بالتـبادل التجاري. وكل ذلك ناجم عن التخصص النسبي لعناصر الإنتاج في سلعة معينة دون حاجة الدولة إلى إنتاج جميع السلع مما يترتب عليه تكاليف عالية أحياناً. وبناءً عليه فـإن جميع هذه الآراء تؤيد عدم فرض أي قيود تحد من تدفق السلع والبضائع بين البلدان؛ لأن ذلك يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، والذي بدوره ينعكس على مستوى الرفاهية المنشودة من التبادل التجاري الدولي.

وعلـى الـرغم من تلك الآراء المؤيدة، إلا أننا نجد هناك آراء معارضة أو بلدان تقوم بتطبيق سياسات وإجراءات من شأنها الحد من التبادل التجاري الدولي، وبالتالي الحد من عملية تحريـر تجارتهـا. ومن الجدير بالذكر أن أدوات السياسة التجارية تطبق في كثير من البلدان

[1] تم تناول وتفصيل هذه البيانات لاحقاً.

وبنسب مختلفة للحد من عملية تحرير التجارة. ولدى تطبيق هذه السياسات فإن الدول تتوخى تحقيق أهداف معينه من وراء ذلك. وفيما يلي نعرض أهمها (السامرائي، 2002):

- حماية الصناعة الوطنية الناشئة

هذه الغاية تمثل أكثر الغايات أهمية في الدول النامية على الرغم أنها نشأت في الدول الصناعية المتقدمة. حيث دعا لها الأمريكي الكسندر هالتون (Al- Ascender Helton) عام (1791) والألماني فرد بليبست (Fred Blebbest) (1841)؛ وذلك لمواجهة الصناعات البريطانية المتطورة مقارنة بصناعة بلدانهم، وتتضمن هذه الغاية أن المنتجين المحلين (الصناعات الناشئة) لا تستطيع المنافسة مع المنشآت الأجنبية المتطورة كونها حديثة العهد، وهي تواجه تكاليف عالية تكون الصناعات القائمة قديما قد استوعبتها.

- زيادة الإيرادات الحكومية

لا يخفى على أحد أهمية التحصيلات النقدية التي تتم من خلال فرض ضرائب جمركية على الاستيراد أو التصدير؛ وذلك لتأمين النفقات الحكومية على الدفاع والتعليم والرعاية الصحية وغيرها. وتعتبر هذه الوسيلة من اسهل وسائل الجباية وانخفاض تكاليفها مقارنة بارتفاع الحصيلة المتأتية من خلالها.

- معالجة العجز في الميزان التجاري

إن معظم الدول النامية وخاصة غير النفطية يعاني ميزانها التجاري من العجز؛ وهذا يعني أن مستوردات الدولة اكبر من صادراتها؛ أي أن هذه الدولة التي تعاني من العجز في ميزانها التجاري تستهلك سلع وبضائع منتجة خارج الدولة اكبر من استهلاك الأجانب للسلع المنتجة داخل هذه الدولة.

وبناءً على تحقيق الأهداف والغايات السابقة من السياسة التجارية، تقوم الدولة بتطبيق بعض من أدوات السياسة التجارية والمتمثلة بالقيود الكمية المباشرة، والتي يندرج تحتها نظام رخص الاستيراد والتصدير والحصص، وكذلك التعرفة الجمركية، والضرائب المفروضة على الصادرات. ومن أدوات السياسة التجارية الأخرى فرض الرقابة على الصرف الأجنبي، والسيطرة على قيمة العملة (Banga, 2005).

وبناءً على ما سبق، فإن آلية عملية تحرير التجارة تتطلب قيام الدولة بالحد أو التخلص من الأدوات السياسة التجارية سالفة الذكر. وفي هذا الجانب يجب التطرق إلى العناصر الأساسية لعملية تحرير التجارة.

2-6 عناصر عملية تحرير التجارة

من المعلوم أن إتمام عملية تحرير التجارة الناجحة تتطلب تصميماً ملائماً من حيث تحديد إجراءات أو توفير جملة من العناصر لتحرير التجارة. وهذه الإجراءات والعناصر تختلف من دولة إلى أخرى. إلا أن هناك عناصر مشتركة بين الدول في هذا المجال. وعليه يمكن تجزئتها إلى نوعين من الإصلاحات: نوع يتعلق بالإصلاحات الجمركية وغير الجمركية، والنوع الآخر يرتبط بقيمة العملة (Ebrill, *et al*, 1999).

أ- العناصر (الإصلاحات) غير الجمركية والجمركية

وهي تلك العناصر أو الإصلاحات المرتبطة بالقيود المفروضة على الكميات، والتعرفة الجمركية، والضرائب المفروضة على الصادرات. وفيما يلي ترتيب هذه العناصر والإجراءات (الإصلاحات) حسب أهميتها وأولويتها في التنفيذ (Ebrill, *et al*, 1999):

- **إصلاح القيود الكمية**

تـأخذ القيود الكمية أشكالاً مختلفة: منها فرض رُخص الاستيراد أو التصدير، وتطبيق نظام الحصص. ويقصد بنظام الحصص: قيام الدولة بتحديد كميات الاستيراد للمستوردين (كوتا الكميـات). وعليه إذا أرادت الدولة القيام بتحرير تجارتها، يجب عليها أن تحد من تدخلها في منح رخص الاستيراد والتصدير، وكذلك تحديد كميات الاستيراد.

- **إصلاح التعرفة الجمركية**

وإذا أرادت الدولة القيام بتحرير تجارتها، لابد من أن تقوم بعدة إجراءات تتعلق بإصلاح التعرفة الجمركية، وتتضمن هذه الإجراءات ما يلي (الكساسبه، 2001):

- تخفيض مستوى التعرفة الجمركية.
- تخفـيض تشتت التعرفة الجمركية: أي تخفيض متوسط معدل الحماية الفعال، والذي هو عبارة عن نسبة التغير في القيمة المضافة الناتج عن النظام الجمركي.
- إلغـاء الإسـتثناءات مـن التعرفة الجمركية: الأمر الذي يؤدي إلى اتساع القاعدة الضريبية، والذي يصب في النهاية بزيادة الإيرادات الحكومية.

- **تخفيض أو إلغاء الضرائب على الصادرات**

ومـن ناحـيةً أخـرى، إذا أرادت الدولة القيام بتحرير تجارتها، لابد من أن تقوم بعدة إجـراءات تتعلق بالضرائب المفروضة على الصادرات. ويفرض هذا النوع من الضرائب عادة علـى السـلع الأولـية المهمة والتي يتم تصديرها من قبل عدد محدود من الدول. وهناك عدة مبررات لفرض هذا النوع من الضرائب منها (Ebrill, *et al*, 1999):

أ- استخدامها كبديل عن ضريبة الدخل؛ سيما القطاعات التي يصعب فرض ضرائب عليها كالقطاع الزراعي مثلاً.

ب- تـدر مكاسـب جـيدة وبصوره غير متوقعة في ضوء تغير الأسعار الدولية على هذه السلع.

ب- العناصر (الإصلاحات) ذات العلاقة بقيمة العملة

تعتـبر عملية تخفيض قيمة العملة المحلية؛ نتيجة تخفيض سعر الصرف كمكون أساسي في عملية تحرير التجارة الوصفة القياسية (The Standard Prescription) للدولة التي تعمد إلى زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي؛ وذلك من أجل إلغاء الآثار العكسية على ميزان المدفوعات التي قد تنجم عن تحرير المستوردات. ولكن هذه الوصفة تتعارض مع آلية إدارة سعر الصرف لكـبح التضـخم من خلال برامج التصحيح الاقتصادي؛ ذلك أن هذه الآلية تتطلب تثبيت سعر الصـرف للمسـاعدة على بقاء التوقعات لدى القطاع الخاص بشأن التضخم منخفضة وبالتالي تشـجيع عملية الاستثمار (Krueger, 1980). وعلى هذا الأساس، اختار معظم صناع القرار السياسي في الدول النامية البقاء على سعر صرف ثابت. والنتيجة بالطبع هي ارتفاع قيمة العملة المحلـية، والذي زاد من عجز ميزان المدفوعات، وبالتالي خفض توافر الصرف الأجنبي فيها، ممـا شـجع هـذه الـدول علـى فـرض المـزيد مـن القـيود علـى الاسـتيراد (الخامري، 2000).

وعلـيه، إذا أرادت الدولة القيام بتحرير تجارتها، لابد من أن تقوم بعدة إجراءات تتعلق بسعر صرف عملاتها، وبشكل يسمح لسعر صرف عملاتها بالتقلب والمرونة في ضوء معطيات التـبادل التجاري (Ledrman and Maloney, 2003). ولتجنب التعارض بين سياسة سعر الصـرف فـي ظـل تحرير التجارة وبرامج الإصلاح الاقتصادي، من الأفضل البدء بإصلاح القطـاع المالـي وإيجاد مصادر بديلة للإيرادات، وتخفيض عجز الموازنات العامة والتضخم،

وذلك قبل أن يتم البدء بعملية تحرير التجارة والتي تتطلب تخفيض قيمة العملة المحلية (Ebrill, *et al*, 1999).

2-6 مقاييس عملية تحرير التجارة

إن معظم الدراسات التي تهتم بتحرير التجارة، تواجه صعوبة في قياسها. لذلك نجد عدة مقاييس مستخدمة في هذا المجال؛ وتختلف تباعاً لهدف وغرض الدراسة. وفيما يلي نستعرض أهم هذه المقاييس المستخدمة:

- معدلات الحماية الفعالة:

وتقيس مدى الحماية على القيمة المضافة التي يتمتع بها قطاع أو نشاط اقتصادي معين ويتم حسابه حسب الصيغة التالية (الخامري، 2000):

معدل الحماية الفعال= (القيمة المضافة المحلية - القيمة المضافة العالمية)/القيمة المضافة العالمية.

وبناء على الصيغة السابقة يحتاج حساب هذا المعدل إلى كم هائل من المعلومات.

- مؤشر درجة التحيز مقابل الصادرات:

ولقد تم استخدام هذا المؤشر من قبل الباحث كرجر (Krueger, 1980) ويعرف هذا المؤشر على أنه "نسبة سعر الصرف الفعال المدفوع من قبل المستوردين إلى سعر الصرف الفعال الذي يحصل عليه المصدرون". فإذا تجاوزت هذه النسبة الواحد صحيح، فيعني ذلك أن النظام التجاري متحيز ضد الصادرات، وهذا المؤشر كالسابق يحتاج إلى كم كبير من البيانات والتحليل.

- **مؤشر الانفتاحية:**

ومــن الباحثيــن الذيــن استخدموا هذا المؤشر كل من ساشس وورنر (Sachs and Warner, 1995)، وطــبقاً لهذا المؤشر فإنه يمكن الحكم على الدولة بأنها مغلقة تجارياً، إذا ما توفر على الأقل أحد الخصائص التالية:

- تغطي القيود غير الجمركية (40%) على الأقل من حجم التجارة.
- متوسط التعرفة الجمركية يعادل (40%) على الأقل من حجم التجارة.
- سعر الصرف في السوق السوداء أقل بنسبة (20%) على الأقل بالمقارنة بسعره الرسمي.
- احتكار الدولة للصادرات الرئيسية.

وعليه فإنه يمكن القول بأن الاقتصاد المفتوح هو الاقتصاد الذي لا تنطبق عليه أو لا يتصف بالصفات السابقة.

- **الرقم القياسي لتحرير التجارة:**

وتــم اســتخدم هذا المؤشر من قبل ببجريس (Papageorgiu, *et al*, 1991). وقسم الباحــثون هــذا المؤشــر إلى عشرين درجة بناءً على بيانات السياسة التجارية وسياسة سعر الصــرف. وبــناءً على درجات هذا المؤشر، فإن الرقم واحد يعني تدخل عالي للدولة؛ أي أن الــنظام التجاري لها مقيد، وعلى النقيض من ذلك، عندما تكون قيمة هذا المؤشر عشرين، فإن ذلــك يعني أن النظام التجاري محرراً بشكل كامل ولا وجود لتدخل الدولة. والأرقام الأخرى تعكس مستويات متباينة من درجة التحرر التجاري للدولة.

أمــا الــرقم القياسي لتحرير التجارة والذي استخدمه البنك الدولي عام (1983) ، فإنه يحتوي على ثلاثة مقاييس، وهي (الخامري، 2000):

أ. نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي.

ب. نسبة إيرادات التعريفة الجمركية إلى إجمالي الإيرادات الحكومية.

ج. متوسط علاوة سعر الصرف.

- **مقياس الكثافة التجارية:**

ويعتبر هذا المقياس هو الأكثر شيوعاً في معظم دراسات السلاسل الزمنية، نظراً لتوافر بياناتها وهي الصادرات والمستوردات. ويمكن حساب هذا المقياس من خلال المعادلة التالية (أبو ليلى، 2004):

الكثافة التجارية= (المستوردات + الصادرات)/الناتج المحلي الإجمالي X 100%.

- **نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الإنتاج الصناعي:**

ويرتكــز هذا المقياس على فكرة أن الانفتاح الاقتصادي هو متطلب سابق لتغلغل السلع المصــنعة في الأسواق العالمية (Kohpaiboon, 2003). أي أن النجاح في زيادة الصادرات الصناعية يحدث عندما تكون السياسات التجارية محايدة وتسمح لآلية السوق بالعمل حتى تعكس الميزة النسبية للدولة.

ومع أن هناك العديد من مقاييس الانفتاح الاقتصادي (أنظر (Das, 2002)). إلا أن هذه الدراسة ستقوم باستخدام مقياس نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الإنتاج الصناعي لقياس درجــة الانفــتاح الاقتصادي للقطاع الصناعي في الأردن، وذلك لسببين: السبب الأول أن هذا المقــياس يستثني النشاطات الاقتصادية غير التجارية (الإنشاءات والخدمات) التي يؤدي إدخالها إلــى تقلــيل نسبة الانفتاح الاقتصادي (Kohpaiboon, 2003). وكذلك بسبب توافر البيانات

لضـــرورية لحســـابه هـــذا المقياس، ولكونه كافي لتحقيق هدف هذه الدراسة والتي ترتكز على القطاع الصناعي الأردني بشكل خاص.

الفصل الثالث

واقع التجارة الخارجية والقطاع الصناعي في الأردن في ظل تحرير التجارة

الفصل الثالث

واقع التجارة الخارجية والقطاع الصناعي في ظل عملية تحرير التجارة في الأردن

المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية في الأردن في ظل عملية تحرير التجارة

3-1 مقدمة

يعـد الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي بكافة أبعاده أحد أبرز مرتكزات السياسة الاقتصادية العامة للدولة الأردنية في المرحلة الراهنة، وهذا المرتكز المحوري سيجعل الاقتصاد الأردنـي جزءاً من الاقتصاد العالمي بكل ما يوفره ذلك من امتيازات وما يمليه من استحقاقات، وسـينقله من مرحلة سابقة اتسمت بالحماية والدعم الحكومي والاعتماد على الميزة النسبية إلى مـرحلة حالـية قائمـة على التحرر الاقتصادي ورفع الإنتاجية والميزة التنافسية المستندة على مـبادرات القطـاع الخاص. فضمن رؤية استراتيجية بعيدة المدى للتكامل مع الاقتصاد العالمي ولـلتعامل مع عقبة ضيق السوق المحلية، وبغية تحسين مقدرة الشركات المحلية على النفاذ إلى الأسـواق الدولية وجذب الاستثمار الأجنبي، تبنت الحكومة الأردنية منذ عام (1989) برنامجاً طموحاً لإصلاح نظام التجارة وتحرير الاستثمار الأجنبي المباشر وحركة رأس المال عموماً مع العالم الخارجي (البنك المركزي، عدد خاص، 2004).

وقـد تضـمن الـبرنامج المذكـور، والذي يشكل جزءاً متكاملاً من برنامج التصحيح الاقتصـادي، خطـوات مهمة لتحرير التجارة الخارجية توجت بالانضمام إلى ترتيبات تجارية دولية وإقليمية وثنائية (وزارة التخطيط ، 2005)، ومن أبرز هذه الترتيبات:

- اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية المتوسطية.

• اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأردنية–الأمريكية.

• اتفاقــية إقامــة المــناطق الصــناعية المؤهلة (Qualifying Industrial Zones) (QIZs).

• اتفاقــية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (Greater Arab Free Trade Area) (GAFTA).

• اتفاقــية منطقة التجارة الحرة بين الأردن ورابطة دول اتفاقية التجارة الحرة الأوروبية (European Free Trade Association) (EFTA).

• اتفاقية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WOT).

• اتفاقية تحرير التجارة بين الأردن و سنغافورة.

والســمة المشــتركة في هذه الاتفاقيات تتمثل في سعيها لتخفيض الرسوم الجمركية إلى حدها الأدنى (ضمن اتفاقية منظمة التجارة العالمية). أو إلغائها كلياً (ضمن الاتفاقيات الأخرى). كمــا أنها تتجاوز ذلك لتطال قضايا متنوعة كتحرير قطاع الخدمات وحركة رأس المال وحماية الملكية الفكرية والحفاظ على البيئة وحقوق العمال، وكذلك احترام حقوق الإنسان. وفي الواقع، وبحكم التوقيع على هذه الاتفاقيات، التزم الأردن بتطبيق منظومة من مواصفات الانضمام، حيث انضم الأردن إلى اتفاقية تكنولوجيا المعلومات، وحصل على فترة انتقالية مدتها خمس سنوات، يقــوم بعدها بتخفيض الجمارك على (223) بنداً جمركياً من منتجات تكنولوجيا المعلومات عام (2003) وعلــى (20) بــند عام (2005). كذلك انضم الأردن إلى ثلاث مبادرات قطاعية من أصــل (13) مــبادرة قطاعية، وهي اتفاقيات المعدات الطبية واتفاقية الآلات الزراعية والمواد الكــيماوية والتــي سيتم إزالة الرسوم الجمركية على منتجاتها وقت دخول حيز التنفيذ (وزارة التخطيط، 2007).

وحرصاً من المفاوض الأردني على حقوق المزارعين والحفاظ على الصحة العامة، فقد تـم الإبقاء على سقوف جمركية مرتفعة على بعض السلع كمنتجات التبغ والمشروبات الكحولية (تـزيد عـن 150%) وعلـى بعـض المستوردات الزراعية خلال مواسمها المحلية (وزارة التخطيط، 2007).

3-2 الاتفاقيات التجارية في الأردن في إطار عملية تحرير التجارة

تـم تحريـر معظم القطاعات الخدمية في الأردن، حيث تم تحرير (11) قطاعاً خدمياً رئيسـاً تتضـمن (109) قطاعـات فرعـية (من أصل 155 قطاعاً). إلا أنه أبقي على بعض القطاعـات الحساسـة دون الوصـول إلى مرحلة التحرير الكامل كقطاع تجارة التجزئة والذي استمر السماح للأجانب باستثمار ما نسبته (50%)فيه؛ وذلك للحفاظ على مصالح التجار الصغار وعدم المساس بمصادر دخلهم (غرفة صناعة الأردن، 2006).

وبهـدف تشـجيع الاسـتثمار الأجنبي المباشر، تم السماح بملكية (100%) للمستثمر الأجنبـي فـي معظـم القطاعـات الخدمية كخدمات الحاسوب والخدمات السياحية والخدمات المصرفية والمالية وخدمات البحث والتطوير في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانيات.

أمـا فـيما يـتعلق بالقطـاع المصرفي والمالي، الذي يرتبط بشكل مباشر بمهام البنك المركـزي، فإدراكاً لأهمية تعزيز المنافسة وتطوير العمل المصرفي والاستفادة من المبتكرات الجديدة على صعيد الأدوات المصرفية، تم السماح بملكية (100%) للمستثمر الأجنبي واشتراط أن تكـون الاسـتثمارات بهـدف تأسيس البنوك وشركات الخدمات المالية على هيئة شركات مساهمة عامة، كذلك تم السماح للفروع والشركات التابعة للبنوك الأجنبية بتأسيس وجود تجاري لها في الأردن. وبهدف ضمان استمرار البنك المركزي في التحكم في سياسته النقدية، وتعزيز

سلامة الجهاز المصرفي، تم حصر قبول الودائع من الجمهور وتقديم خدمات الضمان والسمسرة المالية بالبنوك فقط (غرفة صناعة الأردن، 2006).

وسـيترتب على هذه الاتفاقيات التجارية منافع النفاذ إلى الأسواق الأمريكية والأوروبية والعربـية، والتـي ستتناسـب طردياً مع تحسن القدرة التنافسية والتصديرية للشركات المحلية، علاوة على مكاسب جذب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا وتعزيز التنافس المحلي (البدور، 1984).

فـي المقـابل، تعمل هذه الاتفاقيات عموماً على تقييد إمكانيات التدخل الحكومي لدعم المنـتج المحلـي بطـريقة أو بأخرى، الأمر الذي يمكن أن يعرض الإنتاج المحلي إلى منافسة مباشـرة وقويـة فـي صناعات معينة. ولكن عملية الانفتاح والمنافسة الدولية ليست مطلقة بل تحكمهـا ضـوابط لحمايـة المصالح الوطنية للمملكة؛ إذ تتضمن تلك الاتفاقيات أحكاماً لحماية ميزان المدفوعات الأردني تجاه أية صعوبات حادة واستثنائية، علاوة على تدابير وقائية لحماية الإنـتاج الوطني من المنافسة غير العادلة، ويشمل ذلك المستوردات الإغراقية أو المدعومة في بلـد المنشـأ. كمـا عمدت الحكومة إلى حماية الاستثمار المحلي في أنشطة وطنية محددة لها اعتـبارات خاصـة (كتجارة التجزئة والجملة، والخدمات الهندسية، وخدمات النقل الجوي) من خـلال تقيـيد نسـبة الملكية الأجنبية بسقف لا يتجاوز (50%) من رأسمال المشروع في هذه الأنشطة (الكساسبة، 2001).

وقـد تطلـب عقـد الاتفاقـيات المذكورة، تبني المملكة لإصلاحات تشريعية وتنظيمية ومؤسسـية واسـعة في مختلف القطاعات فعلى سبيل المثال، فإن النفاذ إلى الأسواق الخارجية وجـذب الاستثمارات الأجنبية يقتضيان ضمان قابلية تحويل الأموال لغايات المعاملات الجارية والرأسـمالية، وهو الإجراء الذي تبناه البنك المركزي الأردني في تموز (1997) معلناً القابلية

التامة لتحويل الدينار (Full Convertibility). وعلى الصعيد التشريعي، أقرت الحكومة حزمة من القوانين المنسجمة مع الاتفاقيات التجارية الموقعة، وذلك بهدف حماية حقوق الملكية الفكرية (كقانون براءات الاختراع، وقانون المؤشرات الجغرافية، وقانون الأسرار التجارية والمنافسة غير المشروع)، وكذلك تنظيم التجارة الدولية والمحلية (كقوانين حماية الإنتاج الوطني والاستيراد والتصدير، والمنافسة، والتجارة الإلكترونية). ولأن تحرير التجارة يؤدي إلى تخفيض جوهري في إيرادات الدولة من الرسوم الجمركية، أقرت الحكومة قانون الضريبة العامة على المبيعات وتعديلاته؛ لتعوض النقص الحاصل في موارد الخزينة العامة، كما قامت الحكومة بإحداث تعديلات على قائمة طويلة من القوانين الأخرى لتنسجم مع الالتزامات الدولية، تضم قوانين تشجيع الاستثمار والشركات والبنوك والجمارك (غرفة صناعة الأردن، 2006).

وفيما يلي استعراض لأبرز الاتفاقيات الرئيسية الموقعة من قبل الأردن (نعيمات والبخيت، 2005؛ غرفة صناعة الأردن، 2006):

1- اتفاقيات الشراكة الأردنية الأوروبية المتوسطيه:

نظراً للعلاقات الاقتصادية والتاريخية المميزة بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية علاوة على القرب الجغرافي، سعى الاتحاد الأوروبي لإقامة علاقات اقتصادية واجتماعية وسياسية متوازنة مع جيرانه عبر المتوسط؛ بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، وتضييق الهوة بين اقتصاديات الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط، حيث تم توقيع اتفاقيات شراكة بين الاتحاد الأوروبي وعدد من هذه الدول؛ بهدف إنشاء منطقة تجارة حرة مع حلول عام (2010)، انطلاقاً من بيان برشلونة الذي حدد أسس التعاون والشراكة تلك.

وقع الأردن اتفاقية للشراكة مع الاتحاد الأوروبي في تشرين الثاني من عام (1997) لتحل بذلك محل اتفاقية التعاون المشترك الموقعة مع الاتحاد الأوروبي عام (1977)، ودخلت

الاتفاقـية حـيز التنفـيذ فـي أيار عام (2002)، مشكلة خطوة متقدمة في تطور العلاقات بين الطرفين، وتشجيع المزيد من الاستثمار الأوروبي المباشر في الأردن، وتسهيل نقل التكنولوجيا، والدخـول الحـر للصـادرات الأردنية إلى السوق الأوروبية، وموائمة المعايير الأردنية للسلع المصدرة مع معايير الاتحاد الأوروبي؛ مما سيؤدي بالتالي إلى رفع جودة المنتجات الأردنية.

وتتمثل التزامات الأردن بموجب الاتفاقية بشكل رئيسي، في تخفيض الرسوم الجمركية على المستوردات الصناعية من الاتحاد الأوروبي خلال مرحلة انتقالية تمتد إلى (12) عاماً منذ دخـول الاتفاقية حيز التنفيذ أي بحلول عام (2014)، وإعفاء الصادرات الصناعية الأردنية إلى الاتحـاد الأوروبي من الرسوم الجمركية أو أي رسوم أخرى فور دخول الاتفاقية حيز التنفيذ. بالإضـافة إلـى تحرير تجارة الخدمات بما يتوافق والتزامات الطرفين في إطار اتفاقية الجات (GATT)، وخاصـة في مجالات النقل والسياحة والطاقة والاتصالات، وتسهيل حرية تأسيس الشركات في الأردن والاتحاد الأوروبي على حد سواء.

أمـا علـى صـعيد السـلع الزراعية، فلم تمنح الاتفاقية مستوردات الأردن من السلع الزراعـية الأوروبية أي إعفاءات في الوقت الحاضر، وسمح بإدخال بعض السلع الأردنية إلى الأسـواق الأوروبية معفاة من الضرائب الجمركية وبدون حصص جمركية أو محددات زمنية. بينما خضع البعض الآخر لجدول زمني ولمحددات كمية.

أما فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية والصناعية، فقد منح الأردن عند التفاوض فترات سـماح مختلفة لمراجعة وإعادة صياغة قوانين الملكية الفكرية المقبولة عالمياً، فقد حصل على فـترة سماح مدتها (7) سنوات فيما يخص تطبيق معاهدة التعاون حول حقوق الاختراع، وفترة سماح مدتها (3) سنوات لحماية حقوق الملكية الفكرية في قطاع الأدوية والكيماويات، كما طلب من الأردن التوقيع على المعاهدات المتعلقة بحقوق الملكية كاتفاقية بيرن ومعاهدة روما وغيرها.

أمـا فـيما يـتعلق بالمدفوعات وحركة راس المال والاحتكارات الحكومية، فقد التزم الطـرفان بعـدم فـرض أي قيود على حركة رأس المال بما يتفق وأحكام اتفاقية صندوق النقد الدولي بهذا الخصوص. وكذلك عدم فرض أي قيود على حركة أو تحويل رأس المال والأرباح لأغراض الاستثمار المباشر بين الطرفين. مع العلم بأن الأردن أوفى بهذه الشروط قبل التوقيع علـى اتفاقـية الشراكة. واتفق الطرفان على إمكانية فرض قيود محدودة ومؤقتة إذا ما واجهت سياسـة أسـعار الصـرف أو السياسة النقدية أو ميزان المدفوعات مصاعب خطرة. كما تعهد الطرفان بالتخفيف التدريجي للاحتكارات الحكومية وتنظيم إجراءات المنافسة.

إن مـن شأن تخفيض الرسوم الجمركية على المستوردات من الاتحاد الأوروبي إحداث انخفـاض كبـير فـي الإيرادات المحلية من الجمارك المتحصلة لخزينة الدولة. ولكبح جماح التأثيرات السلبية لمثل هذا الانخفاض وسعياً لمنح الصناعات الوطنية وقتاً كافياً لتكييف نفسها مع آثار تخفيف الحماية، فقد نجح المفاوض الأردني في الحصول على بعض الامتيازات التي يمكن أن تسـاعد فـي تخفـيف تلـك الآثـار مـنها: الاتفـاق علـى وجـود قائمـة سـالبة (Negative List) بالمستوردات الصناعية غير الخاضعة للتخفيض، وإعفاء عدد من السلع من التخفـيض كالسـجائر والسـيارات المستعملة ومعجون البندورة والملابس المستعملة والأثاث والأحذيـة، وإعطـاء الأردن الحـق باتخاذ إجراءات استثنائية مؤقتة على شكل زيادة أو إعادة فـرض رسـوم جمركـية لحماية الصناعات الناشئة أو بعض القطاعات التي قد تواجه متاعب خطرة. بالإضافة إلى توفير الاتحاد الأوروبي لمساعدات فنية ومالية للصناعات الأردنية لتحسين قدرتها على التصدير والمنافسة في الأسواق الأوروبية.

ويقـدم الاتحـاد الأوروبـي لـلأردن بـرنامج مـيدا (Mennonite Economics Development Association) (MEDA)، ويتضـمن هذا البرنامج تقديم القروض والمنح

على حد سواء، ويهدف لمساعدة الأردن على تجاوز الآثار المترتبة على تطبيق اتفاقية الشراكة، وقد حصل الأردن خلال الفترة (1996 – 2000) على منح تقدر بحوالي (269) مليون يورو، وعلـــى قروض من بنك الاستثمار الأوروبي بقيمة (283) مليون يورو، كما تم تخصيص مبلغ (40) ملـــيون يـــورو فـــي إطـــار بـــرنامج إجـــادة (Euro-Jordanian Action for the Development Enterprise (EJADA)، لدعـــم الصـــناعات الصـــغيرة والمتوسطة في الأردن، عـــلاوة علـــى ذلك استفاد الأردن من مساعدات تقدر بنحو (142) مليون يورو للفترة (2002–2004) (وزارة الصناعة والتجارة، 2006).

2- اتفاقية التجارة الحرة الأردنية الأميركية

تحتل الولايات المتحدة موقع الصدارة بين الدول الصديقة التي ساهمت وتساهم في تقديم المساعدات للأردن، ودعم جهوده التصحيحية، ومن خلال وكالة الإنماء الأميركية وبرنامج أمير (Achievement of Market-Friendly Initiatives and Results Program) (AMIR). إضـــافة إلـــى أوجـــه التعاون التي تغطي شتى المجالات. وتتويجاً لمسيرة التعاون الطويلـــة بيـــن البلديـــن تلك، تم التوقيع على اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية بـــتاريخ 2000/10/24 ودخلت حيز التنفيذ في 2001/12/17. لتصبح الأردن بذلك رابع دولة على المستوى العالمي وأول دولة عربية تدخل في مثل هذه الاتفاقيات، وتساهم هذه الاتفاقية في زيـــادة انفـــتاح الأردن على العالم الخارجي، وتجعل من الأردن مصدر جذب للاستثمارات من مختلف دول العالم الراغبة إلى الوصول إلى أسواق الولايات المتحدة التي تعد أكبر أسواق العالم من حيث تعداد السكان والقوة الشرائية.

تقـــع الاتفاقـــية فـــي (19) مادة، بحيث تتناول مجالات التجارة في السلع والتجارة في الخدمـــات وحقوق الملكية الفكرية. كما أنها تتناول لأول مرة، مواضيع البيئة والعمالة والتجارة

الإلكترونـــية، وهو ما لم تركز عليه الاتفاقيات الأخرى وتتخلص مواد الاتفاقية بما يلي (وزارة الصناعة والتجارة، 2006):

- فـــي إطـــار إزالـــة التعرفة الجمركية، سيتم إزالة كافة الرسوم الجمركية على التجارة بين الطرفين بشكل تدريجي على مدى (10) سنوات تنتهي عام (2010). وعلى السلع الأردنية أن تحقق شرط قواعد المنشأ، والمتمثل بضرورة أن تشكل المواد الخام ما نسبته (35%) من المنتج المحلـــي (ويمكن اعتبار المواد الخام ذات المنشأ الأمريكي ضمن المحتوى المحلي بحد أقصى نسبته (15%)). وهي بالمناسبة أكثر تشدداً من قواعد المنشأ المعتمدة مع الاتحاد الأوروبي.
- فـــي مجـــال الخدمات، اعتمدت الاتفاقية مبادئ وأحكام اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن تجـــارة الخدمـــات. وذلـــك على أساس الالتزامات القائمة للطرفين مع منظمة التجارة العالمية (WTO)، والـــتزامات أخـــرى إضافية في عدد من المجالات. حيث قام الأردن بزيادة مستوى الانفـــتاح الاقتصـــادي في عدد من القطاعات الخدمية؛ بهدف زيادة إمكانية جذب الاستثمارات الأميركية في هذه المجالات وتحقيق التكامل الاقتصادي.
- نصـــت الاتفاقية على عدم تساهل الطرفين في تطبيق قوانين العمل، والالتزام بمعايير البيئة وتطبيق حقوق الملكية الفكرية، علاوة على تشجيع التجارة الإلكترونية.
- تتـــيح الاتفاقية المجال واسعاً أمام عدد كبير من الصناعات والخدمات الأردنية للدخول إلى الســـوق الأميركـــية معفاة من الرسوم الجمركية، وخاصة صناعة الملابس والحقائب والأدوية والأثاث وأجهزة التلفاز وصناعات الدهانات والخزف والرخام. كما يعتقد أن الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم ستكون الأكثر استفادة من هذه الاتفاقية على المدى القصير والمتوسط؛ كونها لا تتطلـــب احتـــياجات تمويلـــية كبـــيرة. وستساعد الاتفاقية على استقطاب الاستثمار الأجنبي

المباشر، حيث سيسعى المستثمر الأجنبي للاستفادة من تخفيض الرسوم الجمركية التي سيتحقق اغلبها خلال السنوات الخمس الأولى من بدء دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

- تشـكل الاتفاقـية حافزاً للمنتج الأردني لزيادة التزامه بالمواصفات وبمعايير الجودة. الأمر الذي سيساعد بالنهاية في زيادة الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية.

3- اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (QIZs)

كان من ثمار التزام الأردن الثابت بخيار السلام، أن أعلن الرئيس الأمريكي بيل كلينتون (Bill Kilinton) فـي تشـرين ثاني (1996)، عن مبادرته باعتماد بعض المناطق الصناعية الأردنية كمناطق مؤهلة، وإعفاء الصادرات منها من كافة القيود الجمركية والكمية عند الدخول إلى السوق الأميركي، شريطة أن تحقق قيمة مضافة نسبتها (35%) من قيمة الصادرات. وعلى أن لا تقـل قـيمة المواد الأولية الأردنية الداخلة في إنتاج هذه الصادرات عن (11.7%)، وأن تشكل المواد الأولية الإسرائيلية ما لا يقل عن (8%) أو (7%) بالنسبة للسلع عالية التقنية، كما يمكـن الاسـتعانة بمواد أولية إضافية من مصادر أردنية أو إسرائيلية أو فلسطينية أو أمريكية لاستكمال النسبة المتبقية (15.3% - 16.3%) (مؤسسة المدن الصناعية، 2006).

عـلاوة علـى ما سبق، بادرت الحكومة بتقديم إعفاءات شاملة لصادرات هذه المناطق ومنشـآتها من ضرائب الدخل والأرباح والرسوم الجمركية على مدخلات الإنتاج ورأس المال الثابـت مـن جهـة، كما وفرت لها البنى التحتية، وجميع الخدمات الأساسية المميزة من جهة أخرى، الأمر الذي اكسب منتجات هذه المناطق ميزة تنافسية كبيرة جداً في الأسواق العالمية ولا سـيما السـوق الأميركـية، كما جعل منها في الوقت نفسه، أرضية خصبة للاستثمار الأجنبي الراغب في النفاذ إلى الأسواق العالمية والأميركية. وبالفعل تم إعلان مدينة الحسن الصناعية في اربـد ، كأول منطقة صناعية مؤهلة على هامش مؤتمر الدوحة الاقتصادي في تشرين ثاني في

العام (1997)، وقد استقطبت هذه المدينة الصناعية خلال عام (1998) مستثمرين أجانب للاستفادة من مزايا الاتفاقية، وفي عام (1999) بلغ حجم الصادرات المؤهلة (1.7) مليون دينار (وزارة الصناعة والتجارة، 2006).

وبفضل مساهمة المناطق المؤهلة في تحقيق الأهداف العامة للمملكة من حيث استقطاب رأس المال الأجنبي المباشر، وامتصاص جانب من العمالة الفائضة في السوق المحلي من جهة أخرى، بالإضافة إلى النجاح الكبير الذي تحقق للمستثمرين في هذه المناطق من جهة أخرى، فقد تم التوسع في إنشاء مناطق مؤهلة جديدة إلى أن وصل عددها إلى (13) منطقة (مؤسسة المدن الصناعية، 2006).

وعليه، فقد تضاعف إنتاج المناطق المؤهلة والموجه أساساً للتصدير ليصل إلى (652.2) مليون دينار أو ما نسبته (30.4%) من الصادرات الوطنية في عام (2004)، وارتفع كذلك حجم رأس المال المستثمر ليصل إلى (224.6) مليون دولار موزعة على (58) مصنع، وقد شكلت مساهمة راس المال الأردني نحو (13%) من رؤوس أموال هذه المصانع، فيما وصل عدد العاملين في تلك المصانع إلى (44.8) ألف عامل (19.4 ألف عامل أردني، و25.4 ألف عامل أجنبي) (دليل المسح الصناعي، 2005).

4- اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA).

صدر عن مؤتمر القمة العربية المنعقد في القاهرة بتاريخ 1996/6/23 تكليف للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للإسراع بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتنفيذاً لذلك، وبعد عدة أعمال تمهيدية أعلن المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية بتاريخ شباط (1997) عن إقامة المنطقة خلال مدة (10) سنوات بدءاً من كانون الثاني (1998)، وفقاً

لبرنامج زمني للتقليل من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على السلع العربيـة ذات المنشـأ الوطني المتبادلة بين الدول الأعضاء المصدقة على اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية. حالياً تضم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى جميع الدول العربية باستثناء الجزائر وجيبوتي وجزر القمر. غير أنه من الملاحظ أن إقرار التحرير الكامل للـتجارة العربـية خلال (10) سنوات قد شمل تحويل كامل السلع الصناعية المكونة من (20) مجموعـة سـلعية من التحرير الكامل، وفقاً لقرارات المجلس الاقتصادي السابقة إلى التحرير التدريجـي خـلال المدة المذكورة (10 سنوات). أما بالنسبة للسلع الزراعية، فقد خضعت لمبدأ الـتحرير التدريجي؛ بهدف الوصول إلى التحرير الكامل لها مع نهاية مدة إقامة منطقة التجارة الحـرة علـى ألا تحدد الدول العربية السلع التي ترغب في إدراجها ضمن الرزنامة الزراعية وإمكانـية الاسـتثناء لعـدد محدود من السلع الزراعية لتأجيل التحرير التدريجي عنها (وزارة الصناعة والتجارة، 2006).

وفـي عام (1997) وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية على الـبرنامج التنفـيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الذي تضمن القواعد والأسس والجـدول الزمنـي الـذي تلتزم بموجبه الدول الأطراف في الاتفاقية بالتحرير التدريجي للسلع العربـية التـي تدخـل التبادل ومعاملتها معاملة السلع الوطنية لديها فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصـفات والمقاييس والاشتراطات الوقائية الصحية والأمنية والرسوم والضرائب المحلية. كمـا تضـمنت القواعـد والأسس مراعاة الأحكام والقواعد الدولية، فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجـراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم وإجراءات خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق البرنامج، أما تعريف ومعالجة الإغراق فتتبع نفس الأسس الفنية المتبعة دولياً فيما يخص مكافحة الإغـراق. ومـن الأمـور الهامـة التي اخذ بها البرنامج موضوع تبادل المعلومات والبيانات

والإجراءات واللوائح الخاصة بالتبادل التجاري بما يكفل حسن تنفيذ الاتفاقية والبرنامج التنفيذي لهـا. كذلك راعى البرنامج وضع الدول العربية الأقل نمواً؛ حيث أفرد لها بنداً خاصاً بالمعاملة ومـنحها معاملـة تفضـيلية على أن تتقدم هذه الدول بطلب يتضمن طبيعة المعاملة التفضيلية المطلوبـة والفـترة الزمنية وموافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي عليها. وحدد المجلس هذه الـدول وفقـاً لتصنيف الأمم المتحدة وشمل فلسطين بهذه المعاملة (وزارة الصناعة والتجارة، 2006).

وبموجب هذه الاتفاقية التزم الأردن بتفكيك الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل على المستوردات من الدول العربية خلال فترة انتقالية مدتها (10) سنوات تنتهي بحلول عام (2007). وفيما يخص السلع الزراعية، فقد تم الاتفاق على مبدأ التخفيض التدريجي للرسـوم الجمركية ليتم الإعفاء الكامل بعد انتهاء (10) سنوات. مع مراعاة الرزنامة الزراعية للمحاصـيل المختلفة. وعلى صعيد تجارة الخدمات فالعمل لا زال جارياً لأعداد دراسات تهدف إلى دمج تجارة الخدمات وتحريرها (وزارة الصناعة والتجارة، 2006).

وقـد تبـنى الأردن العديد من الإجراءات والقوانين التي تعزز تنفيذ إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى، حيث عمل على إيداع هياكل التعريفة الجمركية وهياكل الرسوم والتزم بتنفيذ قواعد المنشأ العامة (نعيمات والبخيت، 2005).

5- اتفاقـية مـنطقة التجارة الحرة بين الأردن ورابطة دول اتفاقية التجارة الحرة الأوروبية (EFTA):

وقـع الأردن ورابطة الدول الأوروبية (EFTA) والتي تضم كل من سويسرا وأيسلندا والـنرويج وإمـارة لختينشـتاين علـى اتفاقـية إقامة منطقة تجارة حرة بين الجانبين بتاريخ

2001/6/21 وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ 2002/1/1 مع الجانب السويسري.

وبموجب هذه الاتفاقية يلتزم الجانب الأردني بإلغاء الرسوم الجمركية بشكل تدريجي على المنتجات الصناعية المنتجة في دول الافتا خلال فترة زمنية تمتد إلى (12 سنة)؛ أي بحلول عام (2014). في حين تلتزم دول الافتا بإلغاء جميع الرسوم الأخرى على مستورداتها من السلع الصناعية المنتجة في الأردن بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ. كما سمحت الاتفاقية بتراكم المنشأ القطري بين الأردن وجيرانه، خصوصاً الدول العربية الموقعة على اتفاقيات مماثلة (مثل مصر والسلطة الوطنية الفلسطينية)، مما يسهم في رفع مقدرة الصادرات الأردنية. كما وتم الاتفاق على ترتيبات خاصة بتبادل المنتوجات الزراعية (وزارة الصناعة والتجارة، 2006).

6- اتفاقية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

شهد النظام التجاري العالمي تطورات متسارعة على صعيد تحرير التجارة العالمية ابتداء من اعتماد اتفاق الجات عام (1947)، فعقدت سبع جولات شاقة هدفت إلى تحرير التجارة، وإزالة القيود من أمامها. كان آخرها جولة الأورغواي التي أقرت عام (1994) من خلال ما يسمى بإعلان مراكش الذي أسس لمنظمة التجارة العالمية (WTO) (التي بدأت العمل في اليوم الأول من بداية عام 1995) كخلف قانوني ومؤسسي لاتفاقية (GATT)، لتتولى الأشراف على إزالة الحواجز على التجارة الدولية، ولتصبح بذلك الركيزة الثالثة للنظام الاقتصادي العالمي إلى جانب صندوق النقد والبنك الدوليين، ولتعني بمجالات جديدة متصلة بتجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والزراعة والمشتريات الحكومية وغيرها (السواعي، 2006).

ولـــم يكن الأردن ببعيد عن هذه التطورات، فقد وقع في عام (1999) على بروتوكول الانضمام للمنظمة بعد عدد من جولات التفاوض بدأت منذ عام (1995). ويتضمن البروتوكول الموقـــع مجمـــل الالـــتزامات التي تعهد الأردن بها في مجالات تجارة السلع وتجارة الخدمات والسياســـات الزراعية والقضايا الأخرى؛ كالانضمام إلى اتفاقية حماية الملكية الفكرية واتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة وغيرها.

فقـــد رتـــب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على الأردن جملة من التغييرات في البيـــئة القانونـــية لنظامه التجاري حتى يتطابق مع اتفاقيات المنظمة؛ حيث تم تعديل واستحداث عـــدد مـــن القوانيـــن المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، كما رتب الانضمام تعديل عدد آخر من القوانيـــن مثل قانون المواصفات والمقاييس، وقانون المحاصيل الزراعية، وقانون حماية الإنتاج المحلـــي، وقانون الضريبة العامة على المبيعات، وقانون الجمارك. وبالإضافة إلى ذلك تم تبني قانون الدين العام الجديد وقانون البنوك الجديد.

وفـــيما يلـــي نـــبذة تفصيلية عن أهم الالتزامات تجاه هذه الاتفاقية (وزارة الصناعة والتجارة، 2006):

- التزامات الأردن المقدمة في مجال تجارة السلع

أســـفرت مفاوضـــات المملكـــة مع منظمة التجارة العالمية في مجال السلع عن الالتزام بتخفـــيض الرسوم الجمركية على السلع الخاضعة للنسب الجمركية التي تزيد عن (30%) إلى (20%) خلال فترة انتقالية مدتها (10) سنوات تنتهي في آذار (2010)، والإبقاء على السقوف الجمركية للسلع الخاضعة لرسوم جمركية تقل عن مستوياتها المطبقة. كما بقيت خدمات الاتجار بالمنتجات المشتقة والمشاركة في إصدار الأدوات المالية وإدارة الأصول دون تحرير.

كمـــا تم تحرير خدمات التأمين وأصبحت مفتوحة للاستثمار الأجنبي بشكل كلي بعد أن كانـــت نســـبة تملك المستثمر الأجنبي محددة بـــ (50%) في السنة الأولى التي أعقبت دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وقد جاء إقرار قانون البنوك الجديد ليعزز نهج البنك المركزي في تحرير القطاع المصرفي، وزيادة تنافسيته، وتعميق قوته ومنعته أمام أية مخاطر محتملة.

- في مجال السياسات الزراعية

نجـــح الأردن فـــي الحصـــول على فترة سماح مدتها (7) سنوات لتخفيض نسبة الدعم المقـــدر على المنتجات الزراعية وقت الانضمام من (13%- 10%)؛ مراعاة لظروف الجفاف التـــي كـــان يعاني منها الأردن. والتزم الأردن بعدم تقديم أي دعم إضافي، وقد قامت الحكومة خلال السنوات القليلة الماضية بإزالة الدعم على الكثير من المنتجات الزراعية كالأعلاف والقمح والطحيـــن، كمـــا تـــم إصدار قانون الزراعة الجديد ليتوافق مع أحكام اتفاقية التدابير الصحية والصحة النباتية، وتم كذلك الالتزام بإزالة القيود على استيراد الحليب الجاف والمواشي.

-في مجال حماية الملكية الفكرية

الـــتزم الأردن باتفاقـــية حمايـــة الملكية الفكرية وبأن يطبق براءات الاختراع بعد (3) ســـنوات. كما التزم بإقرار القوانين ذات العلاقة بالملكية الفكرية، وتفعيلها خلال الفترة اللاحقة؛ وذلـــك لأهمـــية هـــذه القوانيـــن فـــي تطوير بعض القطاعات كتكنولوجيا المعلومات والأدوية والكيماويات. وفعلاً فقد قام الأردن باستحداث عدد كبير من القوانين ذات العلاقة بحقوق الملكية الفكرية وهي (نعيمات والبخيت، 2005):

- قانون الرسوم الصناعية والنماذج الصناعية (عام 2000).
- قانون الأسرار التجارية والمنافسة غير المشروعة (عام 2000).
- قانون المؤشرات الجغرافية (عام 2000).

- قانون تنوع الأصناف النباتية (عام 2000).

- قانون براءات الاختراع (عام 1999).

7- **اتفاقية تحرير التجارة بين الأردن و سنغافورة** (غرفة صناعة الأردن، 2006):

وقّع الأردن وسنغافورة على اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة بين البلدين بتاريخ 2004/5/16. وتهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الأردن وسنغافورة وتنمية الشراكات بين البلدين نظراً لما تتمتع به سنغافورة من خبرات في التنمية الاقتصادية والتكنولوجيا وتطوير المناخ الاستثماري. كما تهدف هذه الاتفاقية إلى رفع مستوى التبادل التجاري في السلع والخدمات بين البلدين، إلى جانب إيجاد فرص تصديرية جديدة للمنتجات الأردنية في الأسواق الخارجية من خلال ما تسمح به من إمكانية تكامل المنشأ مع الدول التي ترتبط مع كل من الأردن وسنغافورة باتفاقيات تجارة حرة .

وبموجب الاتفاقية تدخل السلع الأردنية إلى السوق السنغافوري معفاة من الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل من تاريخ دخول الاتفاقية حيز النفاذ، بينما تخضع السلع السنغافورية المستوردة من قبل الأردن إلى تخفيض تدريجي على الرسوم الجمركية للوصول إلى الإعفاء الكامل على فترات انتقالية تتراوح بين (5) و(10) سنوات من دخول الاتفاقية حيز النفاذ. كما توفر الاتفاقية إجراءات خاصة بالحماية ومكافحة الدعم والإغراق في حال تضرر الصناعات المحلية جراء التحرير.

وفي جانب التجارة بالخدمات، توفر الاتفاقية تحريرا لعدد من القطاعات الخدمية لدى الجانبين، إضافة لما هو متاح من قبل البلدين في إطار منظمة التجارة العالمية، بهدف جذب الاستثمارات المشتركة؛ حيث قدم الأردن تحريراً إضافياً في خدمات البحوث والتطوير في مجالات العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والإنسانيات والخدمات الإعلانية والخدمات المتصلة بمجال التصنيع

وخدمات المؤتمرات وخدمات معالجة المياه. في حين قدمت سنغافورة تحريرا إضافيا في عدد مـن القطاعـات الخدمية أهمها: خدمات الحاسوب وخدمات البحث والتطوير في مجالي العلوم الطبيعـية والعلـوم الاجتماعية والإنسانيات والخدمات الإعلانية وخدمات الاستشارات الإدارية والخدمـات العقارية والتأجير والشراء التأجيري بدون مشغلين وخدمات الاختبار الفني والتحليل وخدمـات تنظـيف المبانـي وخدمات التصوير وخدمات التغليف. ذلك إلى جانب الامتيازات الممنوحة بموجب اتفاقية الاستثمار الثنائية الموقعة بين البلدين. ومن جانب آخر تتناول الاتفاقية مجالات التعاون في الخدمات المالية والنقل بكافة أشكاله البحري والبري والجوي بين البلدين.

3-3 تطور قطاع التجارة الخارجية في الأردن في الفترة (1984-2005)

يمكن متابعة التطور في قطاع التجارة الخارجية في الأردن من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (3-1) والجدول رقم (3-2). حيث يظهر هذان الجدولان تطور كل من الصادرات والمسـتوردات وحجم التجارة الخارجية ونسبة مساهمة كل منها في الناتج المحلي الإجمالي في الأردن للفترة (1984-2005).

جدول رقم (3-1)

حجم الصادرات والمستوردات وحجم التجارة الخارجية ومعدلات النمو السنوي فيها في الأردن للفترة (1984-2005)

السنوات	الصادرات الكلية (مليون دينار أردني)	المستوردات الإجمالية (مليون دينار أردني)	حجم التجارة الخارجية (مليون دينار أردني)	معدل النمو السنوي في الصادرات الإجمالية (%)	معدل النمو السنوي في المستوردات الإجمالية (%)	معدل النمو السنوي في حجم التجارة الخارجية (%)
1984	261.1	1071.3	1332.4	-	-	-
1985	255.3	1074.4	1329.7	-2.2	0.3	-0.20
1986	225.6	850.2	1075.8	-11.6	-20.9	-19.1
1987	248.8	915.6	1164.4	10.3	7.7	8.2
1988	324.8	1022.5	1347.3	30.6	11.7	15.7
1989	534.1	1230.0	1764.1	64.4	20.3	30.9
1990	612.2	1725.8	2338	14.6	40.3	32.5
1991	598.6	1710.5	2309.1	-2.2	-0.9	-1.2
1992	633.7	2214.0	2847.7	5.9	29.4	23.3
1993	691.2	2453.6	3144.8	9.1	10.8	10.4
1994	793.9	2362.6	3156.5	14.9	-3.7	0.4
1995	1004.5	2590.3	3594.8	26.5	9.6	13.9
1996	1039.6	3043.6	4083.2	3.5	17.5	13.6
1997	1067.1	2908.1	3975.2	2.6	-4.5	-2.6
1998	1046.4	2714.4	3760.8	-1.9	-6.7	-5.4
1999	1051.3	2635.2	3686.5	0.5	-2.9	-2.0
2000	1080.7	3259.4	4340.1	2.8	23.7	17.7
2001	1352.4	3453.7	4806.1	25.1	6.0	10.7
2002	1556.7	3599.2	5155.9	15.1	4.2	7.3
2003	1675.1	4072.0	5747.1	7.6	13.1	11.5
2004	2334.1	5762.9	8097	39.3	41.5	40.9
2005	2570.2	7442.9	10013.1	10.1	29.2	23.7
المتوسط العام	-	-		12.6	10.7	11

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الأرقام الواردة في منشورات البنك المركزي (أعداد مختلفة).

نلاحــظ مــن الجدول رقم (3-1) أن إجمالي الصادرات في الأردن قد ازداد وبشكل ملحــوظ خلال سنوات الدراسة إذ بلغ في عام 1984 (261.1) مليون دينار، ثم ازداد بشكل مضطرد مع بعض التذبذبات إلى أن وصل إلى (2570.2) مليون دينار في نهاية فترة الدراسة فــي عــام 2005. كما أن هذه الصادرات نمت بمعدل سنوي بلغ بالمتوسط (12.6%) خلال الفترة (1984-2005).

كمـا تظهـر البـيانات الواردة في الجدول رقم (3-1) أن حجم المستوردات قد ازداد وبشـكل ملحوظ خلال سنوات الدراسة إذ بلغ في عام 1984 (1071.3) مليون دينار، ثم ازداد بشـكل مضطرد مع بعض التذبذبات إلى أن وصل إلى (7442.9) مليون دينار في نهاية فترة الدراسـة فـي عـام 2005. كمـا أن هـذه المسـتوردات نمت بمعدل سنوي بلغ بالمتوسط (10.7%) خلال الفترة (1984-2005).

وفـيما يـتعلق بحجـم الـتجارة الخارجـية (الصـادرات الكلية مضافاً إليها حجم المسـتوردات)، نلاحـظ مـن الجدول رقم (3-1)، أنه قد شهد تطور ملحوظ؛ إذ بلغ في عام 1984 (1332.4) مليون دينار، ثم ازداد بشكل مضطرد مع بعض التذبذبات إلى أن وصل إلى (10013.1) مليون دينار في نهاية فترة الدراسة في عام 2005.

وفـيما يـتعلق بمعدلات نمو التجارة الخارجية، فقد شهد هذا المعدل نمو ملحوظا خلال السنوات (1984-2005). إذ بلغ متوسط هذا النمو حوالي (11%). وبمقارنة نمو حجم التجارة الخارجـية خلال السنوات (2000-2005) مقارنة بالسنوات الستة التي سبقت ذلك، نلاحظ أن حجـم هذه التجارة قد نما بمعدل سنوي بلغ بالمتوسط (18.6%) خلال الفترة (2000-2005)، مقارنة بمعدل نمو بلغ بالمتوسط (3%) خلال الفترة (1994-1999). وقد يعزى ذلك إلى زيادة نشاط المناطق الصناعية المؤهلة من ناحية، وعودة نشاط التصدير إلى السوق العراقي إلى سابق عهده من ناحية أخرى. كما يعزى ذلك إلى زيادة أسعار النفط العالمية. وعليه تشير هذه النتيجة إلـى زيادة درجة انفتاح الاقتصاد الأردني على العالم الخارجي، والذي نجم بشكل رئيسي عن الجهـود المـبذولة لتحرير التجارة الخارجية، وارتفاع أسعار النفط العالمية، وقد جاء الارتفاع الملحـوظ فـي حجـم الـتجارة الخارجية نتيجة للتطورات التي شهدها نشاط كل من التصدير والاستيراد.

كما نلاحظ من الجدول رقم (3-1) أن معدل النمو في الصادرات الأردنية قد زاد بشكل ملحـوظ فـي عامـي (1988) و(1989)، حيث بلغ هذا المعدل (30.6%) و(64.4%) على التوالـي، وذلـك نتيجة انخفاض سعر صرف الدينار الأردني الأمر الذي أدى إلى ارتفاع قيمة الصادرات الوطنية نتيجة زيادة الطلب على السلع المحلية لانخفاض سعرها بالنسبة للمستوردين. ثـم مـا لبـث هـذا النمو إلى أن انخفض في عام (1990)، وأصبح ذو قيمة سالبة في العام (1991)، ويعـزى ذلـك إلـى فقدان بعض الأسواق التصديرية العربية نتيجة تداعيات حرب الخليج. وخلال الفترة (1999-2000) كان معدل النمو في الصادرات (1.7%).

وعلـيه نسـتطيع الاسـتنتاج بأن قطاع الصادرات الأردنية لم يقوم بالاستغلال الأمثل لسياسـة الانفتاح الاقتصادي، ومن الاتفاقيات التجارية مع العديد من التكتلات التجارية، ويمكن أن يعـزى ذلـك إلى ضعف القدرة التنافسية للصادرات الأردنية من حيث التكلفة والجودة في الأسواق الدولية.

ويعود النمو الملموس الذي شهدته قيمة الصادرات الوطنية خلال فترة الدراسة بصورة رئيسـية إلـى دخـول العديد من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف إلى حيز التنفيذ الفعلي، وخصوصـاً اتفاقـية المـناطق الصناعية المؤهلة، والتي وقعها الأردن ضمن إطار الخطوات المـتخذة لـتحرير الـتجارة الخارجية والتكامل مع الاقتصاد العالمي. ويؤكد ذلك وحسب أخر منشـورات غـرفة صناعة الأردن إلى الزيادة الملحوظة في قيمة صادرات المناطق الصناعية المؤهلـة إلى السوق الأمريكي خلال السنوات الأخيرة، حيث ارتفعت قيمة هذه الصادرات من (17.8) مليون دينار في عام (2000) إلى (660) مليون دينار في عام (2005).

وأمـا فـيما يـتعلق بمعدلات نمو المستوردات الأردنية، نلاحظ من نتائج الجدول رقم (3-1) أن هـنالك ارتفـاع ملموس في هذا المعدل في الفترة (2000-2005). ويعزى النمو

الملمـــوس الذي سجلته قيمة المستوردات خلال السنوات الخمسة الأخيرة إلى عدد من العوامل، لعـــل مـــن أبـــرزها ارتفاع أسعار النفط العالمية، وارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية عدا الدولار مقابل الدينار الأردني، وارتفاع مستلزمات الإنتاج المستوردة لاسيما الداخلة في صناعة الملابس، إضافة إلى إجراءات تحرير التجارة، وخصوصاً تخفيض الرسوم الجمركية على عدد كبير من السلع الاستهلاكية والوسيطة.

ونلاحـــظ أيضـــاً مـــن نـــتائج الجدول رقم (3-1)، تفوق قيمة المستوردات على قيمة الصادرات على طول فترة الدراسة، مما يعكس العجز المزمن في الميزان التجاري في الأردن.

ويبين الجدول رقم (3-2) الرقم القياسي لوحدة كمية الصادرات والمستوردات ومعدلات الـــنمو فـــي كـــل منهما خلال الفترة (2000-2005). وكذلك يبين الجدول رقم (3-3) الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات والمستوردات ومعدلات النمو في كل منهما ولنفس الفترة.

جدول رقم (3-2)

الرقم القياسي لوحدة كمية كل من الصادرات والمستوردات في الأردن ومعدلات النمو فيها خلال الفترة (2000-2005) (100=1994)

السنوات	الرقم القياسي لوحدة كمية الصادرات (مليون دينار أردني)	الرقم القياسي لوحدة كمية المستوردات (مليون دينار أردني)	معدل النمو في الرقم القياسي لوحدة كمية الصادرات (%)	معدل النمو في الرقم القياسي لوحدة كمية المستوردات (%)
2000	128.9	115.1	-	-
2001	158.7	122.8	23.1	6.7
2002	182.5	122.4	15.0	-0.3
2003	196.1	125.0	7.5	2.1
2004	240.2	153.3	22.5	22.6
2005	264.1	188.0	10.0	22.6
المتوسط العام	-	-	15.6	10.8

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الأرقام الواردة في منشورات البنك المركزي (أعداد مختلفة).

جدول رقم (3-3)

الرقم القياسي لسعر وحدات كل من الصادرات والمستوردات في الأردن خلال الفترة (2000-2005) (100=1994)

السنوات	الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات (مليون دينار أردني)	الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات (مليون دينار أردني)	معدل النمو في الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات (%)	معدل النمو في الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات (%)
2000	107.2	119.7	-	-
2001	107.6	122.5	1.3	2.3
2002	107.8	124.8	0.4	1.9
2003	120.9	138.0	0.2	10.6
2004	138.6	160.1	12.2	16.0
2005	107.2	177.1	14.6	10.6
المتوسط العام	-	-	5.7	8.3

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الأرقام الواردة في منشورات البنك المركزي (أعداد مختلفة).

ويتبين من خلال النتائج الواردة في كل من الجدولين رقم (3-2) ورقم (3-3) إلى أن النمو الملحوظ الذي سجلته قيمة الصادرات الوطنية خلال الفترة (2000-2005) قد نجم بشكل رئيسي عن الزيادة الكمية للصادرات، حيث ارتفع الرقم القياسي لكميات الصادرات بنسبة بلغت

بالمتوسط (15.6%) خلال هذه الفترة، في حين ارتفع الرقم القياسي لأسعار الصادرات بما نسبته بالمتوسط (5.7%) خلال نفس الفترة. كما أن النمو الملموس في قيمة المستوردات جاء نتيجة للزيادة في كميات وأسعار المستوردات، حيث ارتفع الرقم القياسي لكميات المستوردات بنسبة بلغت بالمتوسط (10.8%) خلال هذه الفترة. في حين ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستوردات بنسبة بلغت بالمتوسط (8.3%) خلال نفس الفترة.

ويشير الجدول رقم (3-4) إلى نسبة الصادرات والمستوردات وحجم التجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن للفترة (1984-2005).

جدول رقم (3-4)

الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ونسبة الصادرات والمستوردات وحجم التجارة الخارجية منه في الأردن للفترة (1984-2005)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (مليون دينار أردني)	نسبة الصادرات الكلية من (GDP) (%)	نسبة المستوردات الإجمالية من (GDP)(%)	نسبة حجم التجارة الخارجية من (GDP) (%)
1984	1909.7	13.7	56.1	69.8
1985	1970.6	13.0	54.5	67.5
1986	2240.5	10.1	37.9	48.0
1987	2286.7	10.9	40.0	50.9
1988	2349.6	13.8	43.5	57.3
1989	2425.4	22.0	50.7	72.7
1990	2760.9	22.2	62.5	84.7
1991	2958	20.2	57.8	78.1
1992	3610.5	17.6	61.3	78.9
1993	3884.3	17.8	63.2	81.0
1994	4358.3	18.2	54.2	72.4
1995	4714.7	21.3	54.9	76.2
1996	4912.2	21.2	62.0	83.1
1997	5137.5	20.8	56.6	77.4
1998	5609.8	18.7	48.4	67.0
1999	5767.3	18.2	45.7	63.9
2000	5989.1	18.0	54.4	72.5
2001	6363.3	21.3	54.3	75.5
2002	6778.5	23.0	53.1	76.1
2003	7203.6	23.3	56.5	79.8
2004	8164	28.6	70.6	99.2
2005	9118.1	28.2	81.6	109.8
المتوسط العام	-	19.2	55.5	74.6

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الأرقام الواردة في منشورات البنك المركزي (أعداد مختلفة).

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (3-4)، إلى أن نسبة الصادرات الكلية إلى الناتج المحلـــي الإجمالـــي قد ارتفعت من (13.7%) عام 1984 إلى (28.2%) عام (2005). وبلغ المتوســط العــام لنســب الصـــادرات الكلـــية مـــن الـــناتج المحلـــي (19.2%) خلال الفترة (1984-2005). كمـــا تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (3-4)، إلى أن نسبة المستوردات الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت من (56.1%) عام 1984 إلى (81.6%) عام 2005. وبلـــغ المتوســط العـــام لنســـب المســـتوردات الإجمالية من الناتج المحلي الإجمالي (55.5%) خلال الفترة (1984-2005).

وفـــيما يتعلق بنسبة حجم التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، قد ارتفعت من (69.8%) عام (1984) إلى (109.8%) عام (2005). وبلغ المتوسط العام لنسب المستوردات الإجمالية من الناتج المحلي الإجمالي (74.6%) خلال الفترة (1984-2005).

وعلـــيه وحســـب مقياس الكثافة التجارية والذي يعنى بقياس درجة الانفتاح الاقتصادي، ويمثل نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، نستطيع الاستدلال بأن درجة الانفتاح الاقتصادي في الأردن، قد شهدت تطو ملحوظ في السنوات الأخيرة.

وبمقارنـــة درجة الانفتاح الاقتصادي خلال السنوات (2000-2005) مقارنة بالسنوات الستة التي سبقت ذلك، نلاحظ أن نسبة حجم التجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي قد نما بمعـــدل ســـنوي بلغ بالمتوسط (85.5%) خلال الفترة (2000-2005)، مقارنة بمعدل نمو بلغ بالمتوسط (73.3%) خلال الفترة (1994-1999). ويعزى ارتفاع متوسط هذه النسبة إلى خلال الفـــترة (2000-2005) إلـــى دخول معظم الاتفاقيات التي وقعها الأردن إلى حيز التنفيذ، مما ترتب عليه زيادة الصادرات والمستوردات في الأردن.

3-4 التركيب السلعي للصادرات والمستوردات الأردنية

إن التركيـب السـلعي للصادرات والمستوردات الأردنية يضم ثلاثة أقسام رئيسية تبعاً للأغـراض الاقتصـادية وهـي: السـلع الاستهلاكية، والمواد الخام والسلع الوسيطة، والسلع الرأسمالية.

3-4-1 التركيب السلعي للصادرات الأردنية في الفترة (1984-2005)

يبيـن الجدول رقم (3-5) التركيب السلعي للصادرات الأردنية خلال الفترة (1984-2005) وأهميته النسبية من الصادرات الكلية.

جدول رقم (3-5)

حجم الصادرات الكلية والسلع الاستهلاكية والسلع الوسيطة والمواد الخام والسلع الرأسمالية وأهميتها النسبية من حجم الصادرات الكلية في الفترة (1984-2005)

السنوات	الصادرات الكلية (مليون دينار أردني)	السلع الاستهلاكية (مليون دينار أردني)	الأهمية النسبية للسلع الاستهلاكية (%)	السلع الوسيطة والمواد الخام (مليون دينار أردني)	الأهمية النسبية للسلع الوسيطة والمواد الخام (%)	السلع الرأسمالية (مليون دينار أردني)	الأهمية النسبية للسلع الرأسمالية (%)
1984	261.1	108.8	41.7	148.7	57	3.6	1.4
1985	255.3	99.0	38.8	153.3	60	3.1	1.2
1986	225.6	78.1	34.6	145.6	64.5	2.0	0.9
1987	248.8	84.1	33.8	160.8	64.6	3.9	1.6
1988	324.8	79.9	24.6	239.3	73.7	5.6	1.7
1989	534.1	132.3	24.8	388.2	72.7	13.6	2.5
1990	612.2	144.7	23.6	455.7	74.4	11.9	1.9
1991	598.6	168.9	28.2	421.7	70.4	8.0	1.3
1992	633.7	214.7	33.9	397.6	62.7	21.5	3.4
1993	691.2	301.3	43.6	351.5	50.9	38.4	5.6
1994	793.9	307.8	38.8	434.6	54.7	51.5	6.5
1995	1004.5	412.1	41.0	550.9	54.8	41.5	4.1
1996	1039.6	407.6	39.2	608.5	58.5	23.5	2.3
1997	1067.1	507.0	47.5	529.4	49.6	30.7	2.9
1998	1046.4	457.5	43.7	558.1	53.3	30.8	2.9
1999	1051.3	417.6	39.7	591.9	56.3	41.8	4.0
2000	1080.7	450.4	41.7	578.0	53.5	52.2	4.8
2001	1352.4	625.7	46.3	642.0	47.5	84.7	6.3
2002	1556.7	830.7	53.4	654.6	42.1	71.4	4.6
2003	1675.1	985.8	58.9	643.5	38.4	45.8	2.7
2004	2334.1	1412.7	60.5	862.4	36.9	59.0	2.5
2005	2570.2	1584.1	61.6	920.3	35.8	65.8	2.6
المتوسط العام			40.9		56		3.1

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الأرقام الواردة في منشورات البنك المركزي (أعداد مختلفة).

يتبين من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (3-5) أن السلع الاستهلاكية شكلت بالمتوسط ما نسبته (40.9%) من مجمل الصادرات خلال الفترة (1984-2005)، وأن السلع الوسيطة والمواد الخام شكلت بالمتوسط ما نسبته (56%) من مجمل الصادرات، كما شكلت السلع الرأسمالية بالمتوسط ما نسبته (3.1%) من مجمل الصادرات في نفس الفترة. ونلاحظ أيضاً أن هذه الأهمية النسبية تباينت خلال سنوات الدراسة ولجميع أقسام السلع الثلاثة.

1. <u>السلع الاستهلاكية:</u>

تشمل السلع الاستهلاكية، على سلع الاستهلاك الجاري، والسلع المعمرة. وقد بلغت قيمة الصادرات منها في بداية فترة الدراسة (1984) (108.8) مليون دينار، وقد واصلت هذه القيمة الارتفاع والانخفاض خلال السنوات من (1985- 2005)، لتصل إلى أعظم قيمة لها في سنة 2005 حيث بلغت (1584.1) مليون دينار، وقد شكل هذا النوع من الصادرات ما نسبته (41.7%) من مجمل الصادرات في بداية فترة الدراسة، وانخفضت هذه النسبة حتى وصلت إلى(23.6%) في نهاية الثمانينات، لتواصل بعد ذلك الارتفاع والانخفاض حتى وصلت إلى (61.6%) من إجمالي الصادرات في نهاية الفترة. وكما نلاحظ أن نسبة الصادرات الاستهلاكية قد ارتفعت بشكل ملحوظ خلال الخمس سنوات الأخيرة، حيث بلغت بالمتوسط (56%) من مجمل الصادرات، ويعزى ذلك إلى السياسات والاتفاقيات الخاصة بالمناطق الصناعية المؤهلة (QIZs).

2. <u>السلع الوسيطة والمواد الخام:</u>

وتشمل هذه السلع على المواد الخام، ومواد البناء الوسيطة وغيرها، وقد بلغت قيمة الصادرات منها في بداية فترة الدراسة (1984) (148.7) مليون دينار، و(920.3) مليون دينار في نهاية العام (2005). وقد شكلت هذه السلع ما نسبته (57%) من مجمل الصادرات في عام

(1984). وقــد ارتفعــت هذه النسبة حتى وصلت إلى أعظم قيمة لها في العام (1990). حيث شكلت ما نسبته (74.4%) من مجمل الصادرات، وبعدها بدأت نسبة هذه المساهمة بالانخفاض، حتى وصلت في نهاية فترة الدراسة إلى (35.8%).

3. السلع الرأسمالية:

وتشمل السلع الرأسمالية على قطع الغيار، وغيرها. وقد بلغت قيمة الصادرات منها في بدايــة فــترة الدراســة (1984) (3.6) ملــيون دينار، و(65.8) مليون دينار في نهاية العام (2005). وشكلت هذه السلع ما نسبته (1.4%) من إجمالي الصادرات في بداية فترة الدراسة، وبلغــت أعظم قيمة لها في العام (1994)، لتصل إلى (6.5%). أما في نهاية العام (2005) فقد تدنت نسبة مساهمة هذه السلع من إجمالي الصادرات لتصل إلى (2.6%).

كمــا يكشــف التركيب السلعي للصادرات الوطنية حسب الأغراض الاقتصادية خلال الســنوات الست الأخيرة عن حدوث تغير في هيكلها لصالح ارتفاع مساهمة السلع الاستهلاكية من الصادرات والتي بلغت بالمتوسط (56.8%) خلال السنوات (2000-2005) مقابل مساهمة بلغــت بالمتوســط (41.7%) خــلال الســنوات (1994-1999). كما ارتفعت مساهمة السلع الرأســمالية مــن الصادرات من متوسط مقداره (3.8%) خلال السنوات (1994-1999) إلى متوسط بلغ (7%) خلال السنوات (2000-2005). وفي المقابل انخفضت مساهمة المواد الخام والســلع الوسيطة من الصادرات من متوسط مقداره (54.5%)خلال السنوات (1994-1999) إلــى متوســط بلــغ (45.5%) خلال السنوات (2000-2005). ويعود هذا التغير في هيكل الصــادرات إلــى ارتفــاع صادرات منتجات الصناعات التحويلية، والتي يغلب عليها الطابع الاستهلاكي، بصورة فاقت الارتفاع في صادرات منتجات الصناعات التعدينية.

وعليه ومن خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (3-5)، نخلص إلى نتيجة مفادها أن الاقتصـــاد الأردنـــي وبشـــكل عام لا زال يعتمد على تصدير السلع الاستهلاكية والمواد الخام والســلع الوسيطة، عاكساً بذلك صغر القاعدة الإنتاجية وعدم مقدرتها على استقطاب صناعات كبيرة أو قيام صناعات رأسمالية.

3-4-2 التركيب السلعي للمستوردات الأردنية في الفترة (1984-2005)

إن تحليل التركيب السلعي للمستوردات يعبر عن مدى انسجام المستوردات مع متطلبات التنمـــية الاقتصــادية، وكذلك تحديد طبيعة السلع المطلوبة لتغطية الاستهلاك المحلي والتي لا يمكن إنتاجها ضمن حدود ومقدرة الإمكانات الإنتاجية المتاحة في الدولة.

يبيــن الجــدول رقــم (3-6) التركيــب الســلعي للمستوردات الأردنية خلال الفترة (1984-2005) وأهميته النسبية من المستوردات الإجمالية.

ويتبيــن من خلال نتائج الجدول رقم (3-6) أن السلع الاستهلاكية شكلت بالمتوسط ما نســبته (29.1%) من مجمل المستوردات خلال الفترة (1984-2005)، وأن السلع الوسيطة والمــواد الخام شكلت بالمتوسط ما نسبته (50.1%) من مجمل المستوردات، كما شكلت السلع الرأســمالية بالمتوسط ما نسبته (19.1%) من مجمل المستوردات في نفس الفترة. أما بالنسبة للســلع الأخــرى، فقد بلغ متوسط نسبة مساهمتها من مجمل المستوردات (1.7%) خلال فترة الدراســة. ونلاحــظ أيضاً أن هذه الأهمية النسبية تباينت خلال سنوات الدراسة ولجميع أقسام السلع الثلاثة.

جدول رقم (3-6)

حجم المستوردات الإجمالية والسلع الاستهلاكية والسلع الوسيطة والمواد الخام والسلع الرأسمالية وأهميتها النسبية من حجم المستوردات الإجمالية في الفترة (1984-2005)

السنوات	المستوردات الإجمالية (مليون دينار أردني)	السلع الاستهلاكية (مليون دينار أردني)	الأهمية النسبية للسلع الاستهلاكية (%)	السلع الوسيطة والمواد الخام (مليون دينار أردني)	الأهمية النسبية للسلع الوسيطة والمواد الخام (%)	السلع الرأسمالية (مليون دينار أردني)	الأهمية النسبية للسلع الرأسمالية (%)	سلع أخرى (مليون دينار أردني)	الأهمية النسبية للسلع الأخرى (%)
1984	1071.3	417.1	38.9	453.7	42.4	170.5	15.9	29.9	2.8
1985	1074.4	384.8	35.8	464.7	43.2	201.3	18.7	23.7	2.2
1986	850.2	358.2	42.1	309.5	36.4	141.5	16.6	40.9	4.8
1987	915.6	362.0	39.5	371.0	40.5	162.8	17.8	19.7	2.2
1988	1022.5	371.6	36.3	393.7	38.5	219.5	21.5	37.7	3.7
1989	1230.0	414.4	33.7	523.8	42.6	262.1	21.3	29.8	2.4
1990	1725.8	433.8	25.1	992.9	57.5	259.7	15.0	39.4	2.3
1991	1710.5	471.2	27.5	973.1	56.9	251.2	14.7	15.0	0.9
1992	2214.0	553.6	25.0	1163.0	52.5	461.3	20.8	36.0	1.6
1993	2453.6	555.8	22.7	1297.6	52.9	562.7	22.9	37.5	1.5
1994	2362.6	551.9	23.4	1269.3	53.7	529.5	22.4	11.9	0.5
1995	2590.3	626.8	24.2	1466.1	56.6	453.3	17.5	44.0	1.7
1996	3043.6	727.1	23.9	1650.9	54.2	664.9	21.8	0.6	0.02
1997	2908.1	706.1	24.3	1552.1	53.4	649.3	22.3	0.7	0.02
1998	2714.4	762.4	28.1	1360.8	50.1	589.9	21.7	1.2	0.05
1999	2635.2	782.9	29.7	1307.3	49.6	533.6	20.2	11.4	0.43
2000	3259.4	984.9	30.2	1625.7	49.9	575.6	17.7	73.2	2.2
2001	3453.7	915.8	26.5	1822.5	52.8	668.3	19.4	47.1	1.4
2002	3599.2	964.1	26.8	1902.7	52.9	664.5	18.5	67.8	1.9
2003	4072.0	1048.3	25.7	2235.1	54.9	704.5	17.3	84.1	2.1
2004	5762.9	1402.1	24.3	3279.8	56.9	1015.3	17.6	102.0	1.8
2005	7442.9	1810.7	24.3	4075.8	54.8	1418.2	19.1	138.2	1.9
المتوسط العام	-	-	29.1	-	50.1	-	19.1	-	1.7

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الأرقام الواردة في منشورات البنك المركزي (أعداد مختلفة).

1. السلع الاستهلاكية:

تشمل السلع الاستهلاكية المستوردة، على سلع الاستهلاك الجاري، والسلع المعمرة. حيث أن زيادة أهميتها النسبية من مجمل المستوردات تعكس الخلل الموجود في القطاعات

المنــتجة لهذه السلع، وهذا بدوره يؤثر سلباً على العملية التنموية ويعمل على إبطاء تقدمها نحو أهدافها المنشودة (الرجوب، 1997).

وكما تشير نتائج الجدول رقم (3-6)، فإن قيمة المستوردات من السلع الاستهلاكية في بدايــة فترة الدراسة (1984) قد بلغت (417.1) مليون دينار، وقد واصلت هذه القيمة الارتفاع والانخفاض خلال السنوات من (1985- 2005)، لتصل إلى أعظم قيمة لها في عام (2005)، حيث بلغت (1810.7) مليون دينار. وقد شكل هذا النوع من المستوردات ما نسبته (38.9%) مــن مجمــل المســتوردات فــي بدايــة فترة الدراسة، وانخفضت هذه النسبة في نهاية العام (2005)،حيث وصلت إلى (24.3%). وكما نلاحظ أن نسبة السلع الاستهلاكية من المستوردات قــد حافظت على معدلاتها خلال الخمس سنوات الأخيرة، حيث بلغت بالمتوسط (25.5%) من مجمــل المســتوردات. وقــد يعــود ذلــك إلى سياسة الحكومة الأردنية بإحلال المستوردات الاستهلاكية بالصناعات الأردنية.

2. السلع الوسيطة والمواد الخام:

وتشمل هذه السلع على المحروقات والوقود بما فيها النفط الخام، ومواد البناء الوسيطة وغــيرها. حيــث أن زيادة المستوردات منها تعمل على تلبية الحاجات التنموية، وكذلك توفير الديناميكية الضرورية لاستغلال الطاقات التنموية المتاحة وعلى أكمل وجه (الرجوب، 1997).

وتشــير نــتائج الجدول رقم (3-6)، أن قيمة المستوردات من السلع الوسيطة والمواد الخــام فــي بداية فترة الدراسة (1984) (453.7) مليون دينار، و(4075.8) مليون دينار في نهاية العام (2005). وقد شكلت هذه السلع ما نسبته (42.4%) من مجمل المستوردات في عام (1984). وقــد ارتفعــت هذه النسبة حتى وصلت إلى أعظم قيمة لها في العام (2005). حيث

شكلت ما نسبته (54.8%) من مجمل المستوردات. ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط عالمياً، حيث يظهر من البيانات التفصيلية الواردة في منشورات البنك المركزي حدوث تغير هيكلي في الأهمـــية النسبية للمحروقات والوقود بما فيها النفط الخام. فقد ارتفعت من (11.7%) في خلال الفــترة (1994-1999)، لتصل إلى (16.9%) بالمتوسط خلال الفترة (2000-2005) (البنك المركزي، 2006). وقد كان الاتجاه العام لهذا النوع من المستوردات، يشير إلى زيادة الأهمية النسبية لها خلال فترة الدراسة، وذلك نتيجة تلبية متطلبات الصناعة الإحلالية وصناعات المواد الغذائية والاستهلاكية بشكل عام.

3. السلع الرأسمالية:

وتشـــمل الســـلع الرأسمالية على قطع الغيار والآلات والمعدات، وغيرها. وتلعب هذه السلع دوراً محورياً في التنمية الاقتصادية، شانها شأن السلع الوسيطة والمواد الخام.

وتشـــير نتائج الجدول رقم (3-6)، أن قيمة المستوردات من السلع الرأسمالية قد بلغت في بداية فترة الدراسة (1984) (170.5) مليون دينار، و(1418.2) مليون دينار في نهاية العام (2005). وشـــكلت هـــذه الســـلع ما نسبته (15.9%) من إجمالي المستوردات في بداية فترة الدراســـة، وبلغت أعظم قيمة لها في العام (1993)، لتصل إلى (22.9%). أما في نهاية العام (2005) فقد تدنت نسبة مساهمة هذه السلع من إجمالي المستوردات لتصل إلى (19.1%).

كمـــا يكشف التركيب السلعي للمستوردات الوطنية حسب الأغراض الاقتصادية خلال الســـنوات الأخيرة عن حدوث تغير في هيكل مساهمة السلع الاستهلاكية من المستوردات والتي بلغـــت بالمتوســـط (26.3%) خلال السنوات (2000-2005) مقابل مساهمة بلغت بالمتوسط (25.6%) خـــلال الســـنوات (1994-1999). كمـــا انخفضت مساهمة السلع الرأسمالية من المســـتوردات، مـــن متوسط مقداره (21%) خلال السنوات (1994-1999) إلى متوسط بلغ

(18.2%) خـــلال الســـنوات (2000-2005)، وفي المقابل ارتفعت مساهمة المستوردات من المـــواد الخـــام والسلع الوسيطة وبالمتوسط من (52.9%)خلال السنوات (1994-1999) إلى (53.7%) خلال السنوات (2000-2005).

وعليه ومن خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (3-6)، نخلص إلى نتيجة مفادها أن الاقتصـــاد الأردنـــي وبشـــكل عام لا زال يعتمد على استيراد السلع الاستهلاكية والمواد الخام والســـلع الوســـيطة، مما يدل على مدى اعتماد الاستثمارات القائمة في الأردن على المصادر الخارجـــية لتوفـــير عناصر الإنتاج والمواد الضرورية لاستمرار عملية الإنتاج وبالتالي تعزيز دور الصادرات الوطنية في دعم النمو الاقتصادي.

3-5 التوزيع الجغرافي للصادرات والمستوردات الأردنية في الفترة (1984-2005)

إن مستوى تقدم الدولة الصناعي وطبيعة صادراتها هما اللذان يحددان التوزيع الجغرافي لصـــادراتها ومســـتورداتها (عـــوض، 1995). وعلـــيه سيتم في الجزء القادم تحليل التوزيع الجغرافي لكل من الصادرات والمستوردات الأردنية وخلال الفترة (1984-2005).

3-5-1 التوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية في الفترة (1984-2005)

يبيــن الجدول رقم (3-7) التوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية للفترة (1984-2005)، كما يبيــن الجـدول رقـم (3-8) الأهمية النسبية لأسواق التصدير الأردنية من إجمالي الصادرات الوطنية.

جدول رقم (3-7)

التوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية وفقاً لأسواق التصدير في الفترة (1984-2005)

السنوات	الدول العربية (مليون دينار أردني)	الدول الأوروبية (مليون دينار أردني)	الولايات المتحدة الأمريكية (مليون دينار أردني)	الهند والصين واليابان (مليون دينار أردني)	الدول الأخرى (مليون دينار أردني)
1984	132.6	36.2	0.0	48.5	43.8
1985	131.5	31.0	0.1	53.4	39.4
1986	102.1	40.4	0.3	47.4	35.5
1987	129.8	38.5	0.9	39.5	40.0
1988	136.1	50.7	1.2	78.0	58.8
1989	241.9	67.8	2.8	124.1	97.6
1990	258.9	46.7	3.5	160.1	143.0
1991	173.1	46.5	2.3	152.9	223.9
1992	222.4	34.9	4.2	122.4	249.8
1993	285.4	61.1	7.3	92.2	245.3
1994	337.0	54.4	8.9	108.8	284.8
1995	451.6	82.2	14.7	140.6	315.5
1996	485.3	105.0	13.8	103.6	332.1
1997	554.3	90.6	4.9	124.9	292.5
1998	466.4	78.7	5.6	138.6	357.1
1999	426.7	68.5	9.3	216.4	330.4
2000	431.3	40.9	44.8	214.5	349.2
2001	680.9	61.9	164.6	184.0	261.1
2002	740.8	57.0	304.4	200.6	253.9
2003	691.9	80.2	468.6	176.1	258.3
2004	946.3	107.4	722.2	214.9	315.8
2005	1095.8	111.5	790.2	293.8	279.0

المصدر: منشورات البنك المركزي (أعداد مختلفة).

جدول رقم (3-8)

الأهمية النسبية للتوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية من إجمالي الصادرات في الفترة (1984-2005)

السنوات	الدول العربية (%)	الدول الأوروبية (%)	الولايات المتحدة الأمريكية (%)	الهند والصين واليابان (%)	الدول الأخرى (%)
1984	50.8	13.9	0.01	3.5	0.17
1985	51.5	12.1	0.03	1.1	0.15
1986	45.2	17.9	0.14	3.5	0.16
1987	52.2	15.5	0.38	4.2	0.16
1988	41.9	15.6	0.37	5.1	0.18
1989	45.3	12.7	0.53	2.3	0.18
1990	42.3	7.6	0.57	3.2	0.23
1991	28.9	7.8	0.38	5.6	0.37
1992	35.1	5.5	0.66	2.4	0.39
1993	41.3	8.8	1.1	2.5	0.35
1994	42.4	6.8	1.1	1.2	0.36
1995	45.0	8.2	1.5	1.5	0.31
1996	46.7	10.1	1.3	1.0	0.32
1997	51.9	8.5	0.46	1.4	0.27
1998	44.6	7.5	0.53	1.2	0.34
1999	40.6	6.5	0.89	2.6	0.31
2000	39.9	3.8	4.1	3.2	0.32
2001	50.3	4.6	12.2	2.3	0.19
2002	47.6	3.7	19.6	2.2	0.16
2003	41.3	4.8	28.0	1.6	0.15
2004	41.0	4.7	31.3	1.1	0.14
2005	42.6	4.3	30.7	1.2	0.11
المتوسط العام	44.0	8.7	6.2	2.4	0.2

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الأرقام الواردة في منشورات البنك المركزي (أعداد مختلفة).

وبتمعن أبرز التوزيعات الجغرافية للصادرات الأردنية وأهميتها النسبية من إجمالي الصادرات خلال السنوات الست الأخيرة وعلى الأقل، نلاحظ من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (3-7) إضافةً إلى الجدول رقم (3-8) ما يلي:

- رغم أن أسواق الدول العربية مجتمعة، لا زالت تستحوذ على النصيب الأكبر من الصادرات الوطنية وبنسبة بلغت بالمتوسط، حوالي (43.8%) خلال السنوات (2000-2005)، إلا أنه منذ عام (2001) اخذ نصيب هذه الأسواق من الصادرات الوطنية يتجه نحو الانخفاض التدريجي ليبلغ ما نسبته (41%) في عام (2004) مقابل (50.3%) في عام (2001).

- ارتفاع قيمة صادرات الأردن إلى أسواق دول الاتحاد الأوروبي من (36.2) مليون دينار في العام (1984) إلى حوالي (111.5) مليون دينار، أو ما نسبته (4.3%) من قيمة الصادرات الوطنية في عام 2005، الأمر الذي يشير بوضوح إلى تدني نصيب هذه الأسواق من الصادرات الوطنية، وبالتالي فإن الارتفاع الذي شهدته قيمة الصادرات إلى أسواق دول الاتحاد الأوروبي لا زال دون مستوى الطموحات في ظل دخول اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ الفعلي بتاريخ 2002/5/1. حيث بلغ متوسط مساهمة الصادرات إلى هذه الدول وخلال الخمس سنوات الأخيرة (4.4%).

- الارتفاع الملموس في قيمة صادرات الأردن إلى السوق الأمريكي خلال السنوات الست الأخيرة، حيث ارتفعت الأهمية النسبية لهذه الصادرات بما نسبته بالمتوسط (24.4%) خلال السنوات (2001-2005). وكما هو ملاحظ من نتائج الجدول رقم (3-7) إلى تدني نسبة مساهمة هذه الصادرات في السنوات الأولى للدراسة (1984) و(1985) حيث بلغت هذه النسبة (0.01%) و(0.03%) وعلى التوالي. في حين ارتفعت هذه النسبة بشكل ملحوظ خلال الفترة (2001-2005) لتصل إلى (30.7%) في عام (2005).

- تدني نسبة صادرات الأردن إلى الأسواق الآسيوية ممثلة بالهند والصين واليابان، حيث بلغت هذه النسبة بالمتوسط، حوالي (1.9%) خلال السنوات (2000-2005). وقد يعزى ذلك إلى عدم وجود اتفاقيات جوهرية في مجال تحرير التجارة مع هذه الدول، أو إلى عدم قدرة الصناعات الوطنية مجاراة التكلفة المتدنية للصناعات في هذه الدول.

3-5-2 التوزيع الجغرافي للمستوردات الأردنية في الفترة (1984-2005)

يبين الجدول رقم (3-9) التوزيع الجغرافي للمستوردات الأردنية للفترة (1984-2005)، كما يبيـــن الجدول رقم (3-10) الأهمية النسبية لأسواق الاستيراد الأردنية من إجمالي المستوردات الوطنية.

جدول رقم (3-9)

التوزيع الجغرافي للمستوردات الأردنية وفقاً لأسواق الاستيراد في الفترة (1984-2005)

السنوات	الدول العربية (مليون دينار أردني)	الدول الأوروبية (مليون دينار أردني)	الولايات المتحدة الأمريكية (مليون دينار أردني)	الهند والصين واليابان (مليون دينار أردني)	الدول الأخرى (مليون دينار أردني)
1984	245.7	462.1	119.3	90.2	154.1
1985	263.6	464.3	128.0	83.2	135.4
1986	172.2	379.6	75.5	82.8	140.1
1987	233.8	377.6	93.4	71.5	139.3
1988	261.7	411.8	128.9	74.5	145.6
1989	337.3	481.8	170.0	76.5	164.5
1990	438.4	639.3	299.5	101.5	247.2
1991	338.6	657.1	178.2	143.7	392.8
1992	462.0	854.9	246.2	215.5	435.4
1993	498.8	985.2	311.5	217.7	440.4
1994	530.5	1000.3	232.5	195.0	404.2
1995	608.5	1024.8	240.5	199.1	517.3
1996	761.8	1146.7	294.9	129.2	710.9
1997	683.0	1142.1	275.0	274.3	533.7
1998	521.6	1082.7	258.1	279.8	572.2
1999	569.3	1008.0	259.7	292.3	505.9
2000	773.7	1248.1	322.0	299.0	616.5
2001	823.2	1285.8	280.7	344.8	719.2
2002	907.8	1224.4	278.6	407.6	780.8
2003	1121.8	1276.6	276.2	524.2	873.1
2004	1776.0	1711.3	393.9	782.5	1135.5
2005	2516.0	2222.9	417.0	1001.5	1285.5

المصدر: منشورات البنك المركزي (أعداد مختلفة).

جدول رقم (3-10)

الأهمية النسبية للتوزيع الجغرافي للمستوردات الأردنية من إجمالي المستوردات في الفترة (1984-2005)

السنوات	الدول العربية (%)	الدول الأوروبية (%)	الولايات المتحدة الأمريكية (%)	الهند والصين واليابان (%)	الدول الأخرى (%)
1984	22.9	43.1	11.1	8.4	14.4
1985	24.5	43.2	11.9	7.7	12.6
1986	20.3	44.6	8.9	9.7	16.5
1987	25.5	41.2	10.2	7.8	15.2
1988	25.6	40.3	12.6	7.3	14.2
1989	27.4	39.2	13.8	6.2	13.4
1990	25.4	37.0	17.4	5.9	14.3
1991	19.8	38.4	10.4	8.4	23.0
1992	20.9	38.6	11.1	9.7	19.7
1993	20.3	40.2	12.7	8.9	17.9
1994	22.5	42.3	9.8	8.3	17.1
1995	23.5	39.6	9.3	7.7	20.0
1996	25.0	37.7	9.7	4.2	23.4
1997	23.5	39.3	9.5	9.4	18.4
1998	19.2	39.9	9.5	10.3	21.1
1999	21.6	38.3	9.9	11.1	19.2
2000	23.7	38.3	9.9	9.2	18.9
2001	23.8	37.2	8.1	10.0	20.8
2002	25.2	34.0	7.7	11.3	21.7
2003	27.5	31.4	6.8	12.9	21.4
2004	30.6	29.5	6.8	13.5	19.6
2005	33.8	29.9	5.6	13.5	17.3
المتوسط العام	24.2	38.3	10.1	9.2	18.2

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الأرقام الواردة في منشورات البنك المركزي (أعداد مختلفة).

وبتمعن أبرز التوزيعات الجغرافية للمستوردات الأردنية وأهميتها النسبية من إجمالي المستوردات خلال السنوات الست الأخيرة على الأقل، نلاحظ من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (3-9) إضافةً إلى الجدول رقم (3-10) ما يلي:

- ارتفاع قيمة مستوردات الأردن من السوق الأوروبي، حيث بلغ متوسط نسبة مساهمة هذا السوق (38.3%) خلال سنوات الدراسة. كما بلغ هذا المتوسط ما نسبته (33.4%) خلال السنوات (2000-2005)، حيث وصلت قيمة المستوردات من هذا السوق حوالي (2223) مليون دينار في عام (2005). ونظراً لنمو هذه المستوردات بمعدل يقل عن معدل نمو إجمالي المستوردات فقد انخفضت أهميتها النسبية من (38.3%) في عام (2000) إلى (29.9%) في

عام (2005). وتجدر الإشارة إلى أن سعر صرف اليورو مقابل الدينار الأردني، قد ارتفع بما نسبته بالمتوسط (15.6%) خلال السنوات الثلاثة الأخيرة ليصل في عام (2005) إلى (0.966) دينار (البنك المركزي، 2006)، مما أدى إلى ارتفاع قيمة المستوردات من السوق الأوروبي، وبالتالي الحد من الطلب على المستوردات من هذه السوق.

- وبالنسبة لأسواق الدول العربية، نلاحظ تزايد الأهمية النسبية للمستوردات من هذه الأسواق خلال السنوات (2000-2005). حيث تزايدت بشكل مضطرد خلال هذه الفترة، لتبلغ بالمتوسط (27.4%). ومن خلال البيانات التفصيلية الواردة في منشورات دائرة الإحصاءات العامة، نجد أن هنالك ارتفاع ملموس في قيمة مستوردات الأردن من السوق السعودي. وبذلك يكون السوق السعودي، أهم وأكبر سوق للمستوردات الأردنية؛ ويعود هذا الارتفاع الملموس إلى التحول من السوق العراقي إلى السوق السعودي، لتلبية احتياجات المملكة من النفط الخام ومشتقاته منذ عام (2003). وتبعاً لذلك ارتفعت حصة أسواق الدول العربية مجتمعة من إجمالي المستوردات لتصل إلى (33.8%) في عام 2005 مقابل (23.7%) في عام (2000).

- في حين نلاحظ تدني الأهمية النسبية للمستوردات الوطنية من السوق الأمريكي خلال السنوات (2000-2005). حيث بلغت نسبة مساهمتها من إجمالي المستوردات (7.5%) خلال هذه الفترة، مقابل مساهمة بلغت (9.6%) خلال السنوات (1994-1999). وقد يعزى ذلك إلى توجه هذه المستوردات نحو الأسواق الآسيوية. حيث نلاحظ تزايد الأهمية النسبية للمستوردات من هذه الأسواق خلال السنوات (2000-2005). حيث تزايدت بشكل مضطرد خلال هذه الفترة، لتبلغ بالمتوسط (11.7%). فمن خلال البيانات التفصيلية الواردة في منشورات دائرة الإحصاءات العامة، نجد أن هنالك ارتفاع في قيمة مستوردات الأردن من السوق الصيني خلال السنوات (2000-2005). وتجدر الإشارة إلى أن الصادرات الصينية قد تمكنت من غزو

الأسواق العالمية؛ نظراً لانخفاض كلفتها وتمتعها بميزة تنافسية عالية تمكنها من منافسة منتجات الدول الأخرى.

المبحث الثاني: واقع القطاع الصناعي في الأردن في ظل تحرير التجارة

6-3 المقدمة

لقد عملت القطاعات الصناعية في الأردن في ظل الحماية الحكومية لها، حيث نشأت الصناعة نشأة متواضعة وبعيدة عن أجواء المنافسة الدولية الأمر الذي ساهم بتوجيهها لخدمة السوق المحلي دون أخذها لمعايير الجودة العالمية، ومع التغيرات التي يشهدها الأردن في السعي لعولمة اقتصاده وربطه بالتكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية بدأت الصناعة تخرج من بوتقة السياسة القائمة على الحماية إلى سياسة الانفتاح والانخراط بأجواء تنافسية معيارها الجودة في الإنتاج والمنافسة السعرية، فعملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية واتفاقية الشراكة الأوروبية واتفاقية منظمة التجارة العربية الحرة واتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة تشكل تحديا للصناعة الوطنية مما حتم التفكير في ضرورة وضع سياسة صناعية تنافسية وطنية شاملة، تساعد على زيادة القدرة التنافسية للقطاع الصناعي وبالأخص الصناعات الصغيرة والمتوسطة[(2)]، كي تستطيع الصمود أمام هذا الانفتاح والحرية التجارية (المحروق ومقابلة، 2006).

ويعتبر الأردن من الدول الفقيرة نسبياً بالموارد الطبيعية، إلا أنه غني بالموارد البشرية، وقد اعتمد الأردن لتمويل مشاريعه على القروض والمنح من الدول العربية والأجنبية التي بدأت تتزايد دون تسديد، حتى بلغ الدين الخارجي عام (1988) ضعف الناتج المحلي الإجمالي، وقلت

---

(2) على اعتبار أنها تشكل 99% من القطاع الصناعي؛ أي الغالبية العظمى (دليل المسح الصناعي في الأردن، 2005).

احتـياطات المملكـة من العملات الأجنبية، وتراجع النمو الاقتصادي ليصل إلى (–14%) عام (1989)، ولمواجهـة هذه الأزمة الاقتصادية الحادة بدأ الأردن في عام (1992) العمل ببرنامج للتصـحيح الاقتصادي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي امتد لعام 1998، ثم تلاه برنامج وطني للتصـحيح للفترة (1999 – 2001)، وما زالت برامج التصحيح هي المحدد الرئيسي لمسيرة الاقتصـاد الأردنـي. وخلال فترة التصحيح الاقتصادي، فقد حقق الاقتصاد الأردني معدل نمو سـنوي عالـي تجاوز(8%) خلال الفترة (1992-1995)، وإذا كان الاقتصاد الأردني قد حقق نمواً عالياً خلال هذه المرحلة من البرنامج، فإن ذلك لم يكن بسبب آليات البرنامج، وإنما جاءت كنتـيجة لعودة ثلاثمائة ألف مواطن من الخليج، ومعهم مدخراتهم واستثمروا في قطاع الإسكان والقطاعات الاقتصادية الأخرى، وعلى الرغم من هذا فقد حقق البرنامج في هذه المرحلة نجاحاً كبـيراً في تثبيت سعر صرف الدينار، وكبح التضخم، وزيادة الاحتياطي من العملات الصعبة، ولكنه لم يحقق البرنامج أهدافه في خفض العجز في الميزان التجاري، حيث وصلت نسبة العجز إلى (44.9%) من الناتج المحلي الإجمالي (البنك المركزي الأردني، 2004).

أمـا في المرحلة الثانية من البرنامج خلال الفترة (1996 – 2000)، فقد تراجع معدل الـنمو السـنوي للناتج المحلي إلى ما دون (3%)، وتراجع كذلك الاستثمار في رؤوس أموال الشـركات الجديـدة، بحيـث كان في عام (2000) ثلث ما حققه في عام (1995)، وتراجعت الصـادرات، ثم نمت بنسب متواضعة بلغت في معدلها خلال الفترة (1995 – 2000) ما نسبته (8%) مقـابل (61%) خـلال الفترة (1992 – 1995)، وقد بقي رصيد الدين الخارجي بنفس المسـتوى، بل اتجه للزيادة مقارنة بعام (1995)، وظل العجز في الموازنة حوالي (7%) من الـناتج المحلي. ثم بعد ذلك تبنى وصفة برامج التصحيح الاقتصادي الصادرة عن صندوق النقد الدولي (1990– 2004).

ولقد تأثر الاقتصاد الأردني بالكثير من الأحداث السياسية التي مرت بها المنطقة العربية منذ الحرب العالمية الأولى وأحداث (1948)، و(1967)، و(1991)، وتأثرت المملكة بموجات هجــرات قسرية أثرت على تركيبته السكانية والاقتصادية. وقد أفرزت حرب الخليج الثانية في العام (1991)، والثالثة في العام (2003) أعباء اقتصادية واجتماعية وديموغرافية على الأردن، تلــت الأزمة الاقتصادية النقدية التي حلت بالاقتصاد في العام (1989)؛ فانخفض سعر صرف الدينار انخفاضاً كبيراً بلغ حوالي (50%) مقابل الدولار الأمريكي.

3-7 السمات العامة للقطاع الصناعي الأردني ومساهمته في الاقتصاد الأردني

تعتبر الصناعة من العناصر الرئيسية المساهمة في الاقتصاد الأردني، حيث شكلت ما نسبته (21.5%) من الناتج المحلي الإجمالي لعام (2006)، وحوالي (90%) من الصادرات الوطنية لذات العام وتساهم بتشغيل حوالي (15%) من القوى العاملة في الأردن (دليل المسح الصناعي في الأردن، 2005).

ويتشــكل قطــاع الصــناعة الأردنــي بشــكل أساسي من قطاع الصناعات التعدينية والاســتخراجية وقطــاع الصــناعات التحويلــية. ويتضمن قطاع الصناعات التعدينية البوتاس والفوســفات، حيــث ساهم بنسبة بلغت (3.2%) من الناتج المحلي الإجمالي لعام (2006)، أما قطــاع الصناعات التحويلية فقد ساهم بنسبة بلغت (18.3%) من الناتج المحلي الإجمالي لذات العام[3].

واعــتماداً علــى نمــوذج دائــرة الإحصاءات العامة والقائم على "المسح الإقتصادي" للأنشطة الإقتصادية، فقد تم تقسيم الصناعات الأردنية حسب "التصنيف الصناعي الدولي الموحد

---

(3) تمثل الأرقام الواردة في هذا البند آخر احصائيات صادرة عن غرفة صناعة الأردن، 2006.

(International Standard Industrial Classification) (ISIC) (مستوى 2-3 حدود)

إلى الصناعات التالية (دائرة الإحصاءات العامة، 2007):

- استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي، أنشطة الخدمات المتصلة باستخراج النفط والغاز باستثناء خدمات المسح.
- صنع فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة والوقود النووي.
- صنع معدات النقل الأخرى.
- إمدادات الكهرباء والغاز والبخار والمياه الساخنة.
- صنع المنتجات الغذائية والمشروبات.
- صنع منتجات التبغ.
- صنع المنسوجات.
- صنع الملابس، تهيئة وصباغة الفراء.
- دباغة وتهيئة الجلود، صنع حقائب الأمتعة وحقائب اليد والسروج والأعنة والأحذية.
- صنع الخشب والمنتجات الخشبية والفلين، باستثناء الأثاث.
- صنع الورق ومنتجات الورق.
- الطباعة والنشر واستنساخ وسائط الإعلام المسجلة.
- صنع منتجات المطاط واللدائن (البلاستيك).
- صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى.
- صنع المعادن الأساسية.
- صنع منتجات المعادن المشكلة باستثناء الماكينات والمعدات.

- صنع الآلات والمعدات غير مصنفة مكان آخر.
- صنع الآلات والأجهزة الكهربائية غير المصنفة في موضع آخر.
- صنع معدات وأجهزة الراديو والتلفزيون والاتصالات.
- صنع الأجهزة الطبية وأدوات القياس العالية الدقة والأدوات البصرية والساعات بأنواعها.
- صنع الأثاث، صنع منتجات غير مصنفة في موضع آخر.
- صنع المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة والمركبات نصف المقطورة.
- صنع المواد والمنتجات الكيميائية.
- الصناعات الاستخراجية.

ولغايات إجراء هذه الدراسة، تم اعتماد هذا التصنيف لتوفر البيانات عن معظم هذه الصناعات، وغياب التفاوت في تصنيفها خلال فترة الدراسة (1984-2005).

كما اعتمد قانون الغرف الصناعية لعام (2005) تعريف رسمي للمنشات العاملة في مجال الصناعة على أساس مؤشرين أساسيين هما راس المال المسجل للمنشأة وحجم العمالة (عدد العمال). وقد صنف القانون المنشات العاملة في الصناعة على النحو التالي (غرفة صناعة الأردن، 2006):

☐ **المنشآت الصناعية:** أي منشاة غرضها الأساسي الصناعة، ورأسمالها المسجل ثلاثون ألف دينار فاكثر أو عدد عمالها الأردنيين عشرة عمال فأكثر، على أن يكونوا مشتركين في الضمان الاجتماعي.

☐ **المنشات الحرفية:** أي منشأة غرضها الأساسي الصناعة، ورأسمالها المسجل اقل من ثلاثين ألف دينار أو عدد عمالها الأردنيين المشتركين في الضمان الاجتماعي يقل عن عشرة عمال.

وبالإشارة إلى التعريف الرسمي للقطاعات الصناعية فقد تم تحديده بموجب قرار صدر عن مجلـس الوزراء في تاريخ 13 آب لسنة 2005 ليشمل جميع نشاطات المنشات العاملة في نوع واحـد أو أكـثر من أنواع الصناعة. وعليه تم هيكلة النشاطات الصناعية إلى عشرة قطاعات صناعية حسب التالي (وزارة الصناعة والتجارة، 2005):

- قطاع الصناعات الجلدية والمحيكات.
- قطاع الصناعات العلاجية واللوازم الطبية.
- قطاع الصناعات الكيماوية ومستحضرات التجميل.
- قطاع الصناعات البلاستيكية والمطاطية.
- قطاع الصناعات الهندسية والكهربائية وتكنولوجيا المعلومات.
- قطاع الصناعات الخشبية والأثاث.
- قطاع الصناعات الإنشائية.
- قطاع الصناعات التموينية والغذائية والزراعية والثروة الحيوانية.
- قطاع صناعات التعبئة والتغليف والورق والكرتون واللوازم المكتبية.
- قطاع الصناعات التعدينية.

وإضافة إلى ذلك، ومن اجل الحصول على تمثيل شامل للمنشات العاملة في الصناعة، فإن قطاع المنشات الحرفية اعتبر القطاع الحادي عشر للقطاعات الصناعية.

وتشكل المنشآت الصناعية (13.12%) من مجموع عدد المنشآت العاملة في الصناعة حسب أخر الإحصائيات الصادرة عن غرفة صناعة الأردن، وتساهم بتشغيل (79.3%) من مجموع القوى العاملة في الصناعة الأردنية، وتمثل (94.42%) من مجموع رؤوس الأموال المسجلة في القطاع الصناعي. بينما تشكل المنشآت الحرفية (86.88%) من مجموع المنشآت العاملة في الصناعة، وتساهم بتشغيل (20.7%) من مجموع القوى العاملة في الصناعة الأردنية، وتمثل (5.58%) من مجموع رؤوس الأموال المسجلة في القطاع الصناعي (غرفة صناعة الأردن، 2006).

وفي مجال التعدين، يوجد (128) منشأة يعمل فيها حوالي عشرة آلاف عامل، وتشكل صناعات استخراج المعادن الكيميائية بما فيها الفوسفات والبوتاس والأسمدة الثقل الاقتصادي في صناعات التعدين حيث يعمل في مجالها (8) شركات فقط تستوعب حوالي (88%) من العاملين في هذا القطاع، والبقية هي المنشآت العاملة في مجال المقالع واستخراج المحاجر والرمال. أما في مجال الطاقة فهناك (7) شركات عاملة في مجال جمع وتوزيع الكهرباء واستخراج النفط ومصفاة البترول يعمل فيها حوالي (15) ألف عامل. أما في مجال الصناعات التحويلية فهناك أكثر من (18) ألف منشأة صناعية تستوعب ما يناهز المائة ألف عامل، وتشمل صناعات المنتجات الغذائية والمحيكات والجلود والأحذية والأثاث والورق والكرتون والبلاستيك والصناعات الكيماوية والشاملة للأدوية والمنظفات والصابون والدهانات والصناعات الهندسية. هذا بالإضافة إلى الخدمات الصناعية والتي تزيد عن (9) آلاف منشأة يعمل فيها ما يقرب من (23) ألف عامل وعاملة (دليل المسح الصناعي، 2005).

وتساهم الصناعات التحويلية بنسبة (19.3%) من الناتج المحلي الإجمالي للأردن لعام (2005). وظلت مساهمة الصناعة في مجملها من صناعات استخراجية وتحويلية في الناتج

المحلـــي الإجمالي في حدود الـــ (19%) خلال الفترة (1990 – 2005)، وقد بلغت أعلى نسبة مساهمة لها في الناتج المحلي الإجمالي عام (1990) حيث بلغت (20%). في حين كانت أدنى نســبة مســاهمة في عام (1996)، حيث شكلت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ما قدره (16%)، أمـــا الصناعات التحويلية فكان متوسط نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ما يقارب (14%) سنوياً من عام (1991) إلى العام (2005). كما ارتفعت القيمة المضافة للقطاع الصـــناعي من (468.6) مليون دينار عام (1991) إلى (964.7) مليون دينار عام (2005). وعلى أساس سنوي، حقق القطاع الصناعي أيضاً أعلى القراءات، حيث نما بنسبة (16.3%) في العام (2005)، وهو أعلى معدل نمو تم تسجيله على مستوى جميع القطاعات الاقتصادية (غرفة صناعة الأردن، 2006).

ويبيـــن الجـــدول رقم (3-11) الإنتاج الصناعي والأهمية النسبية للصادرات الصناعية الأردنية ومعدلات نموها في الفترة (1984-2005).

جدول رقم (3-11)

الصادرات الكلية والإنتاج الصناعي والصادرات الصناعية ومعدلات نموها والأهمية النسبية

للصادرات الصناعية الأردنية في الفترة (1984-2005)

السنوات	الصادرات الكلية (مليون دينار أردني)	الإنتاج الصناعي (مليون دينار أردني)	الصادرات الصناعية (مليون دينار أردني)	معدل نمو الإنتاج الصناعي (%)	معدل نمو الصادرات الصناعية (%)	الأهمية النسبية للصادرات الصناعية (%)
1984	261.1	302.2	132.2	-	-	50.6
1985	255.3	295.0	113.3	-2.4	-14.3	44.4
1986	225.6	387.0	85.9	31.2	-24.2	38.1
1987	248.8	414.4	123.4	7.1	43.8	49.6
1988	324.8	393.1	147.0	-5.1	19.1	45.2
1989	534.1	468.7	260.5	19.2	77.3	48.8
1990	612.2	555.9	317.3	18.6	21.8	51.8
1991	598.6	535.2	284.2	-3.7	-10.4	47.5
1992	633.7	642.4	323.6	20.0	13.8	51.1
1993	691.2	629.6	358.4	-2.0	10.8	51.9
1994	793.9	773.6	495.0	22.9	38.1	62.4
1995	1004.5	862.4	645.2	11.5	30.3	64.2
1996	1039.6	828.1	594.0	-4.0	-7.93	57.1
1997	1067.1	909.3	627.2	9.8	5.59	58.8
1998	1046.4	1033.6	612.7	13.7	-2.32	58.6
1999	1051.3	1053.8	658.9	2.0	7.55	62.7
2000	1080.7	1113.1	715.0	5.6	8.5	66.2
2001	1352.4	1178.2	966.7	5.8	35.2	71.5
2002	1556.7	1333.0	1163.1	13.1	20.3	74.7
2003	1675.1	1435.9	1257.6	7.7	8.13	75.1
2004	2334.1	1704.4	1458.1	18.7	15.9	62.5
2005	2570.2	1997.2	1945.0	17.2	33.4	75.7
المتوسط العام				9.9	15.7	57.6

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الأرقام الواردة في منشورات البنك المركزي ودائرة الإحصاءات العامة (أعداد مختلفة).

ويشير الجدول رقم (3-11)، إلى أن الإنتاج الصناعي ارتفع من (302.2) مليون دينار عـام (1984) إلى (1997.2) مليون دينار عام (2005)، أي بنسبة نمو بلغت (5.6%). وعليه فقد تضاعف الإنتاج الصناعي في الأردن (5.6) مرة خلال (22) عاماً. ويعزى ذلك إلى ازدياد الصـادرات الصـناعية خـلال هذه الفترة. وقد تعزى بعض الزيادات في معدلات نمو الإنتاج الصـناعي إلى برامج التصحيح الاقتصادي الذي انتهجه الأردن لتصويب أوضاعه الاقتصادية.

أما معدلات النمو السالبة في الإنتاج الصناعي فقد تعزى إلى ضعف حجم الاستثمارات الصناعية في مجال العمل الصناعي. فقد بلغ حجم رؤوس أموال هذه الشركات الصناعية في عام (1994) أعلى معدل لها بمقدار (182.3) مليون دينار، ولكن وابتداء من عام (1996) بدأت رؤوس الأموال في الشركات الصناعية بالانخفاض، حيث بلغ المتوسط لها في الفترة (1996 – 2004) حوالي (31) مليون دينار فقط. حيث شكل عام (1999) أدنى انخفاض لها، حيث وصل إلى (24) مليون دينار (دائرة الإحصاءات العامة، 2005). إلا أنها ازدادت في بداية العام 2004 والعام 2005، نظراً للجهود المبذولة من الحكومة الأردنية نحو جذب الاستثمارات الخارجية (غرفة صناعة الأردن، 2007).

أما فيما يتعلق بمساهمة الصناعة بالصادرات الوطنية الأردنية، فيشير الجدول رقم (3-11)، إلى أن الصادرات الصناعية ارتفعت من (132.2) مليون دينار عام (1984) إلى (1945) مليون دينار عام (2005)، أي بنسبة نمو بلغت (13.7%)، مشكلة ما نسبته (75.7%) من حجم الصادرات الوطنية في عام (2005). كما يشير الجدول رقم (3-11)، إلى ازدياد الأهمية النسبية للصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات في السنوات الخمس الأخيرة، إذ بلغ بالمتوسط (71.9%). وقد يعزى ذلك إلى دخول العديد من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف إلى حيز التنفيذ الفعلي، وخصوصاً اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة، وكذلك إلى برامج التصحيح الاقتصادي في الأردن والتي كان محورها الرئيسي القطاع الصناعي. وأما فيما يتعلق بمعدلات نمو الصادرات الصناعية، نجد أنها كانت سالبة في بداية فترة الدراسة (1985-1986)، ثم بدأت بالارتفاع والانخفاض مسجلة معدل نمو مقداره (33.4%) في العام (2005). وقد يعزى ذلك إلى ازدياد صادرات الأردن الصناعية من المناطق الصناعية المؤهلة (QIZs) إلى السوق الأمريكي في هذه السنة.

وأما فيما يتعلق بأعداد العاملين وأجورهم في القطاع الصناعي الأردني ومعدلات النمو فيها في الفترة (1984-2005). يبين الجدول رقم (3-12) ابرز النتائج ذات العلاقة بذلك.

جدول رقم (3-12)

عدد العاملين الإجمالي وإجمالي أجورهم في القطاع الصناعي الأردني ومعدلات النمو فيهما في الفترة (1984-2005)

السنوات	عدد العاملين الإجمالي (ألف)	إجمالي أجور العاملين (ألف دينار أردني)	معدل نمو عدد العاملين (%)	معدل نمو أجور العاملين (%)
1984	50.2	90.8	-	-
1985	54.6	100.4	8.9	10.6
1986	54.8	101.4	0.3	1.1
1987	57.9	120.1	5.8	18.4
1988	59.9	97.2	3.3	-19.1
1989	66.4	129.1	10.9	32.8
1990	69.9	142.6	5.2	10.5
1991	76.3	163.7	9.2	14.8
1992	91.6	197.8	20.1	20.8
1993	93.5	217.8	2.0	10.1
1994	102.1	242.8	9.2	11.5
1995	104.6	264.2	2.5	8.8
1996	108.2	282.3	3.4	6.8
1997	111.7	300.8	3.3	6.6
1998	111.9	337.7	0.2	12.2
1999	112.0	489.0	0.0	44.8
2000	122.8	363.7	9.6	-25.6
2001	129.8	372.2	5.7	2.4
2002	130.7	384.2	0.7	3.2
2003	133.6	398.7	2.2	3.8
2004	142.6	440.2	6.8	10.4
2005	151.1	486.2	5.9	10.4
المتوسط العام	-	-	5.5	9.3

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الأرقام الواردة في منشورات دائرة الإحصاءات العامة (أعداد مختلفة).

يشــير الجدول رقم (3-12) إلى أن إجمالي عدد العاملين في القطاع الصناعي الأردني قــد ازداد وبشكل ملحوظ خلال سنوات الدراسة؛ إذ بلغ في عام 1984 (50.2) ألف عامل، ثم ازداد بشــكل مضــطرد إلى أن وصل إلى (151.1) ألف عامل في نهاية فترة الدراسة في عام (2005)؛ أي بمعــدل نمــو مقــداره (2%) تقريــباً. أي أن حجم العمالة في القطاع الصناعي

تضاعف مرتين خلال 22 عاماً. كما أن هذا الحجم قد نما بمعدل سنوي بلغ بالمتوسط (5.5%) خلال الفترة (1984–2005). كما نلاحظ من الجدول رقم (3–12)، أن إجمالي أجور العاملين فـي القطـاع الصناعي الأردني قد ازداد وبشكل ملحوظ خلال سنوات الدراسة إذ بلغ في عام (1984) (90.8) ألف دينار أردني، ثم ازداد بشكل مضطرد مع بعض التذبذبات إلى أن وصل إلـى (486.2) ألف دينار أردني في عام (2005)، أي بزيادة مقدارها (4.4%) تقريباً. أي أن إجمالي الأجور في القطاع الصناعي تضاعف (4.4) مرة خلال 22 عاماً. كما أن هذا الحجم قد نما بمعدل سنوي بلغ بالمتوسط (5.5%) خلال الفترة (1984–2005).

3-8 درجة الانفتاح الاقتصادي لقطاع الصناعة الأردني

وكمـا تم طرحه سابقاً، ستقوم هذه الدراسة باستخدام مقياس نسبة الصادرات الصناعية إلـى إجمالـي الإنتاج الصناعي لقياس درجة الانفتاح الاقتصادي للقطاع الصناعي في الأردن. ويبين الجدول رقم (3-13) أبرز نتائج هذا المقياس.

جدول رقم (3-13)

الصادرات الصناعية والإنتاج الصناعي ودرجة الانفتاح الاقتصادي في الأردن وفقاً لمقياس الدراسة المعتمد في الفترة (1984-2005)

السنوات	الصادرات الصناعية (مليون دينار أردني)	الإنتاج الصناعي (مليون دينار أردني)	درجة الانفتاح الاقتصادي (%)
1984	132.2	302.2	43.7
1985	113.3	295.0	38.4
1986	85.9	387.0	22.2
1987	123.4	414.4	29.8
1988	147.0	393.1	37.4
1989	260.5	468.7	55.6
1990	317.3	555.9	57.1
1991	284.2	535.2	53.1
1992	323.6	642.4	50.4
1993	358.4	629.6	56.9
1994	495.0	773.6	64.0
1995	645.2	862.4	74.8
1996	594.0	828.1	71.7
1997	627.2	909.3	69.0
1998	612.7	1033.6	59.3
1999	658.9	1053.8	62.5
2000	715.0	1113.1	64.2
2001	966.7	1178.2	82.0
2002	1163.1	1333.0	87.3
2003	1257.6	1435.9	87.6
2004	1458.1	1704.4	85.5
2005	1945.0	1997.2	97.4
المتوسط العام	-	-	61.4

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الأرقام الواردة في منشورات البنك المركزي ودائرة الإحصاءات العامة (أعداد مختلفة).

يتبيـــن من نتائج الجدول رقم (3-13) أن قطاع الصناعة الأردني قد حقق درجة انفتاح اقتصادي بمستوى عالي في نهاية العام (2005). حيث بلغت درجة هذا الانفتاح (97.4%). في حيـــن كانـــت هذه الدرجة متدنية في العام (1984)؛ حيث بلغت (43.7%). كما تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (3-13) إلى تذبذب في درجة الانفتاح الاقتصادي بين الزيادة والنقصان خـــلال الفترة (1984-2005). وقد يعزى ذلك إلى بعض التغيرات الاقتصادية والسياسية التي واجهها الأردن خلال هذه الفترة ابتداءً من انخفاض سعر صرف الدينار، ومروراً بحرب الخليج

الأولـــى، وانتهاءً بحرب الخليج الثانية، وكذلك ارتفاع أسعار النفط العالمية. ولكن من الملاحظ أيضـــاً أن هنالك ارتفاع ملموس في درجة هذا الانفتاح خلال السنوات الخمس الأخيرة، إذ بلغ متوسط درجة الانفتاح لهذه الفترة حوالي (88%). ويعزى ذلك إلى دخول بعض اتفاقيات تحرير الـــتجارة المـــبرمة مـــع الأردن حيز التنفيذ. ومما يؤكد ذلك ازدياد حركة النشاط التجاري بين الأردن وغيره من الدول خلال هذه الفترة وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي ضوء الهدف الثالث للدراسة والذي يتعلق بمعرفة أبرز الجهود المبذولة من قبل الأردن في مجال وضع إطار عام للسياسة الصناعية للاستفادة من عملية تحرير التجارة. فيما يلي عرض للإجراءات التي قامت بها الحكومة لتحسين الواقع الصناعي في الأردن في إطار عملية تحرير التجارة والعولمة (غرفة صناعة الأردن، 2006):

أولاً: وضع إطار عام للسياسة الصناعية

قامـــت مديـــرية التنمية الصناعية وحماية الإنتاج الوطني في وزارة الصناعة والتجارة بالـــتعاون مـــع مشروع الشراكة الأردنية الأمريكية في الأعمال (Jordan-United States Business Partnership) (JUSBP) بـــإعداد دراسة لتحديد الإطار العام للسياسة الصناعية تهـــدف إلى تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الصناعي محلياً ودولياً، وتضمنت هذه الدراسة تسعة محـــاور رئيســـية شملت مراجعة السياسات والتشريعات والإجراءات الحكومية، والبنية التحتية والخدمـــات المساندة والمعلوماتية، والدعم المالي والفني وتنمية الصادرات، وتشجيع الاستثمار، والموارد البشرية، وأخيرا محور تفعيل الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص.

ثانياً: تخصيص المساعدات لتنفيذ برامج مساعدة قطاع الصناعة

قامـــت الحكومـــة بتخصيص الموارد المالية من المنح والمساعدات لتمويل عدة برامج ومشاريع لإعادة تأهيل قطاع الصناعة وهي (وزارة الصناعة والتجارة، 2005):

- **مشـــروع الشـــراكة الأردنية الأمريكية للأعمال (JUSBP):** وهو ممول بمنحة قيمتها (15) مليون دولار، ويهدف إلى رفع القدرة التنافسية بقطاع المؤسسات الصناعية، ولا سـيما الصـغيرة والمتوسـطة منها من خلال تقديم مساعدات فنية في مجالات الجودة والتسويق وتحسين طرق الإنتاج وتدريب العمال.
- **بـرنامج التعاون الأردني الياباني:** ويهدف هذا البرنامج إلى تحسين تنافسية المؤسسات الصناعية الأردنية من خلال المساعدة في إعداد وصياغة سياسة صناعية وطنية مناسبة لـلأردن، وتحسـين عملـية الاتصال بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز القدرات الإدارية لمؤسسات القطاع الخاص.
- **بـرنامج تحديـث الصناعة:** يهدف هذا البرنامج إلى زيادة القدرة التنافسية والتصديرية للصـناعات الصـغيرة والمتوسـطة علـى المـدى الطويل ، وتقديم المساعدة والدعم للمؤسسـات الصـناعية الناشئة، ويأتي المشروع في إطار التعاون الأردني الأوروبي، وتقدر قيمـة تمويل هذا المشروع نحو (41.6) مليون يورو تدفع الحكومة الأردنية منها ما قيمته (1.6) مليون يورو.

وخـلال هذا المشروع سيتم تقديم دعم فني ومالي من خلال إنشاء صندوق خاص لدعم القـروض في مؤسسة ضمان القروض، يهدف إلى تسهيل إعطاء القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسـطة مـن خلال البنوك المحلية وذلك بهدف زيادة قدراتها في مجال الإدارة والتخطيط والإنتاج، ودعم تنفيذ برامج تدريبية متعددة من خلال مؤسسة التدريب المهني والجمعية العلمية الملكـية ومراكـز البحوث والاستشارات الجامعية. وإنشاء برامج دراسات عليا في الجامعات تهـدف إلـى رفع القدرة على نقل المعرفة التكنولوجية من الجامعات إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المحروق ومقابلة، 2006).

- **برنامج الأمم المتحدة المتكامل للتنمية الصناعية في الأردن:** ويهدف هذا المشروع إلى تقديم المساعدات الفنية للمؤسسات الرسمية والجهات ذات العلاقة بالقطاع الصناعي، تتمثل أهم المحاور الرئيسية للمشروع في التركيز على قطاع الصناعات الغذائية وجعلها اكثر تنافسية، ودعم المشاريع الصناعية المهتمة بالبيئة، ودعم وزارة الصناعة والتجارة في مجالات بناء السياسة الصناعية، وتفعيل وحدة التعاقد الصناعي في الوزارة وبناء قاعدة معلومات لها من اجل تخزين المعلومات والبيانات اللازمة للوحدة. ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز التنافس بين مؤسسات القطاع الخاص الصناعية والخدمية الصغيرة والمتوسطة عن طريق نشر الوعي بمفاهيم الجودة الشاملة لرفع مستوى أداء هذه المؤسسات في مجالات تطوير الأنظمة الفنية والإدارية وتبادل الخبرات فيما بينها، وتعتبر هذه الجائزة حافزا وتكريما معنويا للمؤسسة الأكثر تميزا وكفاءة في قطاعها، ويعتبر الفائز مثالاً وطنياً ودولياً يحتذى به.
- **مشروع الإدارة الوقائية البيئية كأداة لتطوير ورفع الكفاءة للمؤسسات بالتعاون مع الوكالة السويدية:** ويهدف هذا المشروع إلى تحسين جودة المنتجات ، وتجنيب التهميش في ساحة التجارة الدولية الناجم عن عدم وجود أنظمة إدارة بيئية مناسبة.

ثالثاً: حماية الإنتاج الوطني

ضمن إجراءات الحكومة الهادفة إلى دعم الصناعة الوطنية في ظل ظروف الانفتاح الاقتصادي والعولمة، فقد صدر قانون حماية الإنتاج الوطني في نهاية عام (1998)، وقامت وزارة الصناعة والتجارة باستحداث قسم خاص يعنى بمواضيع ومتطلبات حماية الإنتاج الوطني. ويهدف هذا القانون إلى تقديم حماية للمنتجين المحليين الذين يعانون من ضرر بالغ، أو يحتمل تعرضهم لضرر بالغ من أي تزايد كبير في استيراد سلع مشابهة أو منافسة لمنتج محلي

أو استيراد سلعة اغراقية، أو استيراد سلعة مدعومة في بلد المنشأ (غرفة صناعة الأردن، 2006).

رابعاً: تخفيض الرسوم الجمركية على مدخلات الصناعة

تم تشكيل لجنة من الوزارات والدوائر المعنية بالإضافة إلى ممثلين عن غرف الصناعة لدراسة قوائم مدخلات الإنتاج الصناعي وقامت هذه اللجنة بالتنسيب لإعفاء اكثر من (2400) مدخل من الرسوم الجمركية مع مراعاة عدم إعفاء مدخلات الإنتاج التي لها مثيل محلي ذات جودة عالية وكمية إنتاج محلي كافية ومواصفات وقيمة مضافة عالية. وقد تم خلال السنتين الماضيتين إعفاء عدد كبير من هذه المدخلات وتخفيض الرسوم الجمركية على عدد آخر ولا يزال الموضوع قيد البحث بين القطاع الصناعي وكل من وزارة المالية/الجمارك ووزارة الصناعة والتجارة ومن المتوقع أن يتحقق الإعفاء الكامل لكامل المدخلات مع نهاية هذا العام (غرفة صناعة الأردن، 2006).

خامساً: توفير التمويل الميسر بأسعار فائدة مخفضة للصناعات

تم ذلك من خلال تخصيص مبلغ (30) مليون دينار لبنك الإنماء الصناعي بهدف تقديم الدعم والتمويل اللازم إلى الصناعات الصغيرة تحديداً (المحروق ومقابلة، 2006).

سادساً: نشاطات مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية

تنفذ المؤسسة مجموعة من الأنشطة تهدف بمجملها إلى زيادة القدرة التنافسية للشركات الصناعية الأردنية، تشتمل على محورين هما المحور الفني والذي يتمثل في تخصيص الدعم الفني لتطوير أساليب الإنتاج والجودة والموارد البشرية حيث تضم المؤسسة بعض المراكز الفنية كمركز خدمات صناعة الألبسة ومركز التعبئة والتغليف، أما المحور الثاني فيتمثل في المحور التسويقي والذي يركز على المشاركة في المعارض العالمية والعربية وتنظيم المعارض

الصناعية الأردنية الشاملة والنوعية وكذلك البعثات الترويجية للأسواق المعنية (وزارة الصناعة والتجارة، 2005).

سابعاً: قانون التخاصية

جاء هذا القانون كجزء من التزام الدولة ببرنامج الإصلاح الاقتصادي الداعي للانسحاب التدريجي للدولة من النشاط الاقتصادي، وتمخض عن هذا القانون إقرار قانون الهيئة التنفيذية للتخاصية تتمتع بالاستقلال المالي والإداري وترتبط برئيس الوزراء مباشرة. وتأتي هذه الخطوة لما للخصخصة من دور في تخفيض العبء المالي عن الخزينة العامة بوقف التزامها بتقديم المساعدات والقروض للمشاريع المتعثرة والخاسرة، وكذلك الإسهام في تشجيع الاستثمارات المحلية والعربية والدولية بتوفير مناخ استثماري جاذب لها، وإدارة المشاريع الاقتصادية بأساليب حديثه بما في ذلك استخدام التقنية المتطورة بهدف تمكينها من إيجاد أسواق مستقرة وفتح أسواق جديدة لها بتعزيز قدراتها التنافسية في الأسواق العالمية (وزارة الصناعة والتجارة، 2005).

ثامناً: برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي الجديد

تم إقرار هذا البرنامج من قبل جلالة الملك عبد الله الثاني في 2001/11/15 بكلفة قدرها (300) مليون دينار وكانت جزءا من الموازنة العامة لعام (2002)، وتشمل هذه الخطة ما يلي (نعيمات والبخيت، 2005):

- تنمية الموارد البشرية وتطوير الخدمات الأساسية من صحة، و تعليم، وغيرها.
- إصلاحات هيكلية مالية وإدارية وقضائية.

- الإســراع فــي إنجاز الاستثمارات الخاصة في القطاعات المختلفة للاقتصاد الأردني، وإنجــاز عملــيات التخاصية في مجالات الكهرباء والاتصالات والتعدين ومشاريع جر المياه وتوليد الكهرباء ونقل الغاز الطبيعي وتطوير المشاريع السياحية والتجارية.
- تهيئة المناخ التشريعي والمؤسسي والرقابي.

وقــد احــتوى هــذا البرنامج على عدة بنود لتنمية وتأهيل الصناعات الأردنية، من خلال مســاعدة عــدد من الصناعات بكلفة (10) ملايين دينار سنويا إضافة إلى ما يتوفر من برامج مســاعدات مالية،وإنشــاء المركز الأردني لتصميم الألبسة بكلفة 300 ألف دينار وتعزيز نفاذ الصــادرات الأردنية بكلفة (300) ألف دينار، ونشر المعلومات وإنشاء مركز وطني لمعلومات المواصفات والمقاييس بكلفة (50) ألف دينار، بالإضافة إلى عدة مشاريع بكلفة (11.5) مليون ديــنار تقــوم على إنشاء هيئة الاعتماد الوطني لاعتماد مختبرات القطاع الخاص وتطوير نظام الــرقابة على الإنتاج المحلي، وترويج الاستثمار في المنتجات المحلية وتأهيل الصناعة الأردني (وزارة الصناعة والتجارة، 2005).

وحسب المركز الأردني للبحوث الاجتماعية، فإن الدعم الفني والمالي المقدم لتحديث قطاع الصناعة يمثل ابرز إيجابيات توقيع الأردن لاتفاقيات التجارة الحرة المختلفة، وفي نفس الوقت فإن صعوبة المنافسة، ووجود عوائق غير مباشرة للصادرات مثل قواعد المنشأ والتشدد في تطبيقها (تصل إلى 80% قيمة مضافة محلية كما في اتفاقية الشراكة الأوروبي)، وكذلك تركز الصناعات التصديرية على عدد محدود جداً من القطاعات الصناعية، وبالذات على صناعة الملابس كما هو الحال في المناطق الصناعية المؤهلة (QIZs)، وعلى سوق واحدة هي سوق الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي ينطوي على مخاطر كبيرة من أهمها انتهاء العمل بالمزايا التفضيلية لهذه المناطق الصناعية. علماً بأن هذه الصناعة تعتبر من الصناعات

المستوردة بالكامل؛ إذ أن المواد الخام مستوردة، والعمالة في الغالب غير وطنية، وهي أيضاً لا يمكن اعتبارها ضمن باب التصنيع الحديث الذي يقوم على تراكم رأس المال الوطني، وتعاضد الصناعات والخدمات المحلية الرديفة، وتكوين الخبرة المحلية والعمالة المؤهلة (المركز الأردني للبحوث الاجتماعية، 2006).

الفصل الرابع

المنهجية والتحليل القياسي

الفصل الرابع

المنهجية والتحليل القياسي

يستعرض هذا الفصل في محتواه منهجية الدراسة المستخدمة، ابتداء بالتعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة، مروراً بالنموذج والأسلوب القياسي المستخدم لضمان مصداقية النتائج، وأخيراً تقدير العلاقة القياسية بين متغيرات الدراسة؛ من اجل تحقيق أهداف هذه الدراسة.

4-1 التعريفات الإجرائية

يمكن تعريف متغيرات الدراسة إجرائياً وفقاً للآتي:

- **العمالة (L):** عدد الأفراد العاملين في صناعة ما خلال فترة زمنية محددة.

- **الأجور الحقيقية (W):** تعويضات الأفراد العاملين في صناعة ما خلال فترة زمنية محددة مقاسه بالدينار الأردني، وبالاعتماد على أسعار عام 1994 كسنة أساس.

- **الإنتاج الصناعي الحقيقي (Q):** قيمة السلع المنتجة في صناعة ما خلال فترة زمنية محددة مقاسه بالدينار الأردني، وبالاعتماد على أسعار عام 1994 كسنة أساس.

- **درجة الانفتاح الاقتصادي (TL):** نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الإنتاج الصناعي.

- **الصناعات المصدرة:** هي تلك الصناعات التي يزيد متوسط نسبة مبيعاتها المصدرة عن متوسط نسبة مبيعاتها المحلية من إجمالي المبيعات الكلية خلال فترة زمنية معينة [4].

---

[4] تم اعتماد هذا التصنيف على اساس التوجه السوقي (Market Orientation) للصناعة حسب دراسة ملنر ورايت (Milner and Wright, 1998)

- **الصناعات المستوردة:** هي تلك الصناعات التي يزيد متوسط نسبة مبيعاتها المحلية عن متوسط نسبة مبيعاتها المصدرة من إجمالي المبيعات الكلية خلال فترة زمنية معينة [5].

ولقد تم تقسيم الصناعات الأردنية والمصنفة حسب تصنيف (ISIC) (مستوى 2-3 حدود) والبالغة (24) صناعة، إلى (4) صناعات غير قابلة للمتاجرة [6] (Non-tradable goods)، و(20) صناعة قابلة للمتاجرة (Tradable goods). كما تم تقسيم الصناعات القابلة للمتاجرة إلى (4) صناعات مصدرة و(16) صناعة مستوردة حسب متوسط نسبة مبيعاتها المحلية والمصدرة أيهما أكبر [7]. فإذا طغت المبيعات المحلية على المبيعات المصدرة اعتبرت الصناعة مستوردة، والعكس صحيح. ويبين الملحق رقم (1) ابرز نتائج أسس هذا التصنيف.

2-4 النموذج القياسي

إن النموذج المستخدم لاختبار اثر تحرير التجارة على العمالة والأجور في القطاع الصناعي يعتمد على نموذج تعظيم الأرباح (Profit Maximization Model) والمستمد من دالة الإنتاج لكوب دوغلاس (Cobb-Douglas Production Function) حسب التالي (Edward, 1988; Al-Yousif, 1997):

$$Q_i = A^{\gamma} K_i^{\alpha} L_i^{\beta} \qquad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

(5) تم اعتماد هذا التصنيف على اساس التوجه السوقي (Market Orientation) للصناعة حسب دراسة ملنر ورايت (Milner and Wright, 1998)

(6) وهي الصناعات التي تبلغ مبيعاتها المصدرة صفراً، وهذه الصناعات في الأردن هي: استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي، وصناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة والوقود النووي، وصناعة معدات النقل الأخرى، وإمدادات الكهرباء والغاز والبخار والمياه الساخنة.

(7) لقد قام الباحث ولغايات التحليل القياسي باستثناء ثلاثة صناعات لعدم وجود تصنيف لهما قبل العام (1994) وهما صناعة الآلات والمعدات غير مصنفة مكان آخر، وصناعة معدات وأجهزة الراديو والتلفزيون والاتصالات، وصناعة صنع الأجهزة الطبية وأدوات القياس العالية الدقة والأدوات البصرية والساعات بأنواعها. كما تم دمج صناعة الأثاث مع الصناعة الخشبية بسبب تداخل بياناتهما قبل العام (1994).

حيث أن

الإنتاج الحقيقي = Q

رأس المال = K

وحدة العمالة المستخدمة في الإنتاج = L

التقدم التكنولوجي =A

وعلى افتراض أن العمالة والتوظيف متحرك بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، فإن (α وβ) هي عبارة عن معاملات (Coefficients) لعوامل الإنتاج من رأس المال والعمالة، وأن (γ) تظهر العوامل التي تؤثر في الكفاءة الإنتاجية، و(i) تمثل عدد الصناعات في القطاع.

وحيث أن المنشأة التي تسعى لتعظيم الأرباح ستستخدم رأس مال وعمال في المستوى الذي يكون فيه الإيراد الحدي لإنتاج العمالة (MP_L) مساوياً لأجور هذه العمالة (W)، وأن الإيراد الحدي لإنتاج رأس المال (MP_K) مساوياً للتكلفة المستخدمة (C)، وعليه، فإن الإنتاج الحدي للعمالة ورأس المال يمكن قياسه بأخذ المشتقة الأولى لدالة الإنتاج بالنسبة للعمالة وراس المال وعلى التوالي:

$$MP_L = \beta A^{\gamma} K_i^{\alpha} L_i^{\beta-1} \quad \text{....................(2)}$$

$$MP_K = \alpha A^{\gamma} K_i^{\alpha-1} L_i^{\beta} \quad \text{....................(3)}$$

وحيــث أن المنشأة التي تسعى لتعظيم الأرباح ستستخدم رأس مال وعمال في المستوى الذي يكون فيه الإنتاج الحدي للعمالة (MP_L) مقسوماً على الأجور (W)، مساوياً للإنتاج الحدي لرأس المال (MP_K) مقسوماً على تكلفتة المستخدمة (C):

$$\frac{MP_L}{W} = \frac{MP_K}{C} \quad ....(4)$$

وبتعويض المعادلة رقم (2) و(3) بالمعادلة رقم (4)، فإن:

$$\frac{\beta A^{\gamma} K_i^{\alpha} L_i^{\beta-1}}{W} = \frac{\alpha A^{\gamma} K_i^{\alpha-1} L_i^{\beta}}{C}$$

وبالضرب التبادلي، نحصل على:

$$W \alpha A^{\gamma} K_i^{\alpha-1} L_i^{\beta} = C \beta A^{\gamma} K_i^{\alpha} L_i^{\beta-1}$$

وبضرب طرفي المعادلة بـــ($K^{-\alpha} L^{-\beta}$):

$$K^{-\alpha} L^{-\beta} (W \alpha A^{\gamma} K_i^{\alpha-1} L_i^{\beta}) = K^{-\alpha} L^{-\beta} (C \beta A^{\gamma} K_i^{\alpha} L_i^{\beta-1})$$

وبإعادة ترتيب المعادلة نحصل على المعطيات التالية:

$$W \alpha A^{\gamma} K_i^{-1} = C \beta A^{\gamma} L_i^{-1}$$

$$\frac{W \alpha A^{\gamma}}{K_i} = \frac{C \beta A^{\gamma}}{L_i}$$

$$K_i = \frac{L_i W \alpha A^{\gamma}}{C \beta A^{\gamma}}$$

$$K_i = \frac{L_i W \alpha}{C \beta}$$

وبتعويض قيمة (K_i) في دالة الإنتاج (معادلة رقم (1))، نحصل على المعادلة التالية:

$$Q_i = A^{\gamma} \left(\frac{\alpha L_i}{\beta} \times \frac{W}{C} \right)^{\alpha} L_i^{\beta} \quad ....(5)$$

وبأخذ اللوغريتم الطبيعي للمعادلة رقم (5)، تصبح المعادلة على النحو التالي:

$$\ln Q_i = \ln A^{\gamma} + \alpha \ln \left(\frac{\alpha L}{\beta} \times \frac{W}{C} \right) + \beta \ln L \quad ....(6)$$

وبتوزيع اللوغريتم الطبيعي، وإعادة ترتيب المعادلة رقم (6)، فإن:

$$\ln Q_i = \ln A^{\gamma} + \alpha \ln \frac{\alpha}{\beta} L + \alpha \ln \frac{W}{C} + \beta \ln L$$

وبإعادة ترتيب حدود المعادلة، فإن:

$$\ln Q_i - \ln A^{\gamma} - \alpha \ln \frac{W}{C} = \alpha\left(\ln \frac{\alpha}{\beta} + \ln L\right) + \beta \ln L$$

$$\ln Q_i - \ln A^{\gamma} - \alpha \ln W + \alpha \ln C = \alpha \ln \alpha - \alpha \ln \beta + \alpha \ln L + \beta \ln L$$

$$\ln Q_i - \ln A^{\gamma} - \alpha \ln W + \alpha \ln C - \alpha \ln \alpha + \alpha \ln \beta = (\alpha + \beta) \ln L$$

$$\ln L = \frac{\ln Q_i - \ln A^{\gamma} - \alpha \ln W + \alpha \ln C - \alpha \ln \alpha + \alpha \ln \beta}{\alpha + \beta}$$

وبالقيام بتعريف كل من:

$$\theta_0 = -(\gamma \ln A + \alpha \ln \alpha - \alpha \ln \beta)/(\alpha + \beta)$$

$$\theta_1 = -\alpha /(\alpha + \beta)$$

$$\theta_2 = 1/(\alpha + \beta)$$

نحصل على المعادلة التالية:

$$\ln L = \theta_0 + \theta_1 \ln W + \theta_2 \ln Q_i - \ln C \qquad \text{....................(7)}$$

ولأن البيانات اللازمة لهذه الدراسة سيتم أخذها عبر سلسلة زمنية محددة، وبعد إدخال المتجه (X_{it})، والذي يعكس جميع العوامل الأخرى التي من الممكن أن تؤثر على الطلب على العمالة عدا متغير الأجور والإنتاج، تصبح المعادلة التقديرية للطلب على العمالة كما يلي:

$$\ln L_{it} = \theta_0 + \theta_1 \ln W_{it} + \theta_2 \ln Q_{it} + \theta_3 X_{it} + u_{it} \qquad \text{....................(8)}$$

حيث أن

L_{it} = العمالة الكلية

$W_{it}=$ إجمالي الأجور الحقيقية

$Q_{it}=$ الإنتاج الحقيقي

$X_{it}=$العوامل المؤثرة على الكفاءة الإنتاجية ومنها بالانفتاح الاقتصادي

كما أن (i) تمثل عدد الصناعات، و(t) الزمن للعمليات الإنتاجية، و θ_0 عبارة عن الحد الثابت، و $\theta_1, \theta_2, \theta_3$ عبارة عن المعاملات التقديرية للمتغيرات المدرجة في المعادلة رقم (8)، وأن u_{it} عبارة عن حد الخطأ للمعادلة رقم (8).

ولاشتقاق دالة الأجور، نبدأ من حيث انتهينا في اشتقاق المعادلة رقم (5)، بحيث وصلنا إلى أنّ:

$$\ln Q_i - \ln A^{\gamma} - \alpha \ln W + \alpha \ln C - \alpha \ln \alpha + \alpha \ln \beta = (\alpha+\beta)\ln L$$

وبإعادة ترتيب هذه المعادلة نحصل على:

$$\ln Q_i - \ln A^{\gamma} + \alpha \ln C - \alpha \ln \alpha + \alpha \ln \beta - (\alpha+\beta)\ln L = \alpha \ln W$$

$$\ln W = \frac{\ln Q_i - \ln A^{\gamma} + \alpha \ln C - \alpha \ln \alpha + \alpha \ln \beta - (\alpha+\beta)\ln L}{\alpha}$$

وبالقيام بتعريف كل من:

$$\beta_0 = -(\gamma \ln A + \alpha \ln \alpha - \alpha \ln \beta)/\alpha$$
$$\beta_1 = -(\alpha + \beta)/\alpha$$
$$\beta_2 = 1/\alpha$$

نحصل على:

$$\ln W = \beta_0 + \beta_1 \ln L + \beta_2 \ln Q_i - \ln C$$

ولأن البيانات اللازمة للدراسة سيتم أخذها عبر سلسلة زمنية محددة، وبعد إدخال المتجه (X_{it})، والذي يعكس جميع العوامل الأخرى التي من الممكن أن تؤثر على الأجور عدا متغير الطلب على العمالة والإنتاج، تصبح المعادلة التقديرية للأجور كما يلي:

$$\ln W_{it} = \beta_0 + \beta_1 \ln L_{it} + \beta_2 \ln Q_{it} + \beta_3 X_{it} + \varepsilon_{it} \qquad ....(9)$$

حيث أن (i) تمثل الصناعات، و(t) الزمن للعمليات الإنتاجية، و β_0 عبارة عن الحد الثابت، و $\beta_1, \beta_2, \beta_3$ عبارة عن المعاملات التقديرية للمتغيرات المدرجة في المعادلة رقم (9)، وأن ε_{it} عبارة عن حد الخطأ للمعادلة رقم (9).

وبما أن طبيعة العلاقة ما بين العمالة والأجور ديناميكية، ولفهم أفضل لديناميكية التعديل (Dynamics of adjustment) ما بين هذين المتغيرين في المدى القصير والمدى البعيد، فقد تم إضافة فترة تباطىء واحدة لكافة المتغيرات التوضيحية لكل من دالة الأجور والطلب على العمالة. وعليه تصبح المعادلة رقم (8) والخاصة بدالة الطلب على العمالة على النحو التالي:

$$\ln L_{it} = \theta_0 + \theta_1 \ln W_{it} + \theta_2 \ln Q_{it} + \theta_3 X_{it} + \theta_4 \ln W_{i(t-1)} + \theta_5 \ln Q_{i(t-1)}$$
$$+ \theta_6 X_{i(t-1)} + \theta_7 \ln L_{i(t-1)} + u_{it} \qquad ....(10)$$

حيث أن

$L_{i(t-1)} =$ العمالة الكلية لفترة تباطىء واحدة

$W_{i(t-1)} =$ إجمالي الأجور الحقيقية لفترة تباطىء واحدة

$Q_{i(t-1)} =$ الإنتاج الحقيقي لفترة تباطىء واحدة

$X_{i(t-1)} =$ العوامل المؤثرة على الكفاءة الإنتاجية (الانفتاح الاقتصادي) لفترة تباطىء واحدة

و $\theta_4, \theta_5, \theta_6, \theta_7$ عبارة عن المعاملات التقديرية لكافة المتغيرات التوضيحية لدالة الطلب على العمالة بعد إضافة فترة تباطيء واحدة. كما وتصبح المعادلة رقم (9) والخاصة بدالة الأجور على النحو التالي:

$$\ln W_{it} = \beta_0 + \beta_1 \ln L_{it} + \beta_2 \ln Q_{it} + \beta_3 X_{it} + \beta_4 \ln L_{i(t-1)} + \beta_5 \ln Q_{i(t-1)} + \beta_6 X_{i(t-1)} + \beta_7 \ln W_{i(t-1)} + \varepsilon_{it} \quad ....(11)$$

وتمثل كل من $\beta_4, \beta_5, \beta_6, \beta_7$ المعاملات التقديرية لكافة المتغيرات التوضيحية لدالة الأجور بعد إضافة فترة تباطيء واحدة.

ولمعرفة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في المدى البعيد. فقد تم احتساب معاملات هذه المتغيرات في المدى البعيد وفقاً للآتي:

– بالنسبة لدالة الطلب على العمالة، فإن المعادلة الخاصة باحتساب معاملات المتغيرات المستقلة في المدى البعيد (l) هي (Heshmati, *et al*, 2003):

$$\theta_i^l = \frac{\theta_i}{1-\theta_7} \qquad i = 1, 2, 3, \ldots, k \qquad ....(12)$$

– أما بالنسبة لدالة الأجور، فإن المعادلة الخاصة باحتساب معاملات المتغيرات المستقلة في المدى البعيد (l) هي (Heshmati, *et al*, 2003):

$$\beta_i^l = \frac{\beta_i}{1-\beta_7} \qquad i = 1, 2, 3, \ldots, k \qquad ....(13)$$

3-4 نتائج التحليل القياسي

إن فحص استقرار البيانات المقطعية للسلاسل الزمنية (Pooled Data) يجنبنا ظهور مشكلة الانحدار الزائف (Spurious Regression). فإذا كانت المتغيرات الاقتصادية غير مستقرة في المستوى، فإن ذلك يجعل استخدام طريقة المربعات الصغرى (Ordinary Least Square Method) (OLS) غير مناسب؛ حيث يمكن الحصول على قيم مرتفعة لكل من اختبار (F)، واختبار (t)، ومعامل التحديد (R^2)، لكنها لا تعطي معنى حقيقي للنتائج (Gujarati, 2003). لذا يتطلب الأمر إجراء اختبار جذر الوحدة للبيانات المقطعية للسلسلة الزمنية (Pooled Data Unit Root Test)، لاختبار مدى استقرارها أو سكونها. وعليه ولغايات هذه الدراسة، إذا كانت البيانات المقطعية للسلاسل الزمنية لكل من الإنتاج الصناعي (Q)، وعدد العمالة (L)، والأجور (W)، ودرجة الانفتاح الاقتصادي (TL) مستقرة في المستوى، فإن ذلك يمكننا من استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) مباشرةً. ويبين الملحق رقم (2) البيانات المقطعية للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

ولفحص ما إذا كانت البيانات المقطعية للسلسلة الزمنية مستقرة في المستوى؛ لقد تم استخدام اختبار فيشر-ديكي-فولر المركب (Fisher-Augmented Dickey-Fuller Test) (Fisher-ADF)، بحيث تم تحديد عدد فترات التباطؤ الكافية لإلغاء الارتباط الذاتي لحد الخطأ وفقاً لمعيار (Akaike Information Criteria) (*AIC*)، والتي تحقق شروط الاستقرار. كما تم إجراء اختبار فيشر-ديكي-فولر باستخدام الحد الثابت (Intercept) مرةً، والمتجه الزمني والحد الثابت (Trend and Intercept) مرةً أخرى، وأخيراً بدونهما (None)، ومن ثم اختيار الصيغة المناسبة. وينطوي اختبار فيشر-ديكي-فولر المركب على اختبار الفرضية العدم لاختبار الجذر الوحدوي في عدم سكون البيانات المقطعية للسلسلة الزمنية في مستواها، في حين

إن الفرضـــية البديلة تتمثل في القول بأن البيانات المقطعية للسلسلة الزمنية ساكنة في مستواها (At level). ويتم رفض فرضية العدم إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية (P) المحسوبة أكبر من (10%) اعــتماداً علـــى قــيمة مربع كاي (Chi-Square) (χ^2) (Gujarati, 2003). ويبين الجدول رقم (4-1) نتائج اختبار استقرار اختبار جذر الوحدة عن طريق إجراء اختبار فيشر-ديكي-فولر المركب (Fisher-ADF) لفحص استقرار البيانات المقطعية للسلاسل الزمنية لكل مــن الإنــتاج الصناعي (Q)، وعدد العمالة (L)، والأجور (W)، ودرجة الانفتاح الاقتصادي (TL) للصناعات المصدرة والمستوردة.

جدول رقم (4-1)

نتائج اختبار فيشر-ديكي-فولر المركب (Fisher-ADF) لاستقرار بيانات متغيرات الدراسة

السكون في المستوى (Stationary at level)				
الصناعات المصدرة		الصناعات المستوردة		المتغير
قيمة (P)	قيمة χ^2 المحسوبة	قيمة (P)	قيمة χ^2 المحسوبة	
0.04**	15.99	0.04*	37.04	**Q**
0.06**	14.16	0.00**	50.77	***W***
0.08**	13.53	0.02**	42.38	***L***
0.09*	11.95	0.00**	66.73	***TL***

*مستقر مع الحد الثابت ودون المتجه الزمني　　　**مستقر مع الحد الثابت والمتجه الزمني

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (4-1) إلى أن البيانات المقطعية للسلاسل الزمنية لجميع متغيرات الدراسة ساكنة في مستوياتها؛ حيث أن جميع قيم (P) المحسوبة أقل من (10%)، مما يعني أنها معنوية من الناحية الإحصائية. وعليه يتم قبول الفرضية البديلة والتي تنص على سكون المتغيرات في مستوياتها. وذلك بالاعتماد على فترة تباطؤ واحدة ((Lag(1)) والتي تم تحديدها عند القيمة الدنيا لمعيار(AIC). وعليه فإن هذه النتائج تمكننا من استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) مباشرةً لتقدير داول الأجور والعمالة لكل من

الصناعات التصديرية والصناعات المستوردة في الأردن للفترة (1984-2005)، وذلك باستخدام البيانات المقطعية للسلاسل الزمنية (Pooled Data).

4-3-1 تقدير دالة الطلب على العمالة

يبين الجدول رقم (4-2) النتائج ذات العلاقة بدالة الطلب على العمالة في الصناعات المصدرة والمستوردة الأردنية للفترة (1984-2005)، وذلك وفقاً لتقدير المعادلة رقم (10).

جدول رقم (4-2)

نتائج تقدير دالة الطلب على العمالة في المدى القصير للصناعات المصدرة والمستوردة في الأردن للفترة (1984-2005)، المتغير التابع العمالة $\ln(L_{it})$

المتغيرات	الصناعات المصدرة	الصناعات المستوردة
الحد الثابت	0.68 (1.24)	0.80* (4.51)
$\ln(W_{it})$	-0.34*** (-1.92)	-0.43 (-1.15)
$\ln(W_{i(t-1)})$	-0.24 (-0.51)	-0.26* (-5.21)
$\ln(Q_{it})$	0.12* (3.39)	0.11* (2.86)
$\ln(Q_{i(t-1)})$	0.16* (3.65)	−0.10* (-2.60)
$\ln(L_{i(t-1)})$	0.19* (16.92)	−0.37* (-21.32)
$\ln(TL_{it})$	0.12*** (1.68)	−0.14** (-2.04)
$\ln(TL_{i(t-1)})$	0.18*** (1.66)	−0.19* (-2.52)
***R*-Squared** **Adjusted R-Squared** **D.W.** ***h* -statistics[8]**	0.97 0.99 2.22 −1.24	0.99 0.99 2.41 −1.34

- القيمة بين القوسين تمثل قيمة اختبار (t)
* تتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى أهمية (1%)
** تتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى أهمية (5%)
*** تتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى أهمية (10%)

(8) $h = (1 - 0.5D.W) \times \sqrt{\frac{N}{1 - N(Var(L_{i(t-1)}))}}$, N: Number of observations

مــن خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (4-1)، يتضح لنا ارتفاع قيم معامل التحديد المعدلــة (Adjusted R-Squared) (R^2) لكــل مــن دالــة الطلــب على العمالة للصناعات المستوردة والصــناعات المصدرة، بحيث بلغت (99%) لكلٍ منهما. وتعتبر هذه النتيجة غير مطمئــنة من الناحية الإحصائية، لأنها تشير إلى إمكانية وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد (MultiCollinearity)، وخصوصاً في حالة وجود معاملات غير دالة إحصائياً. ولمعرفة فيما إذا كــان هنالك وجود لمثل هذه المشكلة في الدالة المقدرة، قام الباحث باستثناء المعاملات غير الدالــة إحصائية واحدة تلو الأخرى، لاختبار مدى تأثير هذا الإجراء على قيم (R^2). ولقد وجد الباحث أن هذه القيم لم تتغير. وتشير هذه النتيجة إلى غياب مشكلة الارتباط الخطي المتعدد في الدالــة المقدرة. وعليه، وبناءً على نتائج (R^2)، فإن هنالك علاقة مهمة (Significant) وقوية بين كل من الإنــتاج الصناعي (Q)، والأجور (W)، ودرجة الانفتاح الاقتصادي (TL) وبين الطلــب علــى العمالــة (L)، ســواء أكان ذلك في الصناعات المصدرة أو المستوردة. أي أن (99%) مــن التغــيرات الحاصــلة فــي نمو الطلب على العمالة في الصناعات المصدرة أو المســتوردة ســواء أكان هذا النمو إيجابي أو سلبي في الفترة (1984-2005) سببها التغيرات الحاصلة في معدلات النمو في كل من الإنتاج الصناعي (Q)، والأجور (W)، ودرجة الانفتاح الاقتصادي (TL).

كما ويظهر من الجدول رقم (4-2) أن المتغير التابع (الطلب على العمالة (L)) أُستخدم كمتغير مستقل بعد أخذ فترة تباطىء واحدة له ($L_{i(t-1)}$)، وبالتالي تم احتساب (*h*-statistics) لاختبار (Durbin-Watson) للاستدلال على مدى إمكانية وجود مشكلة الارتباط الذاتي لحد الخطأ (Autocorrelation) (Gujarati, 2003). وبما أن القيمة المطلقة المحسوبة لاختبار (*h*-statistics) والتي بلغت (1.24-) للصناعات المصدرة، و(1.34-) للصناعات المستوردة

أقل من قيمتها الجدولية المطلقة والتي تبلغ (1.64) بمعنوية إحصائية عند مستوى أهمية (5%)، فإن ذلك دليل على غياب مشكلة الارتباط الذاتي لحد الخطأ للدوال المقدرة.

وتشير النتائج الواردة في العمود الأول من الجدول رقم (4-2) إلى دالة الطلب على العمالة في الصناعات المصدرة للفترة (1984-2005)، بعد إدراج درجة الانفتاح الاقتصادي كمتغير مستقل. وتشير هذه النتائج إلى أن تأثير الأجور على الطلب على العمالة كان سالباً في قطاع الصناعات المصدرة في الفترة الحالية. حيث أن زيادة الأجور بمقدار (1%) تؤدي إلى انخفاض الطلب على العمالة في الفترة اللاحقة بمقدار (0.34%) تقريباً، وهذا يتماشى مع النظرية الاقتصادية. حيث أن علاقة السعر مع الكمية المطلوبة علاقة عكسية.

أما بالنسبة لتأثير الإنتاج على الطلب على العمالة في الصناعات المصدرة، فقد كان موجباً في الفترة الحالية والفترة المتباطئة لسنة واحدة، حيث أن تغير الإنتاج بمقدار (1%) يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة بمقدار (0.12%) و(0.16%) للفترة الحالية والفترة المتباطئة لسنة واحدة على التوالي. وتعتبر هذه النتيجة منطقية، نتيجة طبيعة الصناعات الأردنية المصدرة والتي تعتمد على كثافة عمالية عالية.

وبالنسبة للطلب على العمالة في الصناعات المصدرة في الفترة المتباطئة لسنة واحدة، فقد كـــان موجباً، حيث بلغت قيمة المعامل المقدر لهذا المتغير (0.19). مما يشير إلى زيادة الطلب علـــى العمالة في الصناعات المصدرة في الفترة القادمة. وقد يعزى ذلك إلى حاجة الصناعات المصـــدرة إلى كميات إنتاج كبيرة لتغطية الطلب الخارجي، وبالتالي عدم الاكتفاء بحجم العمالة في الفترة الحالية، بل العمل على استقطاب المزيد منها في الفترة اللاحقة.

أمـــا فـــيما يـــتعلق بتأثـــير عملية تحرير التجارة على الطلب على العمالة في الصناعات المصدرة، فقد كان موجباً في الفترة الحالية والفترة المتباطئة لسنة واحدة. حيث أن زيادة درجة الانفـــتاح الاقتصـــادي بمقـــدار (1%) يـــؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة بمقدار (0.12%) و(0.18%) للفـــترة الحالـــية والفـــترة المتباطـــئة لســـنة واحدة على التوالي. ويعزى ذلك إلى التخصـــص في السلع التي تملك الأردن فيها ميزة نسبية. وكون الأردن يتمتع بوفرة في عنصر العمـــل، فإنه سوف يتخصص في السلع التي تستخدم العمالة بشكل كثيف، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة.

ولمعرفة تأثير عملية تحرير التجارة على الطلب على العمالة في الصناعات المصدرة في المدى البعيد. فقد تم تقدير قيمة معامل هذا المتغير وفقاً للمعادلة رقم (12)، حيث بلغت قيمة هذا المعـــامل المقـــدرة حوالـــي (0.15). وعليه فإن هنالك أثر إيجابي لعملية تحرير التجارة على الطلـــب علـــى العمالة في الصناعات المصدرة في المدى البعيد، حيث أن أي زيادة في درجة الانفـــتاح الإقتصادي تسهم في زيادة الطلب على العمالة في إطار هذه الصناعات. وعليه نقبل فرضـــية الدراسة الأولى والتي تنص على "وجود أثر إيجابي لعملية تحرير التجارة على الطلب على الأيدي العاملة في المدى القصير والمدى البعيد في قطاع الصناعات المصدرة في الأردن".

وفيما يتعلق بتقدير دالة الطلب على العمالة في قطاع الصناعات المستوردة للفترة (1984-2005):

تشير النتائج الواردة في العمود الثاني من الجدول رقم (4-2) إلى أن تأثير الأجور المتباطئ لفترة واحدة على الطلب على العمالة كان سالباً في قطاع الصناعات المستوردة، حيث أن زيادة الأجور بمقدار (1%) تؤدي إلى انخفاض الطلب على العمالة في الفترة اللاحقة بمقدار

(0.26%) تقريباً، وهذا يتماشى مع النظرية الاقتصادية؛ حيث أن علاقة السعر مع الكمية المطلوبة علاقة عكسية.

أما بالنسبة لتأثير الإنتاج على الطلب على العمالة في الصناعات المستوردة، فإنه كان موجباً خلال الفترة الحالية، وسالباً خلال الفترة المتباطئة لسنة واحدة. حيث أن زيادة الإنتاج بمقدار (1%) يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة بمقدار (0.11%) في الفترة الحالية، وانخفاض هذا الطلب بمقدار (0.10%) في الفترة القادمة والمتباطئة على مستوى سنة واحدة. وقد يعزى هذا الانخفاض إلى قيام بعض هذه الصناعات بإدخال تكنولوجية متقدمة لتحسين جودة إنتاجها لزيادة قدرتها على منافسة السلع الأجنبية المستوردة، وبالتالي إحلال التكنولوجيا مكان العمالة البشرية.

وبالنسبة للطلب على العمالة في الصناعات المستوردة في الفترة المتباطئة لسنة واحدة، فقد كان سالباً، حيث بلغت قيمة المعامل المقدر لهذا المتغير (0.37-). مما يشير إلى انخفاض الطلب علـــى العمالة في الصناعات المستوردة في الفترة القادمة. وقد يعزى كما سبق ذكره إلى إحلال بعض المستوردات الأجنبية محل السلع المحلية، وزيادة الطلب عليها.

أمـــا فـــيما يـــتعلق بتأثـــير عملية تحرير التجارة على الطلب على العمالة في الصناعات المستوردة، فقد كان سالباً في الفترة الحالية والفترة المتباطئة لسنة واحدة. حيث أن زيادة درجة الانفـــتاح الاقتصـــادي بمقـــدار (1%) يـــؤدي إلـــى انخفـــاض الطلـــب علـــى العمالة بمقدار (0.14%) و(0.19%) للفـــترة الحالية والفترة المتباطئة لسنة واحدة على التوالي. ويعزى ذلك إلى دخول سلع أجنبية (مستوردة) منافسة منخفضة السعر من خلال عملية الانفتاح الاقتصادي، وبالتالـــي تقلـــيل حجـــم إنـــتاج الصناعات المستوردة، مما يسهم في تقليل الطلب على العمالة. ولمعـــرفة تأثـــير عملية تحرير التجارة على الطلب على العمالة في الصناعات المستوردة في

المدى البعيد. فقد تم تقدير قيمة معامل هذا المتغير وفقاً للمعادلة رقم (12)، حيث بلغت قيمة هذا المعـــامل المقدرة (0.10-). وعليه فإن هنالك أثر سلبي لعملية تحرير التجارة على الطلب على العمالـــة فـــي الصـــناعات المســـتوردة في المدى البعيد، حيث أن أي زيادة في درجة الانفتاح الإقتصادي تسهم في انخفاض الطلب على العمالة في إطار هذه الصناعات. وعليه نقبل فرضية الدراسة الثانية والتي تنص على "وجود أثر سلبي لعملية تحرير التجارة على الطلب على الأيدي العاملة في المدى القصير والمدى البعيد في قطاع الصناعات المستوردة في الأردن". وبناءً على قـــبول فرضية الدراسة الأولى والثانية، نلاحظ اتفاقهما مع النموذج النظري المقدم من الباحثان ملنر ورايت (Milner and Wright, 1998)، والوارد في جدول رقم (2-1).

4-3-2 تقدير دالة الأجور

يبين الجدول رقم (4-3) النتائج ذات العلاقة بتقدير دالة الأجور في الصناعات المصدرة والمستوردة الأردنية للفترة (1984-2005)، وذلك وفقاً لتقدير المعادلة رقم (11).

جدول رقم (4-3)

نتائج تقدير دالة الأجور للصناعات المصدرة والمستوردة في الأردن للفترة (1984-2005)،

المتغير التابع $\ln(W_{it})$

Variables	الصناعات المصدرة	الصناعات المستوردة
Constant	1.84* (2.39)	-0.58* (-3.25)
$\ln(L_{it})$	0.21** (-2.03)	0.55* (10.91)
$\ln(L_{i(t-1)})$	0.17* (-4.62)	-0.36* (-6.26)
$\ln(Q_{it})$	0.21** (1.73)	0.29* (8.52)
$\ln(Q_{i(t-1)})$	0.11* (2.99)	-0.15* (-4.40)
$\ln(W_{i(t-1)})$	0.42* (3.18)	-0.64* (-13.15)
$\ln(TL_{it})$	0.17** (2.15)	-0.19** (-2.34)
$\ln(TL_{i(t-1)})$	0.28*** (1.68)	-0.23* (-2.52)
R-squared **Adjusted R-squared** **D.W.** ***h*** **-statistics**	0.91 0.95 2.64 -1.32	0.93 0.96 2.5 -1.06

- القيمة بين القوسين تمثل قيمة اختبار (t)

* تتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى أهمية (1%)

** تتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى أهمية (5%)

*** تتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى أهمية (10%)

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (4-3)، إلى غياب مشكلة الارتباط الخطي المتعدد لدالـــة الأجـــور فـــي الصناعات المصدرة والصناعات المستوردة؛ وذلك لأن جميع المعاملات المقدرة ولجميع المتغيرات ذات دلالة إحصائية بالرغم من الارتفاع النسبي لقيمة معامل التحديد المعدلة (R^2). وعليه، وبناءً على نتائج (R^2)، فإن هنالك علاقة مهمة (Significant) وقوية بين

كل من الإنـــتاج الصناعي (Q)، والطلب على العمالة (L)، ودرجة الانفتاح الاقتصادي (TL) وبين الأجور (W)، سواء أكان ذلك في الصناعات المصدرة أو المستوردة. أي أن (95%) من التغـــيرات الحاصلة في نمو الأجور في الصناعات المصدرة، و (96%) من التغيرات الحاصلة فـــي نمو الأجور في الصناعات المستوردة في الفترة (1984–2005) سببها التغيرات الحاصلة في معدلات النمو في كل من الإنتاج الصناعي (Q)، والطلب على العمالة (L)، ودرجة الانفتاح الاقتصادي (TL).

كما ويظهر من الجدول رقم (4–3) أن المتغير التابع (الأجور (W)) أُستخدم كمتغير مستقل بعد أخذ فترة تباطيء واحدة له ($W_{i(t-1)}$)، وعليه، تم احتساب (*h*-statistics) لاختبار (Durbin-Watson) للاستدلال على مدى إمكانية وجود مشكلة الارتباط الذاتي لحد الخطأ (Autocorrelation). وبما أن القيمة المطلقة المحسوبة لاختبار (*h*-statistics) والتي بلغت (-1.32) للصناعات المصدرة، و(-1.06) للصناعات المستوردة أقل من قيمتها الجدولية المطلقة عند مستوى أهمية (5%)، فإن ذلك دليل على غياب مشكلة الارتباط الذاتي لحد الخطأ للدوال المقدرة.

وتشير النتائج ذات العلاقة بتقدير دالة الأجور في الصناعات المصدرة والواردة في العمود الأول من الجدول رقم (4–3)، إلى أن تأثير الطلب على العمالة قد كان موجباً على الأجور في قطاع الصناعات المصدرة في الفترة الحالية وفي الفترة المتباطئة لسنة واحدة. أي أن زيادة الطلب على العمالة بمقدار (1%) تؤدي إلى ارتفاع الأجور بمقدار (0.21%) في الفترة الحالية و(0.17%) في الفترة المتباطئة لسنة واحدة. وهذا يتماشى مع النظرية الاقتصادية، بحيث أن زيادة الطلب تسهم في رفع الأسعار.

أما بالنسبة لتأثير الإنتاج على مستوى الأجور في الصناعات المصدرة، تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (4-3) إلى أن تأثيره كان موجباً في الفترة الحالية والفترة المتباطئة لسنة واحدة، حيث أن تغير الإنتاج بمقدار (1%) يؤدي إلى زيادة الأجور بمقدار (0.21%) في الفترة الحالية و(0.11%) في الفترة المتباطئة لسنة واحدة. وقد يعزى ذلك إلى أن زيادة الإنتاج تتطلب المزيد من الطلب على العمالة لرفع مستوى الإنتاجية، مما يؤدي إلى زيادة الأجور.

وبالنسبة لإجمالي الأجور في الصناعات المصدرة في الفترة المتباطئة لسنة واحدة، فقد كان موجباً، حيث بلغت قيمة المعامل المقدر لهذا المتغير (0.42). مما يشير إلى زيادة أجور العمالة في الصناعات المصدرة في الفترة القادمة. وقد يعزى ذلك إلى حاجة الصناعات المصدرة إلى مضاعفة كميات الإنتاج لتغطية الطلب الخارجي، وبالتالي عدم الاكتفاء بحجم العمالة في الفترة الحالية، بل العمل على استقطاب المزيد منها في الفترة اللاحقة، مما يسهم في رفع الأجور وبالتالي زيادتها.

أما فيما يتعلق بتأثير عملية تحرير التجارة على أجور العمالة في الصناعات المصدرة، فقد كان موجباً في الفترة الحالية وفي الفترة المتباطئة لسنة واحدة. حيث أن زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي بمقدار (1%) يؤدي إلى زيادة الأجور بمقدار (0.17%) و(0.28%) في الفترة الحالية والفترة المتباطئة لسنة واحدة على التوالي. ويعزى ذلك إلى أن تقليص القيود الجمركية وغير الجمركية كمتطلب لزيادة الانفتاح الاقتصادي، يسهم في زيادة الطلب على السلع المصدرة؛ نتيجة انخفاض سعرها، مما يحفز على زيادة كمية الإنتاج لتغطية الطلب المتزايد، وهذا بدوره يسهم في زيادة الطلب على العمالة وخاصةً إذا كانت

الصناعات المصدرة تتطلب كثافة عمالية عالية كما هو الحال في الأردن. مما يؤدي إلى زيادة الأجور.

ولمعرفة تأثير عملية تحرير التجارة على أجور العمالة في الصناعات المصدرة في المدى البعيد. فقد تم تقدير قيمة معامل هذا المتغير وفقاً للمعادلة رقم (13)، حيث بلغت قيمة هذا المعامل المقدرة (0.29). وعليه فإن هنالك أثر إيجابي لعملية تحرير التجارة على أجور العمالة في الصناعات المصدرة في المدى البعيد، حيث أن أي زيادة في درجة الانفتاح الإقتصادي تسهم في زيادة هذه الأجور في إطار هذه الصناعات. وعليه فإن فرضية الدراسة الثالثة والتي تنص على "وجود أثر إيجابي لعملية تحرير التجارة على أجور الأيدي العاملة في المدى القصير وسلبي في المدى البعيد في قطاع الصناعات المصدرة في الأردن"، يمكن قبول جانب واحد فيها وهو الجانب المتعلق بالأثر الإيجابي لعملية تحرير التجارة على الأجور في المدى القصير، ورفض الجانب ذي العلاقة بالأثر السلبي لعملية تحرير التجارة على الأجور في المدى البعيد. وعليه لا تنسجم نتيجة هذا الجانب من الفرضية مع النموذج النظري المقدم من الباحثان ملنر ورايت (Milner and Wright, 1998)، والوارد في جدول رقم (2-1). والذي افترض انخفاض الأجور في الصناعات المصدرة كنتيجة لعملية تحرير التجارة على أساس أن ارتفاع الأجور في الصناعات المصدرة في المدى القصير، يحفز العمالة الموجودة في الصناعات الأخرى على الانتقال إلى الصناعات المصدرة، مما يؤدي إلى زيادة عرض العمالة في الصناعات المصدرة، وبالتالي انخفاض الأجور في المدى البعيد. وقد يعزى عدم الانسجام بين هذه النتيجة ونتيجة هذه الدراسة ذات العلاقة، إلى صعوبة انتقال العمالة المحلية إلى

الصـــناعات المصـــدرة فـــي حالة ارتفاع أجورها؛ كونها تتطلب درجة تخصص وكفاءة عالية.

وفيما يتعلق بتقدير دالة الأجور في قطاع الصناعات المستوردة للفترة (1984-2005):

تشير النتائج الواردة في العمود الثاني من الجدول رقم (4-3) إلى أن تأثير الطلب على العمالة على الأجور كان موجباً في قطاع الصناعات المستوردة للفترة الحالية، وسالباً في الفترة المتباطئة لسنة واحدة. حيث أن زيادة الطلب على العمالة بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة الأجور بمقدار (0.55%) في الفترة الحالية، وانخفاضها بمقدار (0.36%) في الفترة المتباطئة لسنة واحدة. وقد يعزى ذلك لدخول السلع المستوردة، والتي أدت إلى زيادة الإنتاج في الصناعات المستوردة من خلال تحفيزها على الإنتاج أو من خلال فتح أفق جديد للإنتاج، مما أدى إلى زيادة الطلب على العمالة في الفترة الحالية. الأمر الذي بدوره أدى إلى زيادة الأجور، وهذا التغير أدى إلى دفع العمالة إلى دخول الصناعات المستوردة وزيادة عرض العمالة في هذه الصناعات، مما قاد الأجور للانخفاض في الفترة اللاحقة.

أما بالنسبة لتأثير الإنتاج على مستوى الأجور في الصناعات المستوردة، فإنه كان موجباً خلال الفترة الحالية، وسالباً خلال الفترة المتباطئة لسنة واحدة. حيث أن زيادة الإنتاج بمقدار (1%) يؤدي إلى زيادة الأجور بمقدار (0.29%) في الفترة الحالية بسبب زيادة الطلب على العمالة، وانخفاض هذه الأجور بمقدار (0.15%) في الفترة القادمة والمتباطئة على مستوى سنة واحدة بسبب انخفاض الطلب على العمالة.

وبالنســبة لإجمالي الأجور في الصناعات المستوردة في الفترة المتباطئة لسنة واحدة، فقد كان سالباً، حيث بلغت قيمة المعامل المقدر لهذا المتغير (0.64-). مما يشير إلى انخفاض أجور

العمالـــة فـــي الصـــناعات المستوردة في الفترة القادمة. وقد يعزى ذلك إلى حدة منافسة السلع الأجنبـــية المســـتوردة، والتي تسهم في تقليل الإنتاج الصناعي لهذه الصناعات بسبب انخفاض الطلب المحلي على سلعها مما يقلل من الطلب على العمالة، وبالتالي انخفاض الأجور.

أما فيما يتعلق بتأثير عملية تحرير التجارة على أجور العمالة في الصناعات المستوردة، فقد كان سالباً في الفترة الحالية وفي الفترة المتباطئة لسنة واحدة. حيث أن زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي بمقدار (1%) يؤدي إلى انخفاض الأجور بمقدار (0.19%) في الفترة الحالية و(0.23%) في الفترة المتباطئة لسنة واحدة. ويعزى ذلك إلى أن تقليص القيود الجمركية وغير الجمركية في ظل الانفتاح الاقتصادي، يسهم في انخفاض سعر السلع الأجنبية المنافسة، وهذا بدوره يسهم في تقليل الطلب على سلع الصناعات المستوردة، مما يسهم في تقليل مستويات إنتاجها، وبالتالي انخفاض الطلب على العمالة، مما يؤدي إلى انخفاض الأجور.

ولمعـــرفة تأثـــير عملية تحرير التجارة على الأجور في الصناعات المستوردة في المدى البعـــيد. فقـــد تـــم تقدير قيمة معامل هذا المتغير وفقاً للمعادل رقم (13)، حيث بلغت قيمة هذا المعامل المقدرة (-0.12). وعليه فإن هنالك أثر سلبي لعملية تحرير التجارة على أجور العمالة فـــي الصـــناعات المستوردة في المدى البعيد، حيث أن أي زيادة في درجة الانفتاح الإقتصادي تســـهم فـــي انخفاض هذه الأجور في إطار هذه الصناعات. وعليه فإن فرضية الدراسة الرابعة والتـــي تنص على "وجود أثر سلبي لعملية تحرير التجارة على أجور الأيدي العاملة في المدى القصير وإيجابي في المدى البعيد في قطاع الصناعات المستوردة في الأردن"، يمكن قبول جانب واحـــد فـــيها وهو الجانب المتعلق بالأثر السلبي لعملية تحرير التجارة على الأجور في المدى القصـــير، ورفـــض الجانب ذي العلاقة بالأثر الإيجابي لعملية تحرير التجارة على الأجور في

المـــدى البعيد. وعليه لا تنسجم نتيجة هذا الجانب من الفرضية مع النموذج النظري المقدم من الباحـــثان ملـــنر ورايـــت (Milner and Wright, 1998)، والوارد في جدول رقم (2-1). والـــذي افـــترض ارتفاع الأجور في الصناعات المستوردة كنتيجة لعملية تحرير التجارة على أســاس أن دخـــول الســـلع الأجنبـــية المنافســـة يؤثر في المدى الطويل على الصناعات المستوردة، بحيث يحفزها على تعديل الإنتاج وتطويره لمواكبة حدة المنافسة، أو فتح أفاق جديـــدة للإنـــتاج، وهـــذا بدوره يخفض من إنتاجها السابق، ويزيد من حاجاتها إلى زيادة الإنـــتاج مـــن المنتجات المعدلة أو ذات الأفق الجديد، مما يزيد الطلب على العمالة ذات الطـــابع الجديد والمهارة المطلوبة، مما يزيد معدلات الأجور في هذا الجانب. وقد يعزى عـــدم الانســـجام بين هذه النتيجة ونتيجة هذه الدراسة ذات العلاقة، إلى ضيق ومحدودية قـــدرة الصناعات المستوردة على الدخول في أفق إنتاجية جديدة من خلال تبني عمليات الإبداع والابتكار كونها صناعات صغيرة ومتوسطة الحجم (المحروق ومقابلة، 2006).

الفصل الخامس

ملخص النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

ملخص النتائج والتوصيات

5-1 ملخص النتائج

بناءً على التطورات التي حصلت في كل من قطاع التجارة الخارجية والقطاع الصناعي في الأردن وفي الفترة (1984-2005)، وبناءً على نتائج التحليل الوصفي والقياسي الذي تم إجراءه على متغيرات الدراسة لغايات تحقيق أهدافها المرجوة، يمكننا إيراد ابرز النتائج التي تم التوصل إليها، وهذه النتائج هي:

1- شهد حجم الصادرات والمستوردات في الأردن تطوراً ملحوظاً خلال الفترة (1984-2005) وبمعدل نمو سنوي لحجم التجارة الخارجية بلغ بالمتوسط (11%). كما شهد هذا المعدل نمواً ملحوظاً خلال السنوات الست الماضية، إذ بلغ متوسط هذا النمو (18.6%)، والتي رافقت زيادة في درجة الانفتاح الاقتصادي.

2- شكلت السلع الوسيطة والمواد الخام أعلى نسبة من إجمالي الصادرات ومن إجمالي المستوردات خلال الفترة (1984-2005)، تلتها السلع الاستهلاكية، أما السلع الرأسمالية فقد كانت الأدنى من إجمالي كل من الصادرات والمستوردات في نفس الفترة.

3- حدوث ارتفاع ملموس في قيمة صادرات الأردن إلى السوق الأمريكي خلال السنوات (2001-2005) واستأثرت بالجزء الأكبر من قيمة الصادرات الوطنية. وكذلك ارتفاع قيمة مستوردات الأردن من السوق الأوروبي مقابل الصادرات خلال السنوات (2000-2005)، وانخفاض نصيب الأسواق العربية من الصادرات الوطنية خلال نفس الفترة.

4- ازديــاد الأهمــية النســبية للصــادرات الصناعية من إجمالي الصادرات خلال السنوات (2000-2005). وكذلــك ارتفــاع الإنــتاج الصــناعي، وأعداد وإجمالي الأجور في القطاع الصناعي الأردني خلال الفترة (1984-2005).

5- حقــق قطــاع الصــناعة الأردنــي درجــة انفتاح اقتصادي بمستوى عالي في نهاية العام (2005)، حيــث بلغت درجة هذا الانفتاح (97.4%). كما أن هنالك ارتفاع ملموس في درجة هذا الانفتاح خلال السنوات الخمس الأخيرة، إذ بلغ متوسط درجة الانفتاح الاقتصادي خلال هذه السنوات حوالي (88%).

6- تؤثــر عملــية تحرير التجارة إيجابيا على الطلب على العمالة في الصناعات المصدرة في الأردن، وسلبياً على الطلب على العمالة في الصناعات المستوردة في الأردن، وذلك في المدى القصير والمدى البعيد.

7- تؤثر عملية تحرير التجارة إيجابيا على الأجور في الصناعات المصدرة في الأردن، وسلبياً على الأجور في الصناعات المستوردة في الأردن، وذلك في المدى القصير والمدى البعيد.

5-2 التوصيات

يوصي الباحث اعتماداً على النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة بما يلي:

1- العمــل علــى إعادة توجيه المستوردات الوطنية، بحيث تتجه نحو تقليل السلع الاستهلاكية علــى حســاب زيــادة السلع الرأسمالية المستوردة لما لها من دور في المساهمة في استقطاب صناعات كبيرة أو قيام صناعات رأسمالية.

2- مـــن الضروري المحافظة على الأسواق العربية للصادرات الوطنية في ظل دخول اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ الفعلي اعتباراً من مطلع عام 2005.

3- العمل على بذل المزيد من الجهود لتوظيف اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بما يضمن زيـــادة حجـــم الصـــادرات الوطنية إلى كافة أسواق الاتحاد الأوروبي. حيث ما زال تفعيل هذه الاتفاقـــية دون مســـتوى الطموحـــات في ظل دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ الفعلي منذ العام 2002.

4- العمل على تنمية وتشجيع الصناعات المصدرة في الأردن؛ لتأثرها الإيجابي بعملية تحرير الـــتجارة في مجال استقطاب الأيدي العمالة وتحسين الأجور، مما يضمن تقليل معدلات البطالة والحـــد من ظاهرة الفقر في الأردن. بحيث يتم توفير البنية التحتية الأساسية والضرورية لقيام مـــثل هـــذه الصناعات، وتقديم الدعم المالي لها ما أمكن وخاصةً الناشئة منها، أو توفير آليات تمويل مناسبة تضمن استمراريتها وبقاءها.

5- العمـــل علـــى زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي وخصوصاً في مجال تفعيل دور الصناعات المصدرة، وإيجاد المزيد من الأسواق الملائمة لمنتجاتها.

6- رفـــع المقدرة التكنولوجية والإبداعية الابتكارية للصناعات المستوردة الأردنية، وذلك عن طـــريق تشجيع البحث والتطوير في مجال تحسين جودة سلعها لزيادة قدراتها التنافسية، وكذلك تشجيع الاندماج ما بين الصناعات المتماثلة الصغيرة والمتوسطة منها لرفع الكفاءة الإنتاجية من خلال الاستفادة من الوفورات الاقتصادية ذات الحجم الكبير لمواجهة السلع المستوردة الأجنبية.

وبالتالـــي الحــد مــن تأثرها السلبي بعملية تحرير التجارة في مجال استقطاب الأيدي العمالة وتحسين الأجور، مما يضمن تقليل معدلات البطالة والحد من ظاهرة الفقر في الأردن.

7- أخيراً توصي هذه الدراسة بإجراء المزيد من الأبحاث والدراسات المستقبلية خاصة في كل نشاط من الأنشطة الفرعية للقطاع الصناعي لتحديد مشاكله ومعوقاته وقدراته التنافسية في ظل عملية تحرير التجارة، ومن ثم العمل على معالجة ذلك.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع باللغة العربية:

- أبـو خضـير، أيمن؛ داوود، حسام؛ الهزايمة، أحمد، صوفان، عبد الله، 2002، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن.

- أبو ليلى، زياد، 2004، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة اليرموك-الأردن.

- البدور، جابر، (1984)، سياسات التجارة الخارجية في الأردن وتطورها وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الأردني (1968 – 1982)، الأردن، ***الجمعية العلمية الملكية***، دائرة البحوث الاقتصادية.

- البنك المركزي الأردني، تقارير أعداد مختلفة. http://www.cbj.gov.jo

- حـاتم، سـامي، 1991، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة-مصر.

- حمودة، حكيم، 1999، اقتصاديات التنمية في مرحلة ما بعد التكييف، ***المؤتمر العلمي الرابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية***، بيروت-لبنان.

- الخامـري، كمـال، 2000، تحرير التجارة في اليمن وأثره على القطاع الصناعي، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الأردنية-الأردن.

- دائرة الإحصاءات العامة، أعداد مختلفة. http://www.dos.gov.jo

- دليل المسح الصناعي في الأردن، 2005.

- الــرجوب، ســامر، 1997، السلع الرأسمالية المستوردة ودورها في نمو الاقتصاد الأردني: دراســة تحليلية قياسية (1970-1995)، **رسالة ماجستير غير منشورة**، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك.

- السـامرائي، هناء، 2002، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد.

- السواعي، خالد، 2006، التجارة والتنمية، دار المناهج، عمان- الأردن.

- عوض، طالب، 1995، التجارة الدولية: نظريات وسياسات، الطبعة الأولى، ***معهد الدراسات المصرفية***، عمان- الأردن.

-غرفة صناعة الأردن، 2006. http://www.jci.org.jo

- الفــار، إبراهــيم، 1987، السياسة التجارية الخارجية ومدى أهميتها في مواجهة المتغيرات الاقتصادية الدولية، دراسة خاصة بالدول النامية، دار النهضة المصرية، القاهرة-مصر.

- الكساســبة، بســام، 2001، انعكاسات الاتفاقيات التجارية مع الدول العربية على الصادرات الأردنية، ***وحدة الدراسات الاقتصادية***، وزارة الصناعة والتجارة.

- المحــروق، حســن، والمقابلــة، ايهــاب، 2006، الصناعات الصغيرة والمتوسطة: أهميتها ومعوقاتها في الأردن، **مركز المنشات الصغيرة والمتوسطة**، عمان-الأردن.

- مؤسسة المدن الصناعية، 2006. http://www.jiec.org.jo

- المركــز الأردني للبحوث الاجتماعية، 2006، الأثر الاقتصادي والاجتماعي لتحرير التجارة في الأردن، ورقة خلفية. عمان-الأردن.

- نعيمات، عبد السلام، والبخيت، يزن، 2005، دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لاتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي. ***الجمعية العلمية الملكية***، عمان-الأردن.

-هـنداوي، محمد، 2003، الانفتاح والنمو الاقتصادي، حالة الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك-الأردن.

- وزارة التخطيط، 2005، 2007. http://www.mop.gov.jo

- وزارة الصناعة والتجارة، 2005. http://www.mit.gov.jo

المصادر والمراجع باللغة الإنجليزية:

- Al-Yousif, Y., 1997, Export and Economic Growth: Some Empirical Evidence from the Arab Gulf Countries, ***Applied Economics***: 29: 693-697.

- Banga, Rashhmi, 2005, Impact of Trade liberalization on Wages and Employment in Indian Manufacturing, ***Indian Council for Research on International economic Relations***, working paper No. 153.

- Bhagwati, J., 1978, Export Promoting Trade Strategy: Issues and Evidence, ***World Bank Research Observer***, 3(1): 27-57.

- Brander, J., and Spencer, B., 1983, International R&D Rivalry and Industrial Strategy, ***Review of Economics Studies***: 50(1): 707-722.

-Carneiro, F., and Arbache, S., 2004, The Impacts of Trade liberalization on The Brazilian Labor Market: A CGE Model Approach, ***The Journal of Development Studies***: 41(2): 32–41.

-Christev, Atanas; Olga Kupets; Hartmut Lehmann., 2005. Trade Liberalization and Employment Effects in Ukraine, ***IZA DP N***o. 1826.

-Das, D, 2002, Trade Liberalization and Industrial Productivity: On Assessment of Developing Country Experiences. ***Indian Council for Research on International economic Relations***, working paper No. 153.

- Dodaro, S, 1991. " Comparative Advantage, Trade and Growth: Export-led Growth Revisited", ***World Development*** :19(9), 11153-65.

- Dunn, M., and Ingram, J, 1996, International Economics. John Wiles and Sons, New York.

- Ebrill, L.; Stocky, J; and Gopp, R, 1999, Revenue Implication of Trade Liberalization, Occasional Paper, 180 (Washington: ***IMF***).

- Edward, S. 1998."Openness Productivity and Growth: What Do We Really Know?". ***The Economic Journal***: 108(447). 383-98.

- Edward, S., 1989, Debit Crisis, Trade Liberalization, Structural Adjustment and Growth: Some Policy Consideration. Contemporary Policy Issue, VII, Pp. 30-41.

- Edwards, S., 1988, 'Terms of Trade, Tariffs and Labor Market Adjustment in Developing Countries', ***World Bank Economic Review***, Vol. 2, Pp. 165–85.

- Grossman, M., and Helpman, E, 1993, Endogenous Innovation in the Theory of Growth, ***NBER*** Working Paper, No. W4527.

-Gujarati, D. N., 2003. Basic Econometrics, Forth Edition, Mc Graw Hill.

- Heshmati, I; Yagoubi, M; and Haouas, A, 2003, The Impact of Trade Liberalization on Employment and Wages in Tunisian Industries, ***IZA DP No. 688.***

- Harrison, A., 1996. Openness and Growth: A Time – Series, Cross – Country Analysis For Developing Countries. ***Journal of Development Economics***, 48: 419 – 447.

- Hossain, M., and Karunaratne, N., 2004, Trade liberalization and Technical Efficiency: Evidence from Bangladesh Manufacturing Industries, ***The Journal of Development Studies***: 40(3): 87-114.

- International Monetary Fund, 1998, International Competitiveness in IMF-Supported Programs, prepared by a staff team led by R. Sharer, (Washington: International Monetary Fund).

- Kohpaiboon, A., 2003. Foreign Trade Regimes and FDI-Growth Nexus: A Case Study of Thailand. ***The Journal of Development Studies***: 40(2): 55 – 69.

- Krueger, A.,1980. "Trade Policy as an input to development". ***American Economic Review***: 70(2). 288-92.

- Krugman, P. and Mavrice, O., 1997, International Economics: Theory and Policy, Reading, Addison-Wesley.

- Lang, Kevin, 1998, The Effect of Trade Liberalization on Wages and Employment: The Case of New Zealand, ***Journal of Labor Economic***: 16(4): 792-814.

- Ledrman, D and Maloney, W., 2003. "Trade Structure and Growth". ***Word Bank Policy Research Working Paper. No.*** 3025.

- Milner, C., and Wright, P., 1998, Modeling Labor Market Adjustment to Trade Liberalization in Industrializing Economy. ***The Economic Journal,*** 108: 509-528.

- Mishra, Prachi and Kumar, Utsav., 2005, Trade Liberalization and Wage Inequality: Evidence From India, ***IMF Working Paper***, No /05/20.

-Pavcnik,N; Goldberg, P; and Schady N., 2003, Trade Liberalization and Industry Wage Structure: Evidence from Brazil, ***Journal of Labor Economic***: 14(3): 616-645.

-Papageorgiu, D., Michaely M., and Armeana, C., 1991, Liberalizing Foreign Trade, Basil Blackwell, Cambridge, Massachusetts.

- Saba, Arbache, Dickerson, Andy, and Francis Green, 2001, Trade liberalization and wages in Developing Countries, ***IZA DP N****o*. 1826.

- Sachs, J., and Warner, A., 1995, Economic Reform and Process of Global Interaction, ***Brooking Paper on Economics Activity***: (1): 1-118.

-Weiss, John, 1992, Trade Liberalization in Mexico in 1980s: Concepts, Measures, and Short run Effect, ***World Economics***, 28(4): 695-725.

- Xu, Bin, 2000, Trade Liberalization: wages Inequality and Endogenously Determined Non-Traded Goods, ***Journal of Labor Economic***: 11(1): 230-241.

الملاحق

ملحق رقم (1)

تصنيف الصناعات في الأردن حسب متوسط حجم مبيعاتها المحلية والمصدرة خلال الفترة (1994-2005)

الرمز حسب ISIC (مستوى 2-3)	الصناعات	متوسط نسبة المبيعات المحلية من إجمالي المبيعات (%)	متوسط حجم المبيعات المصدرة من إجمالي المبيعات (%)
-	**1- الصناعات الغير قابلة للمتاجرة**	-	-
11	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي، أنشطة الخدمات المتصلة باستخراج النفط والغاز	100	0
23	صنع فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة والوقود النووي	100	0
35	صنع معدات النقل الأخرى	100	0
40	إمدادات الكهرباء والغاز والبخار والمياه الساخنة	100	0
-	**1- الصناعات ا لقابلة للمتاجرة**		
-	**أ- الصناعات المصدرة**	-	-
14	الصناعات الاستخراجية	22.1	77.9
18	صنع الملابس، تهيئة وصباغة الفراء	42.6	57.4
24	صنع المواد والمنتجات الكيميائية	31.2	68.8
34	صنع المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة والمركبات نصف المقطورة	32.4	67.6
-	**ب- الصناعات المستوردة**	-	-
15	صنع المنتجات الغذائية والمشروبات	84.5	15.5
16	صنع منتجات التبغ	89	11
17	صنع المنسوجات	75.8	24.2
19	دباغة وتهيئة الجلود، صنع حقائب الأمتعة وحقائب اليد والسروج والأعنة والأحذية	74.8	25.2
20	صنع الخشب والمنتجات الخشبية والفلين، باستثناء الأثاث، صنع الأصناف المنتجة من القش	94	6
21	صنع الورق ومنتجات الورق	79.1	20.9
22	الطباعة والنشر واستنساخ وسائط الإعلام المسجلة	85.8	14.2

الرمز حسب ISIC (مستوى 2-3)	تكملة الصناعات المستوردة	متوسط نسبة المبيعات المحلية من إجمالي المبيعات (%)	متوسط حجم المبيعات المصدرة من إجمالي المبيعات (%)
25	صنع منتجات المطاط واللدائن (البلاستيك)	82.1	17.9
26	صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	89.7	10.3
27	صنع المعادن الأساسية	90.7	9.3
28	صنع منتجات المعادن المشكلة باستثناء الماكينات والمعدات	85.8	14.2
29	صنع الآلات والمعدات غير مصنفة مكان آخر	74.3	25.7
31	صنع الآلات والأجهزة الكهربائية غير المصنفة في موضع آخر	70.2	29.8
32	صنع معدات وأجهزة الراديو والتلفزيون والاتصالات	63	37
33	صنع الأجهزة الطبية وأدوات القياس العالية الدقة والأدوات البصرية والساعات بأنواعها	67.6	32.4
36	صنع الأثاث، صنع منتجات غير مصنفة في موضع آخر	86.8	13.2

المصدر: إعداد الباحث بناءً على منشورات دائرة الإحصاءات العامة، أعداد مختلفة.

ملحق رقم (2)[9]

ا- البيانات المتعلقة بكل من الإنتاج الصناعي (ألف دينار) بالأسعار الحقيقية للعام 1994، وعدد العاملين وأجورهم الحقيقية (ألف دينار) في الصناعات المصدرة في الأردن للفترة (1984-2005)

الصناعات المصدرة	السنة	الإنتاج الصناعي الحقيقي	عدد العاملين	إجمالي الأجور الحقيقية
1- الصناعات الاستخراجية	1984	5310.4	5534.0	926.0
	1985	5249.7	5708.0	974.6
	1986	4851.3	5850.0	886.9
	1987	4880.9	5750.0	922.9
	1988	6739.9	6624.0	104.0
	1989	10547.4	6937.0	1090.2
	1990	9485.5	6838.0	1157.2
	1991	8432.1	7917.0	1257.1
	1992	9789.1	8288.0	1135.6
	1993	5785.7	8406.0	1130.7
	1994	5681.0	8349.0	984.1
	1995	5976.7	8025.0	1034.4
	1996	6299.0	8491.0	1098.6
	1997	5991.2	8981.0	1055.8
	1998	5845.1	9270.0	1204.3
	1999	6262.3	8226.0	1499.6
	2000	5496.7	7895.0	1016.2
	2001	5499.6	7520.0	925.6
	2002	5097.5	7127.0	885.8
	2003	4816.3	7422.0	865.0
	2004	5128.6	7475.0	775.4
	2005	5506.9	7427.0	732.8

[9] جميع البيانات المدرجة في جداول هذا الملحق مصدرها منشورات دائرة الإحصاءات العامة (أعداد مختلفة).

الصناعات المصدرة	السنة	الإنتاج الصناعي الحقيقي	عدد العاملين	إجمالي الأجور الحقيقية
2- صنع المواد والمنتجات الكيميائية	1984	8403.2	3401.0	441.5
	1985	1049.3	3814.0	456.1
	1986	3305.3	3952.0	414.8
	1987	4719.9	4511.0	469.0
	1988	5440.8	4165.0	482.7
	1989	8797.2	5337.0	616.8
	1990	8524.9	5836.0	557.1
	1991	8450.5	5589.0	591.8
	1992	12422.7	7024.0	605.2
	1993	10293.9	7270.0	647.7
	1994	11809.7	8550.0	728.8
	1995	11998.2	8506.0	714.6
	1996	11029.9	9368.0	727.5
	1997	10462.9	10230.0	800.2
	1998	11531.4	10963.0	845.3
	1999	10543.9	11699.0	951.5
	2000	9896.5	10951.0	870.5
	2001	9148.7	11653.0	848.1
	2002	9434.6	11110.0	824.6
	2003	9105.9	11609.0	815.5
	2004	8491.2	13226.0	839.8
	2005	8620.1	14281.0	885.0
3- صنع المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة والمركبات نصف المقطورة	1984	8403.2	3401.0	441.5
	1985	255.5	234.0	41.8
	1986	253.8	245.0	49.8
	1987	252.8	378.0	44.8
	1988	277.5	435.0	53.0
	1989	382.8	556.0	56.8
	1990	417.3	668.0	64.6
	1991	519.2	743.0	68.1
	1992	551.8	887.0	67.0
	1993	877.9	950.0	58.5
	1994	856.0	1093.0	59.5
	1995	983.6	1103.0	55.1
	1996	612.1	1107.0	49.2
	1997	298.6	963.0	43.6
	1998	318.5	821.0	37.6
	1999	241.3	702.0	31.6
	2000	333.0	822.0	47.9
	2001	393.7	1057.0	44.9
	2002	465.4	1327.0	50.3
	2003	475.7	1508.0	55.9
	2004	425.4	1486.0	52.7
	2005	457.5	1725.0	55.4

الصناعات المصدرة	السنة	الإنتاج الصناعي الحقيقي	عدد العاملين	إجمالي الأجور الحقيقية
4- صنع الملابس، تهيئة وصباغة الفراء	1984	8403.2	3401.0	441.5
	1985	451.4	2701.0	108.8
	1986	406.0	3033.0	106.3
	1987	350.2	2726.0	83.4
	1988	288.5	3010.0	79.3
	1989	470.2	2883.0	90.5
	1990	520.8	3115.0	90.7
	1991	504.1	3791.0	95.2
	1992	629.8	4351.0	127.4
	1993	582.2	5575.0	130.9
	1994	558.2	5191.0	104.8
	1995	845.3	7122.0	153.0
	1996	663.3	7209.0	159.7
	1997	625.6	6950.0	132.0
	1998	660.7	6709.0	131.8
	1999	580.4	7232.0	147.2
	2000	651.0	8331.0	241.7
	2001	1032.7	16073.0	338.4
	2002	1345.9	16938.0	348.9
	2003	1857.2	16671.0	353.9
	2004	2342.7	17207.0	368.2
	2005	3424.1	18002.0	339.1

ب- البيانات المتعلقة بكل من الإنتاج الصناعي (ألف دينار) بالأسعار الحقيقية للعام 1994، وعدد العاملين(ألف) وأجورهم الحقيقية (ألف دينار) في الصناعات المستوردة في الأردن للفترة (1984-2005)

الصناعات المستوردة	السنة	الإنتاج الصناعي الحقيقي	عدد العاملين	إجمالي الأجور الحقيقية
1- صنع المنتجات الغذائية والمشروبات	1984	4478.8	6210.0	401.5
	1985	4396.3	7562.0	473.6
	1986	4418.0	7830.0	429.7
	1987	4345.3	7720.0	999.5
	1988	5034.1	8740.0	455.1
	1989	5932.8	9654.0	481.1
	1990	6261.5	10764.0	477.7
	1991	6524.8	11593.0	541.2
	1992	6465.9	13233.0	533.3
	1993	6827.4	14379.0	551.0
	1994	9192.0	17307.0	589.8
	1995	10561.9	18504.0	629.5
	1996	9260.8	18052.0	606.9
	1997	10606.1	20167.0	677.7
	1998	9487.6	20109.0	742.7
	1999	8712.7	21119.0	770.1
	2000	8904.0	24119.0	838.9
	2001	8432.4	25294.0	807.7
	2002	9035.6	25658.0	759.3
	2003	9206.0	26522.0	739.2
	2004	9975.0	28648.0	725.2
	2005	9597.2	31251.0	704.6
2- صنع منتجات التبغ	1984	2274.2	730.0	121.7
	1985	2254.9	754.0	109.0
	1986	2044.9	778.0	101.5
	1987	2248.4	886.0	104.1
	1988	2250.4	968.0	109.8
	1989	2121.0	769.0	108.4
	1990	2223.3	815.0	108.9
	1991	2242.9	947.0	131.7
	1992	1903.9	958.0	98.9
	1993	2165.5	1008.0	106.9
	1994	2464.3	1224.0	109.2
	1995	2497.9	1264.0	101.3
	1996	2601.5	1428.0	92.8
	1997	2535.0	1052.0	51.9
	1998	2598.6	1047.0	87.7
	1999	2899.5	1000.0	75.8
	2000	3062.1	931.0	82.3
	2001	3171.9	996.0	78.9
	2002	3120.8	1148.0	82.4
	2003	3003.3	1162.0	81.8
	2004	2956.9	1238.0	77.1
	2005	2676.3	1146.0	66.0

الصناعات المستوردة	السنة	الإنتاج الصناعي الحقيقي	عدد العاملين	إجمالي الأجور الحقيقية
3- صلع الملسوجات	1984	665.3	1447.0	78.7
	1985	580.7	1159.0	80.3
	1986	514.4	1108.0	69.7
	1987	591.2	1196.0	75.9
	1988	758.0	1361.0	78.7
	1989	1011.3	1621.0	95.3
	1990	1066.5	1530.0	90.3
	1991	1241.7	1840.0	98.2
	1992	1137.7	2224.0	101.0
	1993	990.4	2411.0	108.8
	1994	1132.8	3291.0	126.1
	1995	1121.7	3711.0	129.6
	1996	1239.8	4118.0	152.7
	1997	1031.8	3487.0	119.2
	1998	1157.1	3191.0	119.4
	1999	861.5	3000.0	111.7
	2000	798.5	2867.0	98.1
	2001	861.5	3327.0	105.0
	2002	746.9	3317.0	96.6
	2003	745.5	3029.0	91.5
	2004	629.9	3253.0	70.9
	2005	632.5	3556.0	66.4
4- دباغة وتهيئة الجلود،....والأحذية	1984	290.9	946.0	67.6
	1985	284.7	967.0	68.6
	1986	223.1	799.0	50.5
	1987	267.7	1137.0	57.9
	1988	339.5	1169.0	68.1
	1989	394.0	1250.0	64.2
	1990	354.5	1501.0	58.2
	1991	521.4	1572.0	75.4
	1992	560.8	1777.0	69.3
	1993	534.4	1686.0	72.5
	1994	665.9	2051.0	73.4
	1995	605.4	1676.0	60.2
	1996	672.0	2385.0	76.8
	1997	569.3	2419.0	75.3
	1998	403.8	2097.0	62.4
	1999	341.8	2111.0	54.6
	2000	462.5	1982.0	66.3
	2001	343.0	2511.0	59.0
	2002	304.9	2462.0	55.3
	2003	246.4	1645.0	41.1
	2004	260.3	1916.0	34.7
	2005	204.6	1841.0	30.5

الصناعات المستوردة	السنة	الإنتاج الصناعي الحقيقي	عدد العاملين	إجمالي الأجور الحقيقية
5- صناعة الخشب والأثاث	1984	1403.4	4533.0	229.8
	1985	1083.6	4749.0	235.8
	1986	794.4	4087.0	129.4
	1987	734.7	4389.0	137.6
	1988	852.3	4842.0	124.7
	1989	1306.7	5753.0	176.7
	1990	1047.5	5638.0	137.0
	1991	1055.4	6163.0	156.3
	1992	1269.5	9005.0	214.2
	1993	1320.2	8548.0	206.4
	1994	1742.0	11381.0	259.0
	1995	1755.3	12656.0	282.2
	1996	1651.6	13787.0	281.0
	1997	1403.0	13203.0	258.0
	1998	1602.1	13590.0	267.9
	1999	1297.1	14979.0	215.3
	2000	1393.9	14570.0	243.0
	2001	1503.7	14205.0	227.3
	2002	1557.2	13212.0	218.7
	2003	1528.9	13044.0	195.7
	2004	1551.4	13400.0	204.7
	2005	1629.8	16456.0	238.7
6- صنع الورق ومنتجات الورق	1984	726.8	899.0	87.2
	1985	760.5	1030.0	105.4
	1986	689.0	1081.0	101.9
	1987	933.5	1267.0	116.1
	1988	1048.0	1319.0	124.7
	1989	1362.3	1381.0	114.3
	1990	1594.1	1621.0	129.3
	1991	1621.9	1915.0	138.8
	1992	1149.9	1672.0	106.2
	1993	1476.4	2329.0	151.0
	1994	1857.8	3194.0	164.5
	1995	1931.8	2998.0	158.2
	1996	1742.8	3288.0	166.4
	1997	1748.4	3504.0	192.3
	1998	1601.6	3301.0	164.1
	1999	1582.5	3405.0	162.2
	2000	1494.4	2714.0	141.2
	2001	1638.3	2842.0	138.0
	2002	1555.9	2870.0	131.6
	2003	1476.1	2980.0	127.6
	2004	1503.6	3297.0	126.0
	2005	1469.1	3509.0	122.4

الصناعات المستوردة	السنة	الإنتاج الصناعي الحقيقي	عدد العاملين	إجمالي الأجور الحقيقية
7- الطباعة والنشر	1984	423.6	1664.0	164.3
	1985	467.4	1525.0	155.4
	1986	423.3	1687.0	143.3
	1987	378.6	1647.0	140.9
	1988	544.2	1885.0	173.0
	1989	633.5	1724.0	139.0
	1990	653.5	2263.0	148.6
	1991	648.7	2239.0	151.6
	1992	993.3	3067.0	185.5
	1993	1083.9	3060.0	194.0
	1994	593.9	3055.0	164.7
	1995	748.3	2999.0	179.5
	1996	612.4	3030.0	173.9
	1997	821.4	3450.0	216.5
	1998	772.5	3480.0	202.4
	1999	975.1	3555.0	231.6
	2000	1033.8	3594.0	221.7
	2001	1132.3	4277.0	231.0
	2002	1154.5	4667.0	257.6
	2003	1148.6	4619.0	218.7
	2004	1268.8	5574.0	261.4
	2005	1226.1	6135.0	273.9
8- منتجات المطاط واللدائن	1984	1649.7	1477.0	112.2
	1985	1702.8	1561.0	120.5
	1986	1685.9	1598.0	111.0
	1987	988.7	1954.0	123.1
	1988	1360.1	2243.0	145.3
	1989	1838.5	2140.0	138.9
	1990	1664.7	2303.0	145.8
	1991	1708.3	2687.0	147.1
	1992	1669.2	3310.0	165.5
	1993	1044.1	3717.0	176.1
	1994	1596.9	4078.0	168.9
	1995	2006.4	4486.0	184.5
	1996	1499.6	4297.0	159.3
	1997	1873.7	4750.0	178.7
	1998	1251.8	3934.0	142.5
	1999	1487.2	4240.0	152.3
	2000	1555.2	4635.0	172.9
	2001	1614.0	5209.0	185.4
	2002	1575.3	4756.0	162.4
	2003	1527.3	4646.0	147.7
	2004	1608.1	4481.0	129.0
	2005	1669.3	4418.0	124.0

الصناعات المستوردة	السنة	الإنتاج الصناعي الحقيقي	عدد العاملين	إجمالي الأجور الحقيقية
9- منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	1984	4583.5	6369.0	486.0
	1985	4491.0	6635.0	539.4
	1986	3910.3	6829.0	517.7
	1987	4169.0	7120.0	464.9
	1988	3906.9	6809.0	495.7
	1989	4322.3	7962.0	485.2
	1990	4258.0	8187.0	495.4
	1991	4805.5	9437.0	530.9
	1992	5360.9	11692.0	561.0
	1993	5598.1	12030.0	573.2
	1994	5396.3	13426.0	549.4
	1995	4899.2	13691.0	596.3
	1996	4707.6	13658.0	572.4
	1997	4777.5	13932.0	585.9
	1998	4018.0	14009.0	548.3
	1999	4229.8	14230.0	580.1
	2000	4240.1	13655.0	594.2
	2001	4482.7	14218.0	516.7
	2002	4475.0	13857.0	464.1
	2003	4658.4	14020.0	474.6
	2004	5115.2	15930.0	488.0
	2005	5643.7	16640.0	477.6
10- صنع المعادن الأساسية	1984	1755.3	1030.0	96.1
	1985	1866.0	905.0	95.0
	1986	1746.7	1165.0	95.9
	1987	1970.4	1149.0	100.1
	1988	2105.8	1015.0	107.5
	1989	3180.0	1189.0	124.0
	1990	2578.4	1033.0	114.6
	1991	2985.6	1116.0	108.7
	1992	3238.3	1345.0	100.3
	1993	2381.0	1377.0	115.4
	1994	2358.5	2044.0	144.9
	1995	2226.5	1862.0	130.0
	1996	2473.5	1750.0	130.1
	1997	2077.5	1839.0	135.1
	1998	1790.0	2014.0	114.5
	1999	2111.8	2320.0	153.6
	2000	1950.9	2723.0	138.1
	2001	2240.8	2578.0	130.0
	2002	2077.6	2599.0	147.2
	2003	2565.0	3426.0	181.0
	2004	3375.2	3655.0	163.1
	2005	3790.7	3964.0	171.4

الصناعات المستوردة	السنة	الإنتاج الصناعي الحقيقي	عدد العاملين	إجمالي الأجور الحقيقية
11- صنع منتجات المعادن المشكلة باستثناء الماكينات والمعدات	1984	1449.3	5599.0	286.7
	1985	1520.4	6543.0	337.7
	1986	1607.9	6085.0	296.1
	1987	1682.9	7055.0	299.5
	1988	1688.8	6070.0	278.3
	1989	2272.1	7104.0	297.7
	1990	1823.1	6641.0	255.2
	1991	2130.8	7698.0	273.7
	1992	3128.6	11013.0	345.7
	1993	2351.7	9633.0	263.3
	1994	1705.5	9679.0	215.5
	1995	1889.4	10805.0	250.1
	1996	1675.2	10943.0	237.5
	1997	1575.4	11060.0	248.5
	1998	1528.6	10985.0	212.7
	1999	1440.1	11232.0	221.4
	2000	1736.5	11142.0	232.0
	2001	1761.7	11226.0	220.0
	2002	2676.7	12303.0	215.2
	2003	1918.3	12699.0	196.5
	2004	2337.7	12042.0	193.2
	2005	2362.1	13045.0	196.9
12- صنع الآلات والأجهزة الكهربائية غير المصنفة في موضع آخر	1984	92.8	295.0	21.7
	1985	94.4	408.0	28.0
	1986	97.8	362.0	25.1
	1987	194.5	479.0	33.1
	1988	275.8	545.0	37.9
	1989	791.6	674.0	47.6
	1990	759.2	675.0	49.5
	1991	664.4	551.0	42.6
	1992	415.0	661.0	35.1
	1993	474.6	769.0	38.7
	1994	680.8	962.0	50.9
	1995	666.4	918.0	47.8
	1996	973.8	1305.0	81.5
	1997	614.5	903.0	52.1
	1998	1132.0	1548.0	88.4
	1999	1043.1	1600.0	91.0
	2000	792.1	1193.0	66.7
	2001	1068.8	1352.0	71.7
	2002	1122.3	1560.0	72.6
	2003	1224.5	1727.0	70.4
	2004	1701.4	2295.0	83.4
	2005	2115.7	2779.0	91.2

Abstract

Impact of Trade Liberalization on Employment and Wages in Jordanian Industrial sector

This study investigates the effect of trade liberalization on employment and wages in Jordanian manufacturing industrial sector. Employment and wage equations are estimated using pooled data (1984-2005) for importable and exportable industries of Jordan. Results from empirical testing using the models find a support evidence for the some theoretical predictions for the exportable sector. Similar results obtained for the importable sectors. The most important results for this study indicate that trade liberalization positively influences the employment and wages in exportable sector of Jordan in the short and long run, but it negatively influence the employment and wages of importable sector in the short and long run.

This study recommended that Jordanian Government must take into consideration these impacts of trade liberalization, and try to take more emphasize on developing the exportable sector of Jordan, and enhance creativity and innovation in the exportable one, simply to reduce the unemployment rate in Jordan.

Keywords: Trade Liberalization, Labor Market, Wages, exportable sector, importable sector, Jordan.